جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٣)

دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى

أبريل ١٩٩١

جدول المحتويات

	صفحة
- تقديم	أ
- موجز الدراسة	هـ
- المقدمة	١
١ - بعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية و التمويل الخارجي	٦
١ - ١ : تطور نظم التجارة و المدفوعات على الصعيد العالمي	٦
١ - ٢ : تمويل مشروعات التنمية ودور مؤسسات التمويل	١٤
١ - ٣ : امكانيات التعاون بين مصر و صناديق التمويل والتنمية العربية .	١٨
١ - ٤ : دور الدولة فى استقطاب رؤوس الاموال المحلية و العربية و الاجنبية .	٢٧
٢ - اتجاهات و حركة رؤوس الاموال و المدخرات الاقتصادية فى ضوء الاحداث الاخيرة و التقارب بين الشرق و الغرب	٣٣
٣ - التعريف بصناديق و مؤسسات التمويل العربية	٤٦
٣ - ١ : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و الاجتماعى	٤٦
٣ - ٢ : الصندوق السعودى للتنمية	٥١
٣ - ٣ : صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى	٥٤
٣ - ٤ : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية	٥٦
٣ - ٥ : المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا	٥٦
٣ - ٦ : الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعى	٥٨
٣ - ٧ : البنك الاسلامى للتنمية بجده	٦٠
٣ - ٨ : صندوق النقد العربى	٦٢

٢ ـ تابع جدول المحتويات

الصفحة

٤ ـ تطور حجم القروض التى قدمتهاصناديق و٠سسات التمويل العربية و توزيعها القطاعى و الجغرافى و نصيب مصر منها : ٦٥

٤ ـ ١ : تطور حجم الاقراض من مؤسسات التمويل العربية ٦٦

٤ ـ ٢ : التوزيع الجغرافى لنشاط مؤسسات التمويل العربية ٧١

٤ ـ ٣ : التوزيع القطاعى للنشاط التمويلى للمؤسسات و الصناديق العربية ٧٥

٤ ـ ٤ : حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات و صناديق التمويل العربية . ٨١

٥ ـ مناخ الاستثمارفى الوطن العربى و فى مصر ٨٥

٥ ـ ١ : مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٨٥

٥ ـ ٢ : مناخ الاستثمار فى مصر ١٠٢

٦ ـ الاستثمارات العربية البينية : ١١٠

٦ ـ ١ : تطورالاستثمارات البيئية بين الاقطار العربية منذ الخمسينات . ١١٠

٦ ـ ٢ : تطور نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية البيئية . ١١١

٦ ـ ٣ : حجم الاستثمارات العربية البيئيةالمتاحة ١١٧

٦ ـ ٤ : الاستثمارات العربية فى مصر ١٢٠

٢ - تابع جدول المحتويات

صفحة

٧ - الاستثمارات الزراعية و تمويل القطاع الزراعى فى مصر ١٢٤

٧ - ١ : المقدمة ١٢٤

٧ - ٢ : العوامل المؤثرة فى حجم الاستثمارات الزرعية ١٢٧

٧ - ٣ : تطور الاستثمارات فى القطاع الزراعى ١٣٢

٧ - ٤ : مصادر التمويل و المساعدات الاقتصادية الخارجية ١٣٨

٧ - ٥ : الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ومصادر تمويلها ١٤٦

٧ - ٦ : المشروعات التنموية الزراعية المطروحة للتمويل من خلال الافراد و صناديق التمويل العربية ١٥٥

المراجع ١٥٨

تقـــــديم :

يتطلب وضع أي خطة علمية للتنمية الاقتصادية أن تستند تلك الخطة الي تقديرات الدخل القومي وتوزيعه بين أوجه الاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة، ومن ثم وضع قوائم وميزانيات خاصة بالانفاق العام والخاص والاستثمار والنقد الأجنبي وكذلك تحديد حجم التعاملات الخارجية وتقدير الميزان التجاري وميزان المدفوعات المستهدفة . ويتعين أن تكون الخطة مرنة حتي يمكن تغييرها كلما اقتضت الضرورة ذلك وفي ضوء العلاقات الدولية والموارد المالية المتاحة .

بالاضافة الي المشاكل والصعوبات الخاصة بوضع برامج التنمية وتحديد أطار العمل وضمان نجاح هذه البرامج التخطيطية، توجد مجموعة من المشاكل يتسبب عنها عدم القدرة علي تحقيق أهداف الخطة في مواعيدها المحددة، ومن أهم هذه المشاكل ندرة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية علي حد سواء ، وغياب فرص الاستثمار، بالاضافة الي صعوبة أختيار المشروعات الملائمة وقلة الدراية والمعرفة وانخفاض الكفاية، هذا الي جانب مشاكل البطالة المقنعة وأرتفاع معدل البطالة بصفة عامة لعدم خلق فرص عمل جديدة، وغير ذلك من المشاكل التي تواجه الدول النامية وفي مقدمتها العجز في موازين المدفوعات وتقلص الصادرات وخاصة الصادرات الزراعية، وارتفاع الواردات الغذائية مما يشكل عبئا ماليا علي الدول النامية الي جانب حاجتها الي رؤوس أموال لتحقيق أهداف التنمية .

ويعتقد البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية أفتقار هذه الدول الي الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب علي رأس المال يحكمه الميل الي الاستثمار والذي يتحدد أساس بسعة السوق والربحية والاستقرار، كما أن عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة في الادخار، وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة علي الانتاج، فان القدرة علي الادخار كذلك منخفضة، ولذا فأن الاستثمارات المحلية قاصرة في تحقيق أهداف الخطة واقامة المشروعات الانتاجية والخدمية علي حد سواء .

لذا فالتنمية الاقتصادية تتطلب في مراحلها الأولي كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة الوسائل علي تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فاذا لم تستطع الدولة زيادة معدل الادخار وتوجيهه للاستثمار وأقامة مشروعات لزيادة الانتاج وبالتالي توليد دخول للأفراد قادرة علي الادخار وزيادة معدلاته برفع الكفاءة والانتاجية ومن ثم زيادة معدلات الأستثمار وهكذا، فإن الدولة عادة ما تلجأ الي سد هذه الفجوة عن طريق الحصول علي رؤوس الأموال الأجنبية في صورة قروض ومعونات . وبالاضافة الي حاجة الدول النامية التي تعاني من العجز في الموارد الاستثمارية الاجنبية بوجه عام، فإن حاجتها أشد الي العملات الحرة اللازمة للتكوين الرأسمالي واقامة المشروعات وتجهيزها بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة.

وتتمثل القروض والمعونات فيما تقدمه الحكومات والهيئات والافراد الي الدول النامية من قروض وأستثمارات ، وتنقسم تلك القروض الممنوحة من الدول المتقدمة الي نوعين أولهما القروض والاستثمارات الخاصة وثانيهما القروض العامة. وتخضع رؤوس الأموال الخاصة في تحديد شروطها الي عوامل السوق الحرة لذلك فأنها كثيراً ماتبطيء من معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وتضع علي عاتقه اعباء قد ينوء بحملها. أما القروض العامة فهي في معظمها من قبيل القروض الميسرة وتمتاز عن القروض الخاصة في كثير من النواحي. ويقصد بالمنح والمعونات ما تحصل عليه الدول دون التزام مادي أو معنوي أيا كانت طبيعته، وهذه تعرف بالمعونات الخالصة ، إلا أن هناك جانبا من العون الاقتصادي يتمثل في القروض الميسرة وهي تتفق ومقتضيات التنمية في الدول النامية.

ولما كانت الأعباء المترتبة علي الاقتراض الدولي تعتبر من العوائق الأساسية لعملية التنمية، فقد برزت في المنطقة العربية ظاهرة ايجابية منذ منتصف السبعينات بشكل خاص، وتتمثل تلك الظاهرة في تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية، وبينها وبين الدول النامية والشقيقة والصديقة ليكون العون الانمائي العربي بذلك من أهم أشكال التعاون والتضامن والفهم المشترك ، خاصة وأن هذا العون يتكون من مساعدات تقدمها دول نامية (وهي الدول العربية النفطية) الي دول أخري(عربية وغير عربية) بشروط ميسرة تساهم في دفع عجلة التنمية.

وقد كان وراء بروز هذه الظاهرة عدد من العوامل الهامة يأتي في مقدمتها جميعا تلك الفوائض المالية التي تراكمت خلال حقبة الوفرة النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط منذ منتصف السبعينات وفي اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولعل أهم مايميز العون الانمائي العربي هو شروطه الميسرة، وارتفاع عنصر المنح في عملياته، كما أن القروض التي تقدم في اطار ذلك العون، لاتتقيد بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة ، ولا يصاحبها تدخل من الدول المانحة في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة .

وقد بلغ مجموع العمليات التراكمية للمساعدات الانمائية الميسرة الملتزم بها من قبل مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية حتي نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ٩ مليار دولار أمريكي خصصت لتمويل ٢٢٧٠ مشروعاً في ١٠٥ دولة نامية .

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نشأة صناديق التمويل العربية وأهداف كل منها ونظم وقواعد وشروط قروضها ومساعداتها الانمائية ، كما يتناول أيضا دور هذه الصناديق في تمويل القطاع الزراعي في مصر وعمليات التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الصناديق مؤسسات للعون الانمائي العربي للدول النامية العربية وغير العربية .

ونظراً لأهمية البحث من حيث أنه يستعرض مصادر التمويل العربية التي لايمكن فصلها عن اسواق المال العالمية والمعونات والمساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة الي جانب ماتقدمه دول الخليج العربي النفطية. فقد تعرض البحث بالتحليل الي اتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الأنمائية في ضوء التطورات التي تشاهدها الساحة الدولية حاليا والتغيرات التي تحدث في دول شرق أوربا والتقارب بين الشرق والغرب ، ودور مؤسسات التمويل العربية في هذه التطورات ، هذا بالأضافة الي الأثار المترتبة علي تحرك رؤوس الأموال وعلاقتها بالأوضاع السياسية والأقتصادية الدولية والأقليمية .

ويتضمن البحث سبعة فصول بالأضافة الي المقدمة والموجز، يتناول الجزء الأول أستعراض لبعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية والتمويل الخارجي بصفة عامة، بينما يتناول الفصل الثانى أتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الأقتصادية في ضوء الأحداث الأخيرة والتقارب بين الشرق والغرب. ويتضمن الفصل الثالث التعريف بصناديق ومؤسسات التمويل العربية من حيث نشأتها وأهدافها وتصنيفها حسب دول المنشيء بينما يستعرض الفصل الرابع تطور حجم القروض التي قدمتها صناديق التمويل العربية وتوزيعها القطاعي والجغرافي ونصيب مصر منها. أما الفصل الخامس فيتضمن تحليلا لمناخ الاستثمار في الوطن العربي ومصر، بينما يستعرض الفصل السادس الأستثمارات العربية البينية وتطورها منذ الخمسينات وحتي نهاية الثمانيات، وأخيراً يستعرض الفصل السابع الأستثمارات الزراعية في خطط التنمية في مصر من حيث تطورها ومصادر تمويلها ودور الصناديق العربية في تمويل الأستثمارات بصفة عامة والأستثمار الزراعي بصفة خاصة.

وقد قام بإعداد هذا البحث كل من الدكتور/ سيد حسين أحمد، المستشار بمركز التخطيط الزراعي (الباحث الرئيسي) والدكتور/ بركات الفراء الخبير الأول بالمركز وساعد في الاعداد الاستاذ/ محمد نصر فريد مساعد مدرس بالمعهد. وساعد من خارج المعهد الأستاذ/ محمد متولي عبدالعزيز المدير العام بالادارة العامة للمنظمات العربية بوزارة التعاون الدولي، والأستاذ/ فتحي عبدالباقي الشيخ المدير العام بوزارة التخطيط.

والله نرجو أن يسهم هذا البحث في القاء الضوء على مشكلة التمويل بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ودور صناديق التمويل العربية في توفير استثمارات خطط التنمية في مصر بأعتبارها إحدي معوقات تحقيق أهداف التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، نرجو أن يوفقنا الله للعمل علي خدمة وطننا الحبيب .

والله ولي التوفيق ،،،

الباحث الرئيسي

سبتمبر ١٩٩٠

أ.د. سيد حسين أحمد

موجز الدراسة :

يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية فى الدول النامية الى جانب الادارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة والتى تتحقق بتحديد ووضع وتطبيق كافة السياسات الانتاجية والاقتصادية والمالية والادارية التى بواسطتها تتحقق أهداف التنمية فى فترة زمنية محددة . وعادة ما تكون المشروعات الاستثمارية هى محور خطة التنمية ، الا أن ما يعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول النامية ومنها مصر كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية فى ضوء قصور المدخرات المحلية على زيادة التكوين الرأسمالى واقامة المشروعات الاستثمارية ، الأمر الذى يؤدى الى لجوء الدول النامية للحصول على مساعدات اقتصادية خارجية من خلال التسهيلات الائتمانية فى صورة قروض ومنح واعانات حكومية كانت أو تجارية . ويعتمد زيادة التراكم الرأسمالى من خلال الاستثمار على رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية بسبب ضعف معدلات الادخار المحلى وتوجيه جزء كبير من الدخل الى الاستهلاك وليس للاستثمار والتراكم الرأسمالى .

لقد نتج عن تلك الأوضاع عدم القدرة على توليد تمويل ذاتى لتغطية الاحتياجات المالية للخطط التنموية وتنافس جميع الدول النامية للحصول على المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية ، مما ترتب عليه وقوع هذه الدول فى مصيدة المديونية وارتفاع أعباء خدمة الدين وبالتالى عدم امكانية تحقيق أهداف التنمية . وقد كان لرؤوس الأموال العربية للدول النفطية ، وخاصة فى مرحلة السبعينيات دورا هاما فى تمويل عمليات التنمية فى الدول العربية وغير العربية سواء لأهداف تجارية أو اقتصادية أو لأهداف سياسية . وقد كانت مصر من ضمن الدول العربية التى حصلت على جزء من المساعدات الاقتصادية العربية من خلال مساهمتها فى صناديق التمويل العربية القطرية والاقليمية الى جانب ما حصلت عليه مصر من مساعدات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية وكذلك من بعض الدول غير العربية الصديقة .

لقد استهدف هذا البحث القاء الضوء على مدى مساهمة صناديق التمويل العربية فى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة . كما استهدف تحليل الاتجاهات التمويلية فى ضوء التطورات الأخيرة للتقارب الاقتصادى والتجارى والسياسى بين الشرق والغرب ، الى جانب تحرك رؤوس الأموال العربية فيما بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى من العالم خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات .

ولقد ناقش البحث فى هذا المجال بعض النقاط الهامة وتوصل الى بعض التوصيات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فيما يتعلق بالتمويل الخارجى لمشروعات التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة نوجزها فيما يلى :

- ان كفاءة الاقتراض من مؤسسات التمويل الاقليمية أو الدولية يعتمد على القدرة أو المدى الذى يستطيع معه الاقتصاد القومى من زيادة الكفاءة الانتاجية والارتفاع بمعدلات الناتج المحلى الاجمالى لمواجهة أعباء خدمة الدين خلال فترة السداد. وهذا يتطلب تقييم القروض التى تسعى الدول النامية للحصول عليها فى ضوء قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب هذه القروض وتوليد عوائد اضافية صافية تزيد (على الأقل) عن أسعار الفائدة أو أعباء خدمة الدين ، وبما لايؤدى الى ارتفاع المديونية وعدم القدرة على السداد بسبب ضعف القدرة الاستيعابية أو لأسباب اقتصادية أو سياسية أخرى غير منظورة عند مناقشة شروط الاقتراض مع المؤسسات التمويلية أو بعد استخدام القروض .

- لقد عانت مصر خلال السنوات الماضية من اعباء الديون التى حصلت عليها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجديد واقامة البنيات الاساسية لأنشطة الاقتصاد القومى . وبدأت المقومات والمساعدات الاقتصادية العربية تتقلص منذ تعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، مما ترتب عليه اتجاه مؤسسات التمويل الدولية الى وضع شروطها لتمويل عمليات التنمية والاستيراد السلعى. وقد

كان للمعونات الاقتصادية الأمريكية فى غياب المعونات والمساعدات الاقتصادية العربية أثره الواضح منذ منتصف السبعينات فى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا والدول الأوربية الأخرى، الا أن عودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها التمويلية ومناديق التمويل العربية قد ساهم فى اعادة التوازن الى ما كان عليه قبل تعليق عضويتها فى الجامعة العربية . وقد شهد العامين الماضيين تطورا كبيرا فى توجيه كثير من المساعدات الاقتصادية العربية الى مصر من خلال صناديق عربية قطرية أو اقليمية . الأمر الذى يؤكد أهمية التعاون العربى فى مجال التمويل خاصة من الدول العربية ذات الفوائض المالية والتى يتم استثمارها خارج المنطقة العربية .

لقد أوضحت التجارب الماضية عدم قدرة الدول النامية على التنافس فى مجالات التجارة الخارجية والوصول الى الأسواق العالمية مما ترتب عليه تقلص صادراتها وزيادة حاجتها الى التمويل الخارجى لمواجهة أعباء التنمية واعادة التوازن لموازين مدفوعاتها . وأصبح تنفيذ برامج التنمية لهذه الدول مرهون بتخفيف أو ايجاد حلول للمديونيات المتراكمة بالاضافة الى ايجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ خططها الاستثمارية فى ظل اقتصاد عالمى يسود فيه حاليا تكتلات اقتصادية عملاقة . وبدأت الدول النامية تسعى الى التفاوض لتخفيف أعباء الديون الخارجية أو اعادة جدولتها مع تشجيع القطاع الخاص الأجنبى والوطنى على المشاركة الايجابية فى تمويل التنمية .

تعتبر مصر من أهم الدول النامية بمنطقة الشرق الأوسط بعد اسرائيل التى حصلت على معونات ومساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا منذ منتصف السبعينات وبعد تعليق عضويتها فى الجامعة العربية ومؤسساتها التمويلية . وقد كان لهذا التعليق أثره الواضح فى زيادة التدفقات والمساعدات

الأجنبية على الاقتصاد المصرى وارتباطه بالتسهيلات الائتمانية من قروض ومنح واعانات وبالتالى بالدول المانحة لهذه المساعدات الاقتصادية .

- لقد حصلت مصر ايضا منذ بداية الثمانينات على مساعدات اقتصادية مثلها فى ذلك مثل الدول النامية الأخرى من خلال صافى التدفقاتالمالية التى تمنحها الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية لدول منطقة التعاون الاقتصادى وأعضاء منظمة الأوبك (ومنها دول الخليج العربى البترولية) بلغت نسبتها نحو ٥ر٤٪ من متوسط اجمالى صافى هذه التدفقات للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٠ر٢٩٪ من متوسط اجمالى صافى التدفقات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة . فى حين بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من المساعدات الائتمانية الرسمية الممنوحة من مصادر التمويل الدولية نحو ٤ر٦٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول النامية للفترة ١٩٨٧/٨٤ ، نحو ٥ر٢٨٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة .

كما بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من اجمالى المساعدات الاقتصادية للتنمية وفقا للاتفاقيات الثنائية ، نحو ٢ر٦٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٥ر٤٠ ٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة ، فى حين بلغ ما خصص لمصر من تلك المساعدات وفقا للاتفاقيات متعددة الأطراف نحو ١ر٢٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٤ر٢١ ٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة .

- استعرض البحث بالتفصيل طبيعة ودور صناديق التمويل العربية القطرية بالاضافة الى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، وصندوق النقد العربى ، والبنك الاسلامى للتنمية بجدة . وقد اتضح أن النشاط التمويلى لمؤسسات التمويل العربية بدأ منذ الستينات مع

بداية نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢ والذي استمر بمفرده حتى عام ١٩٧٣ ، حيث بدأ العالم العربي يشهد فائضا ملموسا في رؤوس الأموال كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البترول عالميا مما انعكس على نمو الدخل القومي في البلاد العربية النفطية . وقد ظهر نتيجة لذلك عدد من المؤسسات التمويلية العربية القطرية والقومية استهدفت جميعها تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في الدول العربية ولكن أيضا في دول العالم النامي ، حيث قدمت تلك المؤسسات القروض والمعونات الاقتصادية لدول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ذات العلاقات المتميزة مع العالم العربي ، كما اقتصرت معاملات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية على دول افريقيا فقط دون الدول العربية .

لقد بلغ حجم الاقراض الكلي الممنوح من الصناديق التمويلية العربية نحو٣٤٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٣) ، ارتفع الى نحو ٢ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، ثم أخذ في التناقص التدريجي حتى بلغ نحو ١ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ . كما يقدر الحجم الكلي للقروض الممنوحة من تلك الصناديق العربية خلال الفترة ٦٢/١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٩ بحوالي ٢٩ر٠ مليار دولار أمريكي موزعة بنسبة ٥٥٪ للدول العربية ، ٢٦٪ للدول الآسيوية ، نحو ١٨٪ للدول الافريقية ، نحو ٢٪ لكل من دول أمريكا اللاتينية ومالطه وقبرص . وقد بلغ نصيب مصر نحو ١ر٢ مليار دولار أمريكي ، أي ما نسبته نحو ٤ر١ ٪ من اجمالي حجم القروض الممنوحة حتى عام ١٩٨٩ ، بينما حصلت الدول العربية مجتمعة على نحو ١٥ر٧ مليار دولار ، والدول الآسيوية على نحو ٧ر٥ مليار دولار ، والدول الافريقية على نحو ٥ر١ مليار دولار أمريكي .

ان تقلص حجم القروض الممنوحة من صناديق التمويل العربية بعد عام ١٩٨٢ يرجع أساسا الى الانكماش الاقتصادي على صعيد التجارة الدولية للبترول ، حيث انخفضت الايرادات البترولية للدول العربية النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول مما ترتب عليه تقلص الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية القطرية ، هذا الى جانب المنازعات الاقليمية في المنطقة العربية وعدم الاستقرار النسبي لاقتصاديات دول المنطقة .

ـ لقد ظهر فى أواخر الثمانينات بعض المستجدات والتطورات الايجابية على الساحة العربية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب ما شاهدته المنطقة العربية من التقارب الواضح بين الدول العربية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة والتى أدت الى عودة النشاط الاقتصادى العربى الى الانتعاش ، هذا الى جانب ما أظهرته الأحداث الأخيرة فى نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب على الساحة الدولية ، مما ترتب عليه زيادة معدل التدفقات الرأسمالية على مصر .

ـ لقد اتضح من تطور حجم القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية ان أكثر تلك المؤسسات التمويلية اهتماما بالقطاع الزراعى والثروة الحيوانية هو الصندوق العربى والمصرف العربى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى ، حيث قدمت هذه المؤسسات التمويلية أكثر من ٢٠٪ من حجم قروضها للقطاع الزراعى ، بينما خصص صندوق الأوبك نحو ١٠ر٤٪ فقط من حجم قروضه الممنوحة للزراعة والثروة الحيوانية والبنك الاسلامى للتنمية نحو ٩ر٨٪ فقط .

ويشير توزيع القروض الممنوحة للدول العربية من هذه المؤسسات أن أكثر الدول العربية استفادة من صناديق التمويل العربية (أى تلك الدول التى نالت أكبر حجم من القروض) هى الأردن (١٢ر٣٪ من اجمالى القروض الممنوحة) ثم المغرب (١١ر٦٪) ، ثم تونس (١٠ر٥٪) ثم الجزائر (٩ر٣٪) ثم اليمن الشمالى (٨ر٦٪) ثم السودان (٨ر٠٪) فمصر والتى لم تتعدى نسبة القروض الممنوحة لها من هذه الصناديق نحو ٧ر٩٪ فقط ، ثم اليمن الجنوبى (٥ر٦٪) ثم موريتانيا (٥ر٥ ٪) فسوريا (٥ر٤ ٪) وأخيرا سلطنة عمان (٤ر١ ٪) .

ـ بلغ اجمالى حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية نحو ٢ر١ مليار دولار أمريكى خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٨٩) ،وبتوزيع تلك القروض على الفترات الأربعة التى شهدت تطور الحجم الكلى للاقراض من صناديق التمويل العربية فانه يتبين أن نصيب مصر فى الفترة ١٩٧٣/٦٢ قد بلغ ٥٣ مليون دولار ، بينما حصلت على نحو

٥٢٢ مليون دولار فى الفترة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، ولم تحصل مصر فى الثالثة (١٩٧٧ - ١٩٨١) الا على ١٨٩ مليون دولار فقط . وقد توقفت مؤسسات التمويل العربية عن التعامل مع مصر على مدى السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥ ، ومن ثمّ انخفض نصيب مصر من قروض الصناديق العربية الى أدنى مستوى له وهو ٥ر٣٪ من جملة القروض المقدمة للدول العربية ، والى ٧ر١٪ من اجمالى القروض خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) . وقد حصلت مصر على أعلى مستوى من القروض بلغ نحو ٣١٪ من القروض المقدمة لكافة الدول العربية فى الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) وهى الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ مع اسرائيل وشهدت ارتفاعا كبيرا فى الأسعار العالمية للبترول .

وبتتبع الحجم الكلى للقروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ (نحو ٢ر١ مليار دولار) فانه يتبين أن نصيب قطاع الزراعة منها قدبلغ نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكى ، أى بنسبة نحو ١ر١٠٪ فقط من اجمالى حجم التمويل المتاح من المؤسساتالعربية ، فى حين بلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين نحو ٢ر٢٣٪ والنقل والمواصلات نحو ١ر٣٠٪ والطاقة والكهرباء نحو ٣٠٪ ، والمياه والمجارى نحو ٥٪ ، والأنشطة الأخرى نالها نحو ٥ر١٪ . وبذا يأتى القطاع الزراعى فى المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض المخصصة للأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول العربية من صناديق التمويل العربية ،حيث لم يتعدى ما وجه اليه من قروض على مدى أكثر من ٢٥ عاما نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكى ، الأمر الذى يحد من وفاء القطاع الزراعى العربى بالأعباء الملقاه عليه من حيث توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائى العربى وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعى المصرى ، وعليه فانه يمكن القول أن ما خصص للقطاع الزراعى المصرى من تمويل عربى والبالغ نحو ٢ر٤٪ من جملة القروض الموجه للقطاع الزراعى العربى لايتناسب مع أهمية هذا القطاع واعتماد التنمية على نموه وتطوره .

ـ تعتبر مصر مصدر جذب لكثير من الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات العربية على الرغم مما يدور حاليا على الساحة الدولية والعربية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية العربية / العربية أو العربية الدولية . فالعلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية لم تتوقف حتى فى أشد حالات التباعد السياسى بين مصر وبعض الدول العربية ، فقد تتأثر تلك العلاقات الاقتصادية من خلال القنوات الرسمية ، ولكنها لم تتأثر بالنسبة لعلاقات الأفراد من المستثمرين العرب بالاقتصاد المصرى ، حيث تدفقت رؤوس الأموال العربية على مشروعات التنمية بالاقتصاد المصرى بمعدلات متزايدة مع عودة مصر الى الجامعة العربية ومؤساتها المختلفة .

وتعطى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ ـ ١٩٩٢) اهتماما خاصا للقطاع الخاص المصرى والعربى ، وتحظى الاستثمارات العربية بالاهتمام والتشجيع وتعطيها الدولة أولوية قصوى فى هذا المجال بالمقارنة بالاستثمارات الأجنبية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية نحو ١٩٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى مصر حتى نهاية ١٩٨٩ بالمقارنة بنحو ١٧٪ للاستثمارات الأجنبية ، فى حين تبلغ الاستثمارات المصرية نحو ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى عام ١٩٨٩ .

وقد ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية فى مصر الى نحو ١ر٣ مليار جنيه فى بداية عام ١٩٨٧ ثم الى نحو ٢ر٠ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٨٩ ،أى أن الاستثمارات العربية المستثمرة لم تتدفق على الاقتصاد المصرى فحسب ، ولكن معدلات تدفقها ارتفعت منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بنحو ٧ر١٤٪ ، وتشير هذه الأرقام الى استقرار معدلات الاستثمار العربى فى مصر واستمرار التدفقات الرأسمالية بسبب مناخ الاستثمار الذى يميز مصر عن باقى دول المنطقة من حيث الاستقرار السياسى والاقتصادى والضمانات والحوافز التشجيعية التى تكفلها الدولة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية .

- تشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الى مصر من ٣ر٥٧ مليون دولار أمريكى خلال مرحلة الستينات الى نحو ١٤٥٨ مليون دولار أمريكى فى مرحلة السبعينات ، أى بنسبة نحو ٤ر٢٣٪ من اجمالى التدفقات الرأسمالية الموجه للدول العربية خلال تلك الفترة ، ثم انخفضت الى نحو ٦٥٤ مليون دولار فى مرحلة الثمانينات ، ويرجع هذا الانخفاض أساسا الى الركود النسبى فى الاقتصاد العالمى مع بداية الثمانينات مع تقلص أسعار النفط وانكماش الموارد المالية للدول العربية النفطية ، هذا الى جانب أثر المقاطعة العربية لمصر من نهاية مرحلة السبعينيات وحتى منتصف أو قرب نهاية مرحلة الثمانينات .

- لقد اتضح أنه بالرغم من مضاعفة حجم الاستثمارات العربية الموجه للقطاع الزراعى على مستوى الوطن العربى من نحو ٣ر١٨ مليون دولار الى ٩ر٣٦ مليون دولار ، فان نصيب هذا القطاع فى عام ١٩٨٨ بلغ نحو ٩ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات العربية الموجه للدول العربية بالمقارنة بنحو ٣ر١٤٪ فى عام ١٩٨٩ . وهذه المساهمة تعتبر ضئيلة للغاية بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعى فى توفير الغذاء والمواد الخام الأساسية للصناعة على مستوى الوطن العربى .

- لقد أوضحت التحليلات أنه مهما كانت تقديرات الخطة الخمسية للاستخدامات الاستثمارية ومصادر تمويلها فان الركود الراهن فى الاقتصاد المصرى يرجع الى عدم ملائمة حجم الاستثمارات للأهداف الانتاجية سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أو فى صيانة وتوفير المستلزمات للطاقات المتاحة حاليا . فقد أوضحت تقديرات الحكومة أن اجمالى الاستثمار المحلى لايتعدى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهو معدل يقل كثيرا عن احتياجات

التنمية لكثير من الدول النامية . كما أن هناك عوامل أخرى يرجع اليها الركود فى الاقتصاد المصرى ومنها تقلبات أسعار السوق النفطية وارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين الخارجى وانخفاض مستوى المساعدات الأجنبية ، ولكن العامل الأهم فى كل ذلك وذات التأثير الملموس هو انخفاض معدلات التراكم الرأسمالى المحلى . فبالرغم من التراكم الملحوظ فى الثروة لأفراد الشعب المصرى كمجموعة فان توظيف هذه الثروة من خلال زيادة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الاستثمار المنتج كان ضعيفا ودون المستوى منذ فترة الستينات . ولذا تحاول الدولة من خلال سياسات الاستثمار فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص وتشجيعه على الادخار والاستثمار بضمانات من الدولة . ونتيجة لضعف الاستثمار المحلى فان سياسة الدولة المالية تعتمد على خيارات صعبة ، فمصر مثل الدول النامية الأخرى ، تعتمد على الدخل المتولد من المصادر الخارجية بالدرجة الأولى لتوفير احتياجاتها المالية ، حيث تعتمد على الدخل المتولد من رسوم الواردات وعوائد قناة السويس والعاملين بالخارج وصادرات البترول الى جانب الاقتراض الخارجى . ولم يحدث أن تضمنت السياسة المالية نظام محكم لضرائب الدخل باستثناء نظام محدود للضرائب على المبيعات المحلية ، ولذلك فالاقتصاد المصرى يعتمد أساسا على تمويل خارجى لتوفير الاحتياجات المالية ، ويتركز هذا التمويل الخارجى على المعونات والمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية والاقليمية والدول المتقدمة من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف . ولم تحدد السياسة المالية أى اجراءات جديدة لزيادة موارد الدولة من المصادر المحلية ، ولاتزال السياسة المالية تعتمد على القروض والمساعدات المالية الخارجية على الرغم من جهود الدولة فى تنمية مصادر التمويل المحلية .

- ان متابعة اتجاه وتطور حجم الاستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعى منذ الستينات و حتى نهاية مرحلة الثمانينات تشير الى ان ما خصص من استثمارات لهذا القطاع لم تتعدى

نحو ٤ر٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) والبالغة نحو ٢٥٢ مليون جنيه ، ونحو ٣ر٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) والبالغة نحو ٢٦٦ مليون جنيه ، ونحو ٠ر٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) والبالغة حوالى ٦٦٥ مليون جنيه ٠ وهو ما يؤكد عدم توجيه موارد مالية كافية خلال تلك المراحل لاحداث تطوير وتنمية ملموسة فى القطاع الزراعى ، وذلك نظرا لاعتماد استراتيجية التنمية على التصنيع منذ بداية الستينات ، وتتابع الحروب منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، الامر الذى ادى الى قصور الموارد المالية الحكومية والخاصة على مواجهة متطلبات التنمية وبالتالى تدنى معدلات النمو وتراكم المشكلات التنموية ٠ وقد بدات الخطة الخمسية (٨٣ ـ ١٩٨٧) فى توجيه قدر اكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعى ، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة فى سنة الاساس للخطة (١٩٨٢) نحو ٤ر١٢ ٪ من اجمالى استثمارات هذا العام والبالغة حوالى ٧٠٨ مليون جنيه ٠ وقد بلغ نسبة مانفذ خلال خطة (٨٣ ـ ١٩٨٧) فى القطاع الزراعى نحو ٢ر٩ ٪ فقط من اجمالى استثمارات الخطة كما سبق الاشارة الى ذلك ٠ ولا يزال القطاع الزراعى يعانى من توفير التمويل اللازم للوصول الى معدلات النمو التى تحقق اهداف التنمية الزراعية كاحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، خاصة فى القطاع الريفى الذى يمثل اكثر من نحو ٥٠ ٪ من السكان ٠

ـ أما فيما يتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات الزراعية فانه يلاحظ أن معظم الاستثمارات الزراعية بالخطة الخمسية الأولى والثانية قد تم تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة ، حيث أن نسبة المكون المحلى الى اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) تقدر بنحو ٥ر٧٥ ٪ بينما يقدر المكون الأجنبى النقدى والتسهيلات بنحو ٥ر٢٤٪ . وقد أوضحت بيانات المتابعة أن حجم الاستثمارات الزراعية التى نفذت بالخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٢ـ١٩٨٧/٨٦) لم تتعدى نحو ٢ر٩٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية بالخطة وأن معدل ما خصص للقطاع العام الزراعى بلغ نحو ٩ر٧٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام

بالخطة حيث تم تمويل معظمها من خلال الموازنة العامة للدولة ، أما القطاع الخاص الزراعى فقد موّل ما قيمته نحو ٨ر١٢٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة بالخطة بواسطة القطاع الخاص ، بمعنى أن التمويل الذاتى من خلال الأفراد والقطاع العائلى لم يتعدى نحو ٢ر١ مليار جنيه مصرى خلال تلك الفترة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل استثمارات القطاع الزراعى بالخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) والمقدرة بحوالى ٣ر٢ مليار جنيه مصرى للقطاع العام الزراعى وبحوالى ٦ر٢ مليار جنيه للقطاع الخاص (أى ما جملته نحو ٩ر٤ مليار جنيه وبنسبة لاتتعدى نحو ٥ر١٠٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المستهدفة بالخطة) فانه من المستهدف تمويل الاستثمارات الزراعية للقطاع العام من خلال قروض بنك الاستثمار القومى والموارد الذاتية للهيئات والوحدات الاقتصادية بما يغطى المكون المحلى المطلوب ، أى حوالى ٦ر١ مليار جنيه مصرى ، أما المكون الأجنبى فيتوقع تمويله من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات فى حدود ما يعادل ٧٢ر٠مليار جنيه مصرى ، فى حين تتوقع الخطة تمويل استثمارات القطاع الخاص الزراعى (حوالى ٦٥ر٢ مليار جنيه) من خلال مصادر تمويل ذاتية خاصة للأفراد والجمعيات التعاونية أو بالقروض من الجهاز المصرفى أو من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الخارجية التى تمنح للقطاع الخاص لتمويل المشروعات التنموية .

- لقد اتضح أن اجمالى حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ لم تتعدى ٣ر١٢٥ مليون دولار أمريكى وهو يمثل نسبة ضئيلة جدا لاتتعدى نحو ١٠٪ من حجم التمويل الذى قدمته هذه الصناديق لقطاعات الاقتصاد المصرى ومن جهة أخرى فان حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للاقتصاد المصرى لم يتعدى نحو ٢ر٤٪ من اجمالى حجم القروض المقدمة من هذه الصناديق حتى نهاية عام ١٩٨٩ ، حيث لم تحصل مصر على أية قروض من صناديق

التمويل العربية منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ ثم بدأت مصر فى الحصول على قروض بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ وبلغ حجم القروض أقصاه فى عام ١٩٨٩.

- لقد اشترك القطاع الزراعى مع قطاعات الاقتصاد المصرى فى تلقى المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) والبالغ مجملها حوالى ١٣ر٠ مليار دولار أمريكى ، وذلك ضمن برنامج المشروعات وبلغ نصيب القطاع الزراعى حوالى ٦٠٥ مليون دولار فقط خلال تلك الفترة ، وهى تزيد عما قدمته صناديق التمويل العربية. وقد وجهت تلك المساعدات الاقتصادية أساسا لمشروعات التنمية الزراعية الرأسية من ميكنة وبحوث وارشاد زراعى الى جانب مشروع المزارع الصغير .

- يبدو أن المساعدات الأمريكية لمصر ذات أثر محدود فى مجال تنمية وتطوير الزراعة . اما لمحدودية ما وجه لقطاع الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الأخرى ، واما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ . ويمكن القول بأن دور المساعدات الأمريكية سوف يبقى محدود فى تنمية الاقتصاد المصرى وان كانت هذه المساعدات ماتزال مطلوبة وضرورية ويرجع ذلك الى اسلوب التمويل المرحلى قصير الأجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى مساندة مصر اقتصاديا . حيث يتم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى المخصصة لمصر فى ضوء احتياجات التنفيذ الى سنوات طويلة . كما أن المساعدات الاقتصادية من صناديق التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ تبدو أيضا ذات أثر محدود جدا لتطوير وتنمية القطاع الزراعى ، حيث نسبة ما خصص من قروض صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى لاتتعدى ١٠٪ من اجمالى ما خصص لمصر من قروض ، نحو ٤ر٢٪ فقط من اجمالى ماقدمته صناديق التمويل من قروض للقطاع الزراعى فى الدول العربية والافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والذى يقدر بنحو ٢ر٥ مليار دولار حتى نهاية ١٩٨٩ وكذلك بالمقارنة بقروض الصناديق التى خصصت للقطاع الزراعى فى جميع الدول العربية والبالغة نحو ٦ر٥٧٪ والدول الافريقية والبالغة نحو ٧ر١٩ ٪ والدول الاسيوية والبالغة نحو ٨ر٢١ ٪ .

المقدمة :

ترتبط التنمية الأقتصادية بالزيادة فى رأس المال الذى يخصص للنشاط الأقتصادى والذى ينعكس أثره على زيادة نصيب الفرد بالمجتمع من هذه الاموال المستثمرة ، كما أنها ترتبط أيضا بالمؤسسات التى تساهم فى تنمية واستقطاب الموارد الرأسمالية وزيادة كفاءة استخدامها على اسس تكنولوجية وفنية وأقتصادية سليمة .

ولا يعتبر المال أو رؤوس الأموال (الأستثمارات) العنصر الأساسى اللازم للتنمية الأقتصادية ، فاذا ما كانت رؤوس الأموال متوفرة بدون توفر الأطار أو الأسلوب المحدد لأستخدام رؤوس الأموال المتاحة سواء المحلية او الخارجية ، فأن ذلك يعتبر تبديد وسوء استخدام للموارد الرأسمالية المتاحة . ولذا فأن توفر رؤوس الأموال للأستثمار ليس كافيا للتنمية الأقتصادية وأنما لا بد وأن يصاحب توفر هذه الموارد اعداد المشروعات فى اطار من التنمية الأقتصادية الشاملة التى تتطلب الى مثل هذا التمويل الرأسمالى ، ويرتبط بأعداد هذه المشروعات استراتيجية واضحة للأستغلال الأقتصادى الأمثل للموارد الرأسمالية المتاحة سواء أكانت فى صورة قروض ومعونات اقتصادية من مؤسسات تمويل عربية أو أجنبية أو فى صورة رؤوس أموال محلية لافراد أو اجنبية لمستثمرين عرب او أجانب .

أن توفر رؤوس الأموال والموارد الطبيعية (المواد الخام) لاتعتبر من العوامل المؤثرة فى التنمية بدون توفر المعرفة التكنولوجية ، حيث ان الادارة العلمية الحديثة واستخدام التكنولوجيا المتطورة أصبحت من أهم العوامل التى تتطالبها التنمية الاقتصادية .لقد أوضح لويس[1] أن تقديرات النمو فى رأس المال والدخل بالنسبة لاستخدامها وفقا لنظرية النمو الاقتصادى تعتمد على احتمالين يتفق الاقتصاديون عليهما ، الاول يتمثل فى أن نسبة قيمة رأس المال الى قيمة الانتاج تبدو ان تكون فى الدول الصناعية ثابته لدرجة كبيرة عند القيمة الحدية (عندما تؤخذ كل من كثافة رأس المال وتشتت رأس المال الصناعى فى الاعتبار معا) . اما الاحتمال

الثانى فيتمثل فى أن هذه النسبة الحدية تقع ما بين (١ : ٣) ، (١ : ٤) عندما تستبعد قيمة الاراضى والموارد الطبيعية الاخرى من قيمة رأس المال ، وتستبعد أيضا قيمة المساعدات الخارجية من كل من رأس المال والدخل، بمعنى أن استثمار قيمته ١٠٠ وحدة فى المتوسط يجب ان يكون مصاحبا بزيادة فى الدخل القومى تقدر بنحو ٢٥ الى ٣٣ وحدة فى العام (أو أن زيادة الدخل القومى بنحو ٣٪ سنويا يؤدى الى استثمار صافى سنوى ما بين ٩ ٪ ونحو ١٢ ٪ من الدخل القومى) .

ونظرا لان اساس تقدير نسبة (رأس المال/ الدخل القومى) تعتمد على الجزء من الدخل القومى الذى يستثمر سنويا ، آخذين فى الاعتبار متوسط العمر الانتاجى لرأس المال ، لذلك فأنه من المنطقى ان الدول التى تستثمر أكثر من الجزء المستقطع من الدخل القومى سوف تحقق نسبة أكبر من رأس المال الى الدخل . ولهذا فأن هذه النسبة للدول النامية أقل منها بكثير من الدول المتقدمة (حوالى ١ : ١) لأن معدل التراكم الرأسمالى لهذه الدول صغير لدرجة كبيرة .

ولهذا السبب تسعى الدول النامية الى زيادة التراكم الرأسمالى من خلال الاستثمار واقامة المشروعات التنموية وتعتمد فى ذلك على رؤوس الاموال الخارجية نظرا لضعف معدل الأدخار الفردى وبالتالى توجيه جزء كبير من الدخل للاستهلاك وليس للأستثمار والتراكم الرأسمالى . وتشترك الدول النامية فى هذه الظاهرة الأمر الذى أدى الى تنافسها جميعا على الحصول على المساعدات والمعونات الأقتصادية فى صورة قروض وتسهيلات ائتمانية ميسرة لتنفيذ مخططها التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية، الا أن تلك الدول بدأت الوقوع فى مصيدة المديونية وأرتفاع اعباء خدمة الدين مما ترتب عليه تجمد كافة أهدافها التنموية وتدهور أقتصاديا تها وزيادة العجز فى موازين مدفوعاتها ودخولها فى صراع جانبى للحصول على رؤوس الاموال الأجنبية الى جانب التكنولوجيا المتطورة ، الى جانب الصراع الدائر بين الدول النامية والدول المتقدمة للحصول على مساعدات انمائية تعويضا للدول النامية على ماعانته فى الماضى وتدهور شروط التبادل التجارى بينهما ، وما يدور من مناقشات حاليا بين الجنوب والشمال لحل هذه المشكلات .

وعلى الرغم من أهمية التدفقات الرأسمالية فى صورة معونات أو مساعدات أو منح او تسهيلات ائتمانية فأن أدارة الاقتصاد القومى تعتبر من عوامل نجاح استخدام تلك التدفقات الرأسمالية فيما يعود على المجتمع والأقتصاد القومى بالاهداف المرجوه من تلك المساعدات والمعونات الأقتصادية . وتعتبر التدفقات الرأسمالية او المعونات الأقتصادية التى تمنحها الدول المتقدمة الصناعية (ذات الفوائض المالية) هى مصدر التمويل الرئيسى للدول النامية (ذات العجز المالى) فيما يتعلق بتنشيط أقتصادياتها وتحقيق أهداف خطط التنمية ، وذلك بسبب ما يواجه تلك الدول حاليا من تدهور فى صادراتها الأولية وزيادة حجم وارداتها لأغراض الاستهلاك بصفة أساسية ومواجهة المتطلبات الغذائية ، الأمر الذى لم يترك لها مجال لتوفير مدخرات أو تخصيص أموال للتنمية وزيادة الأنتاج القومى .

وبالرغم من أن الأقتراض من الخارج يساعد الدول النامية على زيادة معدل الأستثمار فى ضوء انخفاض معدل الادخار المحلى ، الا أن أعباء خدمة الدين الخارجى عادة ما تؤثر سلبيا على أهداف التنمية نظرا لضعف القدرة الأستيعابية للأقتصاد القومى لهذه الدول من ناحية ، ولعدم أمكانية زيادة الانتاجية لوحدة رأس المال المستثمر فى ظل الهياكل الأقتصادية الراهنة لهذه الدول من ناحية أخرى ، مما يترتب عليه تقلص حجم الاستثمارات الخارجية .

ولهذا فقد لجأت كثير من الدول النامية الى مؤسسات وهيئات التمويل الدولية كالبنك الدولى وهيئة المعونة الدولية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية بهدف الحصول على رؤوس أموال رخيصة ، (بدون فوائد) مع الحصول على تسهيلات فى الدفع تمتد لسنوات طويلة مع فترة سماح تستطيع معها تلك الدول الوفاء بالتزاماتها المالية . وبالرغم من ذلك فلا تزال تلك الدول حتى الان تعانى من المديونيات نتيجة لحصولها على قروض بفوائد مرتفعة لتمويل عمليات التنمية وتطوير أقتصادياتها ونظرا لأن كثير من القروض التى تم الحصول عليها لم تحقق زيادة ملموسة فى الانتاج القومى تغطى خدمة الدين بالاضافة الى اصل الدين نفسه ، فقد لجأت تلك الدول الى التفاوض على قروض جديدة مع أعادة جدولة الديون القديمة للتغلب على انخفاض مستوى المعيشة لكثير من هذه الدول وارتفاع مديونياتها .

أن كفاءة الأقتراض من مؤسسات التمويل الأقليمية أو الدولية يعتمد على القدرة أو المدى الذى يستطيع معه الأقتصاد القومى من زيادة الكفاءة الأنتاجية المحلية لمواجهة أعباء خدمة الدين خلال فترة السداد ، وكذلك على معدل أو سعر الفائدة على القروض الممنوحة ، والفترة الزمنية المقررة لسداد القرض وفترة السماح الممنوحة قبل السداد الفعلى لأصل القرض والفوائد ، وكذلك شروط التجارة أو التبادل التى تسود خلال مرحلة الأستفادة من القرض هذا الى جانب مقدرة الأقتصاد القومى للدول المقترضة على زيادة المدخرات المحلية وتشجيع الأستثمار المحلى كنتيجة لأستخدام القروض الممنوحة ، وأخيرا معدل الأستثمار (مضاعف الاستثمار) اللازم لتدعيم وأستمرار النمو الأقتصادى بعد نفاذ القرض .

وعادة لا تستطيع كثير من الدول النامية فى تحقيق هذه العوامل ، الامر الذى يؤدى الى توقف خطط التنمية بهذه الدول كنتيجة لتراكم المديونية بدلا من دفع عجلة التنمية وتحقيق مستويات المعيشة المستهدفة .

لقد عانت مصر خلال السنوات الماضية ومنذ تعليق عضويتها فى جامعة الدول العربية من التسلط والشروط الصارمة لمؤسسات التمويل الأجنبية ، الا أنه بعد عودتها الى جامعة الدول العربية بدأت مؤشرات التعاون فى المجالات الأقتصادية تأخذ مجراها وخاصة مع صناديق التمويل العربية ، الأمر الذى يبشر بنجاح حصول مصر على أحتياجاتها التمويلية من مصادر التمويل العربية فى أطار من التعاون والتكامل الأقتصادى العربى ومواجهة التحديات التى تواجه الامة العربية ، هذا بأفتراض أن الاوضاع السياسية فى الوطن العربى مواتية لهذه المؤشرات الايجابية .

وقد كان للمعونات الأقتصادية الأمريكية فى غياب المعونات الأقتصادية العربية أثره الواضح فى العلاقة التى نشأت بين الأقتصاد المصرى والمعونات والمساعدات الأمريكية منذ منتصف السبعينات ، الا أن عودة مصر الى الساحة العربية سوف يساهم فى أعادة التوازن الى ماكان عليه قبل ذلك .

ويستعرض هذا البحث كما أشرنا فى التقديم السابق الى أهمية التمويل عامة على التنمية الأقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعى ، ودور الصناديق العربية وتطور التعامـــلات بين هذه الصناديق العربية للتنسية والتمويل وبين مصر واحتمالات وأتجاهات التعاون الحاليـــة والمستقبلية . كما يستعرض هذا البحث كيفية تمويل القطاع الزراعى من خلال صناديق التمويـــل العربية مع القاء الضوء على تلك الصناديق من حيث نشأتها التاريخية وأهدافها وأسلوب منـــح الأئتمان والقواعد والشروط والمعايير التى تحددها لمنح الأئتمان وغيره من المساعدات الفنيـــة أو المالية . كما يستعرض كذلـــك مصادر التمويل لهذه الصناديق والمخصصات الماليـــة المتاحة على المستوى القطاعى وعلى مستوى الدول العربية وحجم التمويل المتاح واخيرا خصائص القطاع الزراعى ودور التمويل فى تطوير هذا القطاع وكيفية الأستفادة من التمويل المتاح مـــن الصناديق العربية لتطوير وتنمية القطاع الزراعـــــى .

الفصل الاول : بعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية والتمويل الخارجى :

١ — ١ — تطور نظم التجارة والمدفوعات على الصعيد العالمى :

يعتبر الاداء الأقتصادى للقطاعات الانتاجية والخدمية بالدول النامية ومنها مصر نتيجة مباشرة للقرارات والمواقف السياسية العامة التى تتخذها حكومات هذه الدول والدول المتقدمة المانحة للمعونات المالية الأقتصادية والمساعدات الغذائية فى الماضى والحاضر ، غير انه فى حالة أى أقتصاد مفتوح (أقتصاديات السوق) يكون للتفاعل بين الأقتصاديات الوطنية والقرارات السياسية الوطنية العامة ، أهمية كبيرة فى تشكيل النتائج النهائية لهذه القرارات . وهكذا يكتسب تطبيق نظم التجارة والمدفوعات والتمويل الخارجى (معونات ومنح وقروض وتسهيلات) أهمية كبيرة فى تحديد الاداء الأقتصادى للدول النامية .

وقد كان للتغيرات الواضحة فى النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الان أثره للاتجاهات الحالية نحو تغيير النظام الأقتصادى العالمى وما يترتب على ذلك من تأثر أقتصاديات الدول النامية بتطور هذا النظام الأقتصادى العالمى . ولقد أقترن التحول فى الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية بتغييرات أخرى هيكلية بعيدة الأثر فى الأقتصاد العالمى ، فيما يتعلق بمستويات الدخول ، التصنيع والتطور التكنولوجى ، العجز الغذائى ، نمط الانتاج والاستهلاك وتوزيعها الجغرافى ، آليات توليد الدخل وتخصيص الموارد ، وفى حجم وتركيب وتدفقات للتجارة والمال وغيرها .

لقد أصبحت البلدان النامية غير قادرة على التنافس فى مجالات التجارة الخارجية والوصول الى الاسواق العالمية مما يترتب عليه تقلص صادراتها وزيادة حاجتها الى التمويل الخارجى من خلال المساعدات او القروض التى أثرت بدورها سلبا على موازين مدفوعات تلك الدول بسبب زيادة اعباء الديون الخارجية مدفوعات خدمة الدين والتى زادت عن حجم الدين ، الاساسى فى كثير من الدول النامية ، وأثر ذلك كله على التنمية التى كانت مستهدفة فى هذه الدول

وأصبح تنفيذ برامجها التنموية مرهونة بتخفيف أو ايجاد حلول للمديونيات المتراكمة بالأضافة الى ايجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ خططها الأستثمارية والتنموية فى ظل أقتصاد عالمى يسود فيه حاليا تكتلات أقتصادية عملاقة تستخدم تدابير حمائية للحد من دخول صادرات الدول النامية لأسواقها أو لأسواق التنافس الدولية .

وبذلك فقد زادت فرص معاناة الدول النامية الأكثر أنفتاحا على الاسواق المالية والتجارية الدولية ، من حيث التضخم أو الانكماش كرد فعل للتغيرات فى السياسات التى تنتهجها الدول المتقدمة الأخرى فى اقتصادها الكلى أو للتغيرات فى اسعار الصرف ، أو الاجراءات الحمائية وقد كان للتكامل الاقتصادى المتزايد أثره فى رفع أمكانية نقل موجات التوسع أو التقلص عبر الأقتصاد العالمى من الدول المتقدمة الى النامية ولذلك زاد احتمال عدم الاستقرار للاخيرة .

وهناك قضية أخرى تتمثل فى درجة الأنفتاح المالى للدول النامية على الدول المتقدمة نتيجة التفكك الواسع النطاق للقيود المفروضة على التدفقات المالية من الدول المتقدمة الرئيسية (الدول المانحة) ذات اقتصاد السوق الحرة . وأصبحت الاسواق النقدية والمالية والوطنية مندمجة على نحو متزايد فى سوق نقدية ومالية عالمية وطبيعة الحال تعتبر الأسواق النقدية والمالية للولايات المتحدة الامريكية القوة المهيمنة فى السوق العالمية . ان حساسية الاقتصاد العالمى للتقلبات فى الاقتصاد الامريكى ظلت شديدة وتأثرت بلدان الدول النامية بأسعار صرف الدولار الأمريكى سواء فيما يتعلق بقيمة وارداتها الغذائية او المساعدات والمنح والقروض المقدمة بالدولار الأمريكى ، كما تاثرت الاسواق المالية الاوروبية ذاتها بالتقلبات الشديدة فى الدولار الامريكى .

وترجع هيمنة الأسواق النقدية والمالية الأمريكية على اسواق المال والتجارة الدولية الى ماتتمتع به تلك الأسواق من عمق واتساع وقدرة على التكيف ، هذا الى جانب الدور الخاص الذى يلعبه الدولار الأمريكى كوسيلة دفع للصفقات الدولية وكأحتياطى سائل وكوحدة حسابية ، فمثلا مبيعات النفط العربى تتم كلها بالدولار الامريكى وبذا تتأثر تلك المبيعات وحصيلة الصادرات البترولية بالتقلبات الشديدة فى الدولار الأمريكى ، هذا بالأضافة الى أن الودائع العربية

تحتفظ بها البنوك الامريكية ويتم التعامل بها من خلال الاسواق المالية والنقدية الامريكية ، الأمر الذى يصعب معه اعادة توجيه تلك المدخرات المالية والاموال العربية من الأسواق الأوربية والامريكية الى الدول العربية التى تسعى للحصول على موارد مالية بالعملات الصعبة لأغراض التنمية والأستثمار ، وقد عقدت مؤتمرات فى الثمانينات لاعادة تلك الاموال العربية للاستثمار داخل الوطن العربى ولكن دون جدوى .

وبذلك فإن السياسات النقدية للولايات المتحدة الامريكية وسلوك الأسواق المالية الخاصة فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص والعوامل النفسية والاقتصادية المرتبطة بها قد ساهمت الى حد كبير فى احداث تأثيرات كبيرة على الدول الاخرى ومنها بصفة خاصة الدول النامية المقترضة وهذا ظهرت وتطورت المديونية العالمية للدول النامية منذ السبعينات وحتى الان .

وتجدر الأشارة فى هذا المجال أن مصر تعتبر من أهم الدول النامية بمنطقة الشرق الاوسط بعد إسرائيل التى حصلت على معونات ومساعدات أقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف السبعينات وحتى الان ، وأن تلك المعونات الأقتصادية قد أدت الى ارتباط الأقتصاد المصرى واعتماد معدلات نموه على حجم المساعدات والمعونات التى تمنحها الولايات المتحدة الامريكية سنويا لمصر ، حيث أن جزءً كبيراً جدا من هذه المعونات يوجه الى إعادة بناء وتطوير البنيات الاساسية للقطاعات الانتاجية ، وقد كان ذلك فى أعقاب ازمة الغذاء العالمى وأرتفاع اسعار النفط وما ترتب عليه من لجوء مصر الى الولايات المتحدة لتلبية إحتياجاتها الغذائية وتوفير المعونات المالية الأقتصادية للتنمية فى مرحلة كانت مصر فيها خارج دائرة العمل العربى المشترك بسبب المقاطعة ، حيث توقفت المساعدات الاقتصادية العربية ومصادر التمويل الاخرى من جانب الصناديق العربية بسبب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع اسرائيل . وقد كان لهذا التوقف أثره الواضح فى زيادة التدفقات المالية الأمريكية على مصر واستقطاب الأقتصاد المصرى وارتباطه بالمساعدات والمعونات الأقتصادية الأمريكية . وقد أشرنا الى حجم المساعدات والمعونات الأقتصادية الأمريكية منذ السبعينات وحتى نهاية الثمانينات وأثرها على الاقتصاد المصرى وقطاع الزراعة بصفة خاصة فى بحث سابق ضمن سلسلة قضايا التنمية والتخطيط تحت عنوان (٢) " دراسة تحليلية لأثر السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى " .

ويمكن القول بأنه بينما لم تقل بدرجة كبيرة اهمية التأثير الأجمالي لسياسات الولايات المتحدة الامريكية في العالم ككل ، زادت بشكل ملحوظ أهمية مزيج السياسات أو تكامل السياسات للدول ذات المصالح المشتركة ، فضلا عن أن نتائج سياسات الأقتصاد الكلي في الدول المتقدمة الرئيسية في علاقاتها فيما بينها قد أصبحت أكثر أهمية بكثير . وفي الوقت نفسه بدأت الدول النامية تدرك أهمية التعاون فيما بينها خاصة على الصعيد العالمي وطالبت الهيئات والمؤسسات الدولية باعادة النظر في المديونيات المستحقة والنظام الأقتصادي العالمي بما يعود على جميع الدول بالنفع والفائدة المتبادلة . وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكثر تعرضا للتأثيرات الدولية ، فضلا عن زيادة الأثر العكسي لسياساتها الخاصة (تجارتها الخارجية ودخلها من الأستثمار مثلا) بسبب زيادة ثقل تأثيرها عن طريق الأسواق المالية ، وترتب على ذلك تأثر الأقتصاد الأمريكي بتلك السياسات على عكس ما كان متوقعا وظهر العجز المتزايد في ميزان مدفوعاتها وبدأت في تقليص حجم المساعدات والمعونات الأقتصادية التي توجهها لدول العالم النامي ، وقامت بتدويل المؤسسات المالية في الولايات المتحدة والتي اقترنت باندماج الأسواق المالية والنقدية ، وزاد نمو أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات عبر البحار او الشركات عبر الوطنية التي يكون مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة وفي الدول الأخرى من الدول المتقدمة ذات الأقتصاد السوقي أو الدول النامية ذات الأعتماد على مصادر التمويل الخارجية وخاصة الامريكية .

(٣)
وبصفة عامة فقد أشارت تقارير الأونكتاد (UNCTAD) فيما يتعلق بالتمويل الدولي أن المتغيرات الأقتصادية الحقيقية في الأقتصاد العالمي ، أصبحت تخضع بصورة متزايدة لتأثير المتغيرات النقدية والمالية ، وقدرة النظم التي تحكم العلاقات النقدية والمالية والتجارية الدولية . وهذا أصبحت أقتصاديات الدول النامية ذات علاقة بتلك المتغيرات والتي تؤثر بصورة فعالة في معدلات النمو وتحقيق أهداف وخطط التنمية المستهدفة لهذه الدول . ويشكل التمويل الخارجي سواء أكان في صورة منح او مساعدات او قروض ميسرة أو معونات إقتصادية أو مساعدات غذائية يشكل ضرورة ويعتبر من العوامل الهامة في تحديد مسارات التنمية في الدول النامية .

إن تدعيم الأتجاهات الأيجابية لزيادة تدفق الأموال من الدول المتقدمة الرئيسية الى الدول النامية مع العمل على الحد من الأتجاهات السلبية او الحمائية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية ، أصبح من أهم المعالم الرئيسية فى تحديد درجة استقرار الأقتصاد العالمى وأتجاهات التجارة والتنمية على الصعيد الدولى .

لقد شهدت الفترة منذ أوائل الستينات ارتفاعا ملحوظا فى الأهمية النسبية للمؤسسات الخاصة فى مجال التمويل الدولى وذلك بسبب تخفيض القيود التى فرضتها دول السوق المتقدمة على المدفوعات الدولية . وكانت أهم فئات التمويل الدولى الخاص فى تلك الوقت تتمثل فى الاستثمار الأجنبى المباشر ، أما الاقراض الدولى فى صورة قروض مصرفية وسندات وأسهم استثمار فلم يكن يشكل الا نسبة بسيطة للغاية . وبأستعادة قابلية التحويل للخارج فى دول السوق المتقدمة فى أواخر الخمسينات بدأت التحويلات الجزرية فى النظام المالى الدولى ، وقد صاحب التوسع الناتج فى العمليات المالية الدولية الخاصة إحداث تغييرات أخرى بعيدة المدى فى العلاقات الاقتصادية خاصة فيما بين دول إقتصاديات السوق الحرة المتقدمة ، وتضمنت تلك التغييرات تزايد اعتماد هذه الدول على بعضها البعض فيما يتعلق بالتدفقات التجارية والاستثمار الدولى والتحسينات التى طرأت على وفرة ونوعية المعلومات المالية وعلى الاتصالات .

لقد بدأ الانتعاش فى الاستثمار والأقراض المصرفى منذ ذلك الوقت يتسع نطاقه على الصعيد العالمى عن طريق الأسواق المالية غير الاقليمية . (أى تلك النظم المصرفية الدولية المتحررة نسبيا من الأنظمة الوطنية) ، وزاد الطلب على تلك القروض لتمويل التجارة الخارجية وغيرها من المعاملات الدولية على حد سواء إستجابة لأحتمالات زيادة التحويلات المالية بين الأسواق الوطنية والأسواق المالية غير الأقليمية الناجمه عن تخفيف قيود سعر الصرف .

لقد زاد الاتصال والتعاون بين الاسواق المالية الوطنية زيادة كبيرة منذ بداية الستينات وأدى استخدام الأسواق المالية غير الأقليمية ، كوسيلة ملائمة للتحركات الدولية الكبيرة للأموال ، دورا رئيسيا فى هذا المجال . ومع بداية السبعينات ارتفعت الأصول السائلة المتاحة

للمشاركين فى الأسواق المالية الدولية الخاصة إرتفاعا ملحوظا ، حيث وصل الى رقم يجاوز الأحتياطيات الرسمية (حوالى ٢٦٨ مليار دولار امريكى فى عام ١٩٧١) ، وقد سهل وجود هذه الأصول السائلة تحركات النقد الدولى الواسعة التى أصبحت احدى معالم النظام المالى العالمى خلال حقبة الستينات ، وأرتبطت بدورها بسلسلة من الأزمات فى أسواق الصرف آنذاك .

ولقد حدث تحول ملحوظ فى نمط التدفقات المالية الى دول العالم النامية منذ بداية الستينات ، حيث ظلت القروض والمنح الرسمية والأستثمار الأجنبى الخاص المباشر يشكل النصيب الأكبر من صافى التدفقات المالية الى الدول النامية ، وهو نفس ما حدث فى أواخر السبعينات ، وتعكس هذه الزيادة فى التدفقات المالية (وخاصة القروض والمنح الرسمية التى تجاوزت ٥٠ ٪ من اجمالى تلك التدفقات فى مرحلة الستينات) أثر التغييرات فى التجارة الدولية وفى نمط التمويل وسياساته .

وقد حدث توسع واعادة تنظيم للشبكات والعمليات الدولية للمصارف التى لها مقار فى الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق الحر مع بداية السبعينات ، وخلال تلك الفترة ايضا أثرت عدة عوامل فى السياسات الدولية للمصارف من دول أقتصاديات السوق الحر المتقدمة ، حيث إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بعض التدابير لتقييد تدفقات رأس المال للخارج . وقد تدخلت المصارف على نحو متزايد فى مختلف الجوانب الأقتصادية للدول النامية نتيجة أتساع نطاق تدويل عمليات تلك المصارف فى الستينات .

كما أتسع نطاق الأقراض المصرفى الدولى للدول النامية بعد عام ١٩٧٣ ، حيث ارتفعت معدلاته ونتج عن ذلك زيادة نصيب الاقراض الدولى فى التدفق الصافى للتدفقات المالية متوسطة وطويلة الأجل الى الدول النامية غير المصدرة للنفط (من نحو ١٨٪ فى عام ١٩٧٢ الى نحو ٣٠٪ فى عام ١٩٧٩) (٤) . كما حدث خلال نفس تلك الفترة ارتفاع كبير فى الطلب على التمويل الدولى بسبب زيادة حالات اختلال التوازن العالمى فى المدفوعات الخارجية ، وكان الأقراض المصرفى لكثير من الدول النامية التى تعانى من العجز مناسبا

وضروريا لمواجهة احتياجاتها التمويلية . وفيما يتعلق بجانب العرض فى اسواق رأس المال ، فان السيولة الناجمة عن ودائع الدول العربية المصدرة للنفط قد ساعد على زيادة السيولة المالية بتلك الأسواق ، مما أدى الى ارتفاع مستوى الأقراض (حيث أرتفعت ودائع العملات لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط من نحو ـ ر٥ مليار دولار أمريكى فى نهاية ١٩٧٣ الى ما يقرب من نحو ـ ر٩٠ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٧٩)(٥) . ومما يذكر فى هذا الصدد أن الزيادة فى السيولة المالية للدول العربية النفطية قد نتج عن ارتفاع أسعار النفط فى أعقاب حرب ١٩٧٣ وزيادة حصيلة الصادرات البترولية وبالتالى الفوائض المالية .

لقد أشارت التقارير الرسمية الصادرة من البنك الدولى أن النمو فى الأقراض المصرفى للفترة بعد عام ١٩٧٣ ، قد أقترن بالزيادة السريعة فى عدد المصارف والبنوك المشتركة . وبالرغم من أن معدلات الربحية من الأقراض المصرفى الدولى كانت هى المحرك الرئيسى لهذه الظواهر ، فقد تأثرت أيضا معدلات التوسع للقروض والمؤسسات المشاركة على حد سواء من التغييرات فى وجهة النظر والتنظيم الى جانب المنافسة .

وتوضح المؤشرات أن ديون الدول النامية من المصارف الدولية قد وصلت الى اعلى معدل لها فى النصف الاول من السبعينات ، مع استمرار التوسع فى المديونية خلال النصف الثانى ولكن بمعدلات أدنى وان كانت لاتزال كبيرة . وقد عكس تباطؤ معدل النمو للديون المصرفية قبل الدول النامية تأثير عوامل مختلفة من ضمنها العرض والطلب على الأموال ، فعلى جانب العرض حدث هبوط ملحوظ فى نمو الأقراض وتركزت القروض المصرفية الدولية على عدد قليل جدا من الدول النامية ، وعلى جانب الطلب كان هناك إتجاهات للحد من زيادة الديون المصرفية ، فمثلا لم يكن طلب المقترضين للقروض من المصارف غير محدود ، حيث تحدد الطلب بعوامل كثيرة منها احتياجاتهم للتمويل ومدى تفاعل ذلك مع إحتمالات تدفق هذه التحويلات الرأسمالية والتى قد تؤثر على قدرتهم على خدمة الديون الخارجية .

وقد أصبح النظام المالي الدولي شديد التأثر ببعض العوامل الخارجية غير المتوقعة نتيجة اتساع نطاق التمويل الدولي في صورة قروض مصرفية دون توفر الحماية منذ الاخطار الناجمة عن تقييمات غير ملائمة تؤثر على كثير من المقترضين في نفس الوقت ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الأخطار المقترنة بالأقتراض والأقراض ولاسيما على مستوى المصارف والبنوك الخاصة ومؤسسات التمويل الدولية ، ولذا ظهرت الحاجة الى دراسة جدوى المشروعات المطروحة للتمويل الخارجي او المحلي من حيث قدرتها على استرداد رؤوس الاموال .

تشير الدلائل الى أن النظام المالي الدولي يمر منذ بداية الثمانينات بأزمة مستمرة ظهرت آثارها في عديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . فقد اتسمت فترة الثمانينات بتقلبات أسعار الفائدة الدولية وارتفاعها بشكل عام ، وتحركات حادة لأسعار الصرف الرئيسية (تضمن ذلك ارتفاع الدولار الأمريكي ـ عملة التعامل في أسواق النفط العربية والدولية) ، هذا الى جانب الكساد الواضح في قطاعات كبيرة من الأقتصاد العالمي . وبالرغم من المحاولات التي تبذل للتغلب على هذه الاوضاع فلاتزال المشكلة قائمة في ضوء ارتفاع المديونية الخارجية للدول النامية وعدم استقرار الأوضاع السياسية في مناطق كثيرة من العالم وخاصة المنطقة العربية .

١ - ٤ - تمويل مشروعات التنمية ودور مؤسسات التمويل :

يعتبر التمويل الاستثمارى لقطاعات الاقتصاد بمثابة نقطة البداية لاقامة وتنفيذ المشروعات التنموية وذلك بأفتراض وجود عناصر أو عوامل الأنتاج الأخرى من موارد طبيعية (أرض ومياه) وعمالة والادارة الكفئه لنجاح المشروعات ، اذ أن التمويل أو توفر الاستثمار أو الاموال اللازمة للمشروعات التنموية تعتبر حجر الأساس فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة .

ولذا فان توفر مصادر التمويل الرأسمالى أو توفر مصادر التدفقات المالية سواء اكانت محلية أو خارجية هى فى واقع الامر ضمان أكيد لتنفيذ ماتم التخطيط له من مشروعات تنموية على المدى القصير والبعيد على حد سواء ، ان وجود مصادر تمويل خارجية يعتبر ضمانا لأستمرار التنمية وتحقيق الاهداف ، الا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مناخ الاستثمار من جهة ، وعلى العلاقات السياسية بين الدول المانحة والدول المقترضة من جهة اخرى . كما أن وجود دراسات جدوى سليمة لهيكل تمويل المشروعات المقترضة بخطة التنمية وأساليب تدبير هذا التمويل مسبقا يعتبر أحد دعائم نجاح خطة التنمية ، ومن الضرورى قيام المتخصصون باعداد هذه الدراسات على أن يكون لهم خبرة محلية ودولية فى مجالات التمويل والائتمان الدولى . وعادة ما تفتقر المشروعات المدرجة بخطة التنمية الى مثل تلك الدراسات التى لاتلقى الضوء الكافى على مصادر التمويل اللازمة للمشروعات المقترحة وكيفية تدبيرها والحافز أو العائد المالى لاستثمار رؤوس الأموال التى يتم الحصول عليها من مصادر تمويل أجنبية أو عربية أو محلية ، وتتضح تلك الحقيقة بصفة خاصة فى المشروعات الزراعية .

ومن الضرورى للمؤسسات التمويلية ضمان إسترداد رؤوس أموالها كما هو الحال بالنسبة للافراد اللذين يقومون بأستثمار اموالهم داخليا أو خارجيا ، فانهم يدركون مدى قدرة إستيعاب الأقتصاد القومى على مستوى كل قطاع لأستثماراتهم ويقدرون العائد المتوقع على تلك الاموال فى أطار المخاطر التى قد تتعرض لها أسواق المال بالدولة المراد الأستثمار

فيها ، وهنا يظهر جليا أثر عنصر الأستقرار فى التنمية ، إذ أن وجود الأستقرار الأقتصادى لابد وأن يرتبط بالاستقرار السياسى والأمنى ، بحيث يطمئن المستثمر العربى أو الأجنبى مثله مثل المستثمر المصرى الى سلامة إجراءات تدفق رؤوس الأموال من وإلى الأقتصاد وضمان حصوله على العائد المناسب فى اطار قوانين وتشريعات واضحة لاتحتمل تفسيرات كثيرة وهذا يعتبر ضمان أكيد لتشجيع الأفراد من القطاع الخاص على الاستثمار فى القطاعات الأنتاجية ، ان الامر مع مؤسسات وهيئات التمويل القطرية أو الدولية او الاقليمية أكثر سهولة بالمقارنة بالأفراد من القطاع الخاص ، حيث أن الاولى تخضع لمعايير وشروط الاقراض وتدفق رؤوس الأموال للدولة المقترضة وتقوم الحكومة بضمان هذه الاموال . ويعتبر القطاع الزراعى من أكثر القطاعات الطاردة للاستثمار الخاص لطبيعة هذا القطاع من حيث عوامل الأنتاج غير المتوقعة ، وكذلك تعقداته وتشابكاته الكثيرة والتى ينتج عنها تدخل مباشر وغير مباشر للدولة فى استثمار رؤوس الأموال فى هذا القطاع على الرغم من القوانين الجديدة للإستثمار التى تشجع على زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية مع ضمان حماية هذه الاموال وتوفير المناخ المناسب والأمتيازات والأعفاءات الضريبية وغيرها .

لاشك أن المؤسسات المالية والمصارف لها دور أساسى فى مراجعة واعداد هيكل التمويل للمشروعات التنموية التى يتم تمويلها من خلال الجهاز المصرفى أو بضماناته ومن مصادر تمويل خارجية عربية أو اجنبية . فهناك قواعد وشروط ومعايير يخضع لها قرار الائتمان وتختلف تلك القواعد والمعايير فيما بين مؤسسات التمويل ولكنها تتفق على شىء واحد وهو ضمان استرداد رؤوس الاموال والقدرة الأستيعابية للاقتصاد على توليد عائد مجزى على هذه الاستثمارات ، الى جانب سلامة التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار مع ضمان الأستقرار فى أسواق المال والاقتصاد القومى بصفة عامة . و يلعب الجانب السياسى دوره الهام فى قرار الائتمان وهذا يتوقف بالطبع على العلاقات السياسية القائمة بين الدولة والمؤسسات التمويلية الاقليمية او الدولية سواء أكانت عربية او غير عربية ، الا أن هذا الجانب السياسى لايؤثر فى الجوانب الاقتصادية والمعايير التى يجب أن تطبق فى حالة توجيه أو تخصيص رؤوس الاموال من الاسواق المالية الأقليمية العربية أو الدولية ، فقد يكون هناك تسهيلات ائتمانية يتم

التفاوض بشأنها في إطار المعايير والقواعد والشروط العامة للاقراض والتي تحددها تلك المؤسسات ، وعادة ما تحذو كافة مؤسسات وهيئات التمويل حذو شروط ومعايير الاقراض التي ينص عليها البنك الدولي وهيئة المعونة الدولية، وهي معايير وشروط تؤخذ في الاعتبار في أسواق المال الدولية ، وعلى الدول النامية المقترضة التعايش مع هذه المعايير أو التفاوض بشأنها من حيث اسعار الفائدة وفترات السماح وجدولة الديون المستحقة وحجم القرض واهداف التنمية والعائد المالي وضمانات إسترداد رؤوس الأموال وغيرها .

حيث أن هذه المؤسسات التمويلية أو تلك التي تعمل من خلال الجهاز المصرفي المصري تعتبر نفسها مسئولة عن المشروعات التي يتم تمويلها بمجرد قبول فكرة التمويل ، فان هذه الموسسات تصبح بمثابة شريك مسئول عن المشروع ذاته وليس حجم القرض او استرداد رؤوس الاموال المقترضة ، وذلك لأن الائتمان لا يمنح الا بعد دراسات مستفيضة لجدوى الاستثمار في النشاط الاقتصادي ، وتعتبر دراسات الجدوى المختلفة هي بمثابة بداية لاتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسات التمويلية وللدولة على حد سواء ، فمثلا قبول صندوق أبو ظبي في عام ١٩٩٠ تمويل عملية أستصلاح نحو ١٥٠ الف فدان في شمال التحرير والنوارية من خلال قرض دوار يقدر بنحو ٧٥ مليون دولار امريكي وبفائدة مقابل خدمات القرض (٣٫٥ ٪) وبفترة سماح قدرها ثمانية سنوات ، هو قرار يستند أساسا الى دراسات الجدوى التي تم اعدادها للمشروع المقترح . فقد تم مراجعة تلك الدراسات وعلى ضوئها اقترح هيكل التمويل وفقا لمقترحات الحكومة المصرية وبالاتفاق مع صندوق أبو ظبي للتنمية ، كما أن ادارة القرض ذاته تخضع لسير ورقابة هيئة التمويل (صندوق أبو ظبي) وهكذا فان كافة المشروعات التنموية التي يتم تمويلها من خلال مؤسسات تمويل عربية أو دولية لا بد وأن تخضع لدراسات جدوى مالية و تقييم شامل ومتابعة دورية لأوجه الانفاق الاستثماري وهو ما يعتبر من ضمن البنود التي لاتتوفر في دراسات المشروعات التنموية خاصة بالنسبة لتحليل الهيكل التمويلي ومصادر التمويل وكيفية الترويج للمشروع .

وهذا فأن وجود دراسات جدوى تفصيلية متخصصة تساهم في الترويج للمشروعات التنموية والحصول على التمويل اللازم من الهيئات والمؤسسات التمويلية العربية والاجنبية يعتبر نقطة البداية لجذب وتشجيع مزيد من رؤوس الاموال العربية من خلال الافراد او صناديق التمويل العربية .

ولقد شهدت السنوات العشر السابقة نشاطا ملحوظا فى مجال الاستثمار الزراعى ، لكن نتائج هذا النشاط لم يكن على المستوى المطلوب ولم تتحقق حتى الآن اهداف الخطة فى تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى أو مؤسسات التمويل الاقليمية العربية على زيادة تدفقاتها الاستثمارية للقطاع الزراعى . وقد كان لهذه المؤسسات دورها فيما وصلنا اليه من عدم أتساع نطاق الاستثمار فى القطاع الزراعى كما هو الحال ايضا بالنسبة للدولة ، حيث لم يكن هناك دراسات جدوى شاملة لكثير من المشروعات الزراعية المدرجة بالخطة أو التى يجب أن تمول من هيئات ومؤسسات تمويل عربية او من افراد القطاع الخاص بالدول العربية كما أن عدم الخبرة أو تطبيق متطلبات الفكر الائتمانى المصرفى على المشروعات الاستثمارية التى تتطلب اسلوبا وفكرا جديدا يساير الفهم السائد فى الجهاز المصرفى المصرى او المؤسسات المالية العربية التى تمنح الائتمان التجارى، يعتبر من ضمن العوامل التى أثرت على تدفق رؤوس الاموال والقروض الاستثمارية للقطاع الزراعى ، فالائتمان الموجه للاستثمار يختلف بالقطع عن الائتمان التجارى الذى عادة ما يغطى بضمانات بنسبة ١٠٠ ٪ أو تزيد ، والمشروع الاستثمارى عادة لا يمكن تغطيته بضمانات مالية كما هو الحال فى الضمان التجارى ولذا يجب اعادة النظر فى كافة التشريعات وتطوير المناخ الائتمانى المحلى مع وضع ضمانات للائتمان الخارجى من قبل الدولة ، بأعتبار أن الافراد لا يستطيعون توفير مثل تلك الضمانات لهيئات ومؤسسات التمويل الاقليمية العربية أو الدولية ، ولو أن هيئة المعونة الدولية تقوم بتخصيص بعض مواردها المالية للافراد من القطاع الخاص وفقا لمعايير محددة يجب أن تتوفر فى المقترض ، وكذلك الامر بالنسبة لهيئة المعونة الدولية الامريكية بالنسبة لقروض القطاع الخاص الزراعية وغير الزراعية .

٢ ـ ٣ ـ امكانيات التعاون بين مصر وصناديق التمويل والتنمية العربيـــة :

لقد أدى التنسيق بين قيادات الدول العربية سعيا للتقارب واعادة التكامـــل فيما بين الدول العربية الى اجتماعات القمة العربية الاخيرة في المغرب والعراق حيث بعثت تلك الاجتماعات الآمال في امكانية التكامل والتنسيق بين المواقف السياسية والاقتصادية علـــى صعيد الدول العربية وفي مواجهة التحديات على الســـاحة الدولية .

فقد سبق اجتماعات القمة الاخيرة مؤشرات كثيرة عن امكانية دفع التعاون الاقتصادي بيـــن مصر والدول العربية ذات الفائض أو رؤوس الأموال التي توجه للتنمية والمساعدات الاقتصادية ، وذلك بعد قطيعة طال أمدها منذ بداية السبعينات . فقد كان على جدول اعمال هـــذه الاجتماعات امكانية التكامل الاقتصادي في مجال تدفق رؤوس الاموال من الدول العربية ذات الفائض والدول الاخرى ذات العجز ومنها مصر . وقد كان لعودة مصر الى جامعة الدول العربية وبـــدء نشاطها الاقتصادي ومساهماتها في معظم صناديق التنمية والتمويل العربية اثره الواضح فـــي تحقيق آمال هذا التعاون المستهدف ليس فقط بين مصر وتلك الصناديق ولكن بين مصر وكافـــة الاقطار العربية . وقد كانت بوادر تلك العودة اتخاذ الصندوق العربي للانماء الاقتصـــادي والاجتماعي ومقره الكويت قراره بأستفادة مصر من القروض التي يمنحهـــا الصندوق بأســـعار فائدة منخفضة ، كما كان لقرار صندوق ابو ظبي للتنمية تمويل عمليات استصلاح ١٥٠ الف فدان بشمال الدلتا وبمنطقة الساحل الشمالي أثره في انعاش التعامل الاقتصادي بين مصر والصناديق العربيـــة التنموية . كما أن المباحثات التي تدور حاليا بين الصندوق السعودي والحكومة المصرية بشـــأن تمويل عمليات التنمية واستصلاح الاراضي شرق قناة السويس وفي سيناء تعتبر من المؤشرات الـــتي تؤكد على امكانية زيادة وتوسيع آفاق التعامل بين مصر وصناديق التمويل أو التنمية العربيـــة بعد فترة القطيعة التي بدأت منذ بداية الســـبعينات .

ولا يقتصر الأمر على أمكانية التعاون بين مصر والصناديق العربية فى مجالات الاستثمار وتمويل المشروعات التنموية الواردة بالخطة ، وانما يتعداه الى تمويل هذه الصناديق للتجارة العربية البينية وبما يحقق الفائدة على مصر من هذا التمويل ، فقد أقرت عدة هيئات مالية عربية مشروعا ضخما لتمويل التجارة البينية العربية بهدف زيادة صادرات مصر للدول العربية وخاصة الدول النفطية ـ التى يمكن لأسواقها إستيعاب كثيرا من المنتجات المصرية الزراعية وغير الزراعية . حيث تقرر مساهمة كل من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى مشروع لتمويل التجارة البينية العربية برأسمال قدره نحو ٣٥٠ مليون دولار امريكى مع فتح باب التمويل أمام كل مؤسسات التمويل العربية الأخرى للدخول فى هذا البرنامج المتوقع أن يبدأ نشاطه قريبا .

ويعتبر هذا المشروع تحولا إيجابيا فى وقت تعانى فيه الدول العربية ومنها مصر من مشاكل العجز فى موازين المدفوعات وتزايد المديونية الخارجية وبطء نمو التجارة البينية العربية بسبب ضعف الصادرات العربية والاجراءات الحمائية والقيود المفروضة على الصادرات العربية لأسواق الدول المتقدمة . وقد كان توقيت تنفيذ هذا البرنامج ذات أهمية للدول المغرب العربى ومصر نظرا لاحتمالات قيام السوق الاوربية الموحدة عام ١٩٩٢ وكذلك بسبب التغييرات الاخيرة فى الشرق واتجاه المساعدات الانمائية والمعونات الاقتصادية والافضلية فى التجارة لدول المعسكر الشرقى التى بدأت فى تطبيق آليات السوق الحرة ، الامر الذى سوف تنعكس اثاره على كافة الدول العربية .

وقد كانت مصر ملتزمة بسداد مستحقات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى سواء من حيث أقساط القروض أو من حيث دفع حصة مصر فى راس مال الصندوق باعتبارها عضو مؤسسا به ، حتى خلال الفترة التى غابت فيها مصر عن عضويتها بالصندوق وبذا لم تنقطع علاقة مصر بصناديق التمويل العربية ، وانما جمد نشاطها حتى عادت العلاقات لما كانت عليه قبل تعليق عضويتها بتلك الصناديق ، وقد علقت عضوية مصر بالصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى فى عام ١٩٧٩ ولم تمنح قروضا حتى عام ١٩٨٨ . واستمادت

مصر عضويتها بالصندوق بسداد كامل حصتها فى رأس مال الصندوق والتى بلغت نحو ١٨ر٧ مليون دينار كويتى وذلك فى يناير ١٩٨٨، وكانت مصر قد حصلت من الصندوق على قروض بلغت قيمتها نحو ٦٨ مليون دينار كويتى وذلك قبل عودتها الى عضوية الصندوق فى يناير ١٩٨٨ ، كما حصلت مصر بعد عودتها على ثلاث قروض جديدة تقدر قيمتها الأجمالية بنحو ١٠٣ مليون دينار كويتى لمشروعى محطة كهرباء دمياط ، مشروع لب السورق ، بالاضافة الى ١٠٠ مليون دولار أمريكى لمشروع الربط الكهربائى بين مصر والاردن والتى تصل تكلفته الاجمالية نحو ٣٦٠ مليون دولار امريكى . ومما تجدر الاشارة اليه أن مصر تحصل على تلك القروض بسعر فائدة ٣٪ وبفترة سماح خمس سنوات ويتم السداد خلال فترة ٢٥ عاما .

كما حصلت مصر بعد استرجاع عضويتها بالصندوق على ثلاث معونات فنية تمثل منح قيمتها نحو ٤ر٥ مليون دولار امريكى وذلك لاجراء الدراسات الخاصة بتوسيع قناة السويس ، ومركز الحاسب الالى بوزارة الكهرباء وأنشاء مركز للبرمجة فى مجال اتخاذ القرار، وقد حصلت ايضا على قرض قيمته ١٠ مليون دولار امريكى من البنك الاسلامى للتنمية بجدة لتمويل عمليات الاستيراد لمستلزمات الانتاج اللازمة للقطاع الصناعى .

ويلاحظ أن القروض التى تم الحصول عليها لايستفيد منها القطاع الزراعى لعدم وجود دراسات جدوى لتمويل المشروعات الزراعية، بأستثناء دراسة الجدوى التى تم اعدادها بعد عودة مصر الى الجامعة العربية والتى تخص قطاع الزراعة ، حيث قام صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى بتمويل مشروع استصلاح نحو ١٥٠ الف فدان بمنطقة غرب النوبارية والساحل الشمالى الغربى بقروض ميسرة بفائدة ٣٪ ولفترة سماح ٨ سنوات وتسدد على خمسة وعشرون عاما ، وعلى أن يتم دوران القرض حتى استصلاح كامل المساحة المستهدفة ، وتقدر قيمة اتفاقية القرض التى أبرمت فى سبتمبر ١٩٨٩ بنحو ٧٥ر٠ مليون دولار امريكى . وفى اطار اعادة العلاقات الاقتصادية ايضا بين مصر وصناديق التنمية العربية تدور حاليا مباحثات حول تمويل عمليات استصلاح نحو ٤٠٠ الف فدان فى سيناء وشرق القناة

من خلال قرض مشترك من الصندوق السعودي والصندوق الكويتي للتنمية لتمويل انشطة البنية الاساسية لهذا المشروع . وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بنحو ١٠٤٥ مليون جنيه منها نحو ٥٢٢ مليون جنيه بالنقد الاجنبي الذي سيوفره القرض المشترك .

يتضح من تحليل اقتصاديات الدول العربية بما فيها مصر أن هذه الاقتصاديات هي أقرب الى التكامل مع العالم الخارجي أكثر من قدرتها على التكامل فيما بينها او مع بعضها البعض ، فمعظمها ينتج نفس السلع ويصدر نفس السلع ويستورد نفس السلع وخاصة الغذاء ، كما أن رؤوس الأموال العربية تستثمر بالكامل في دول غرب اوربا وامريكا ودول شرق آسيا نظرا لعدم وجود إستقرار سياسي أو اقتصادي بالمنطقة العربية ، هذا بالاضافة الى أن الفوائض الرأسمالية النقدية والاحتياطيات الناجمة عن الوفرة النقدية التي تحققت في أعقاب حرب ١٩٧٣ تمثل ودائع في المصارف والبنوك الغربية والامريكية بسبب إرتفاع معدلات أسعار الفائدة على الودائع وضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي بتلك الدول .

إن كافة الدول العربية تسعى جاهدة منذ مطلع هذا القرن وحصولها على الاستقرار الاقتصادي الى هيكلة اقتصادياتها لتكون اقتصاديات مستقلة ذات توجه محدد إما بالاقتصاد الغربي أو الشرقي ، ولكن هي اقتصاديات من الصعب أن تتكامل مع بعضها البعض أو تتناسق مع اقتصاديات الدول العربية المجاورة ، وذلك بسبب التباين والاختلاف في الايديولوجيات والسياسات التي تحكم هذه الدول والتي تؤثر في الهياكل الاقتصادية للدول العربية . إن المناخ الاقتصادي بالمنطقة العربية يحكمه التيارات السياسية على مستوى القمة (أي رئيس الدولة) وتتوقف الطاقات الاقتصادية بين الدول العربية على مدى التقارب السياسي فيما بين تلك الدول وليس العكس هو الصحيح ، أي أن المصالح الاقتصادية فيما بين الدول العربية تتأثر بعلاقاتها السياسية ، ولذلك فأن الدعوة الى وحدة اقتصادية عربية أمر بعيد و بعيد المنال وليس هناك قطر عربي واحد يرغب في الدخول في وحدة اقتصادية حقيقية في ظل الاوضاع السياسية الراهنة بالوطن العربي .

ومما يجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن التجمعات الأقليمية بالمنطقة العربية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قام تحت شعار حماية دول المجلس من أى اعتداء خارجى ـ أى قام على شعار سياسى وليس اقتصادى . كما ان مجلس التعاون العربى قام هو الاخر لاغراض غير واضحة ولايمكن ان يكون الهدف الرئيسى لانشائه هدفا اقتصاديا لان دول المجلس كلها تشترك فى ندرة مواردها المالية النقدية يتزايد العجز فى موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلات البطالة وزيادة المديونية الخارجية . أما بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربى فقد أنشىء لمواجهة قيام أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ وذلك لان دول المغرب العربى جميعها ترتبط بعلاقات سياسية قوية مع دول غرب أوربا أكثر من ارتباطها بعلاقات اقتصادية مع الدول العربية ، ولو أن الجانب الاقتصادى فى هذا الاتحاد قد أخذ فى الاعتبار ، حيث تسعى تلك الدول للتعامل مع أوربا الموحدة من تكتل تلك الدول على أهداف اقتصادية واحدة اهمها العمالة العربية بأوربا والصادرات الزراعية .

وبالرغم من أمتلاك الدول العربية النفطية لفوائض مالية ضخمة فأن الدول العربية ليس لها قوة تفاوضية جماعية سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى على الساحة الدولية ، ولذلك فهى لاتستطيع مواجهة السوق الاوربية الموحدة عام ١٩٩٢ سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد او الحصول على ماتحتاجه من تكنولوجيا ، الامر الذى يؤكد أن ما تستطيع الحصول عليه دولة عربية منفردة أقل بكثير مما لو كان هناك قوة تفاوضية عربية واحدة تشكل تكتل اقتصادى ، خاصة وأن الدول العربية مازالت بفوائضها المالية وأسواقها الكبيرة ومواردها الطبيعية الكامنة وقوتها البشرية العاملة ومخزونها التكنولوجى قادرة على أن يكون لها تأثيراً قوياً على اوربا الموحدة وعلى باقى التكتلات الاقتصادية الاخرى ، خاصة فى مواجهة المديونية قبل هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية . وهذا لن يتأتى الا بالتأكيد على أهمية التقاء الدول العربية على هدف اقتصادى موحد تسعى هذه الدول الى تحقيقه من خلال منظور اقتصادى يأخذ فى الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية ، وليس من منظور سياسى ينحصر فى اهتمامات كل دولة عربية على المستوى الفردى وعلاقتها السياسية بالدول العربية المجاورة .

لقد اشارت كثير من الدراسات التى تتعلق بالسيناريوهات المستقبلية فى العالم (٦) العربى الى أن التغييرات والتطورات الاخيرة والسريعة فى النظام الدولى تتطلب من مصر والدول العربية تحديد نمط وشكل التنمية فى المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وانه ليس هناك أمل لأى دولة عربية منفردة فى أن تأخذ مكانا على الساحة الاقتصادية الدولية مع بداية القرن الحادى والعشرين ، ولابد للدول العربية من صياغة اطار اقتصادى موحد تستطيع به مجتمعة مواجهة الوحدات الاندماجية ، والتكتلات الاقتصادية على الصعيد العالمى وخاصة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ والوحدة الالمانية التى قد تكون قوة اقتصادية عالمية ثالثة بعد امريكا واليابان .

ان المشكلات التى تواجه الدول العربية ذات المديونية الخارجية المرتفعة ناجمة أساسا من عدم وضوح الرؤية على المدى القريب أو البعيد نتيجة لغياب السيناريوهات المستقبلية من جهة ، ولاعتماد تلك الدول فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية على حلول خارجية من جهة أخرى فمشكلة المديونية والعجز فى موازين المدفوعات يعتمد فى حلها على صندوق النقد الدولى ، باعتباره المركز الرئيسى الذى اصبح يقرر الحلول للمشكلات الاقتصادية لتلك الدول ، ويعتمد التفاوض مع الصندوق عادة على طلبه تنفيذ بعض الاجراءات التى تتعارض مع اهداف التنمية أو حتى الاستقرار السياسى والاقتصادى لكثير من الدول المدينة ، بحيث أصبح الوضع يتمثل فى هيمنة صندوق النقد الدولى حتى على مستقبل التنمية فى العالم العربى .

يمكن القول (من خلال نتائج كثير من الدراسات) أن مستقبل الدول العربية مرهون باتجاهات وسياسات مؤسسات التمويل الدولية ، وحتى على مستوى المساعدات الثنائية فأن الدول المانحة عادة ماتطلب شروطا محدودة هى فى واقع الامر شروط تؤثر على مستقبل التنمية فى الدول العربية ، ولذا فأن وجود كيان اقتصادى عربى موحد مع وجود تصور مستقبلى محدد من خلال الدراسات المستقبلية وتوقعات لاهداف اقتصادية محددة على مستوى المجموعة العربية قد يفيد فى المفاوضات مع الصندوق الدولى من جهة ، ويساعد الدول العربية على مواجهة الصياغة الجديدة للنظام الاقتصادى العالمى بما يشكله من تكتلات اقليمية ودولية ذات كيانات اقتصادية كبيرة ومؤثرة من جهة أخرى . وتشكل الدول العربية بما لديها من موارد زراعية ورؤوس اموال وحدة انتاجية اقتصادية للغذاء الذى يعتبر من اهم مشاكل الدول النامية حاليا ومستقبلا .

أنه من المعروف أن النظام الدولى بدأ فى التغير منذ بداية الثمانينات ، وهناك إعادة لصياغة النظام الاقتصادى العالمى مع بداية التسعينات على اساس التكتلات الاقتصادية والوفاق، وفى هذا المجال لابد من الأشارة الى أن المجتمع الدولى قد أنتقل من مجتمع مبنى على الأنتاجية الى مجتمع مبنى على المعرفة ، فالدراسات [٦] تشير الى ان النموذج التنموى الذى عرفه العالم بعد الثورة الصناعية ، والذى أعتمد على عنصرين أساسيين هما المواد الخام ورأس المال ، قد تغير وظهرت نماذج تنموية تعتمد على المعرفة (التكنولوجيا) والأعلام ، ويطلق عليها مجتمع المعرفة والذى يشكل جوهر الحضارة الجديدة (أو مجتمع ما بعد الصناعة) . ويعتمد مجتمع المعرفة على الموارد البشرية كأساس للتنمية وهذا لا ينقص من اهمية رأس المال الذى لا يزال يشكل عنصرا هاما ويلعب دورا فعالا فى التنمية ، الا ان المعلومات والمعرفة (التكنولوجية بصفة خاصة) أصبحت هى الأساس ، فأذا توافرت المواد الخام ورأس المال فأنه ليس من الممكن لمجتمع ما أن يصنع بهما شئ فى عالم اليوم . لذلك فأن التطور فى المعرفة والتكنولوجيا بصفة خاصة قد أحدث أنقلابا كبير فى العالم الثالث والعالم العربى بالطبع جزء من العالم الثالث ، ولا بد من اكتساب المعرفة والعمل على نقل التكنولوجيا وتطبيقها بالسرعة التى تستطيع الدول العربية بما لديها من موارد مالية وطبيعية وبشرية من تكوين قوة أقتصادية موحدة تواجهه بها الوضع الأقتصادى العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

أن التكامل الأقتصادى العربى أصبح هو الخيار الوحيد أمام الدول العربية من أجل تحقيق تنمية مستقلة غير خاضعة للضغوط الدولية او التكتلات الأقليمية ، كما أنها سوف تساهم فى تمكين المجموعة العربية ككل فى الحصول على أفضل شروط للتعامل مع السوق الدولية سواء فى مجال التعاملات النقدية المالية أو التجارية ، أو مع مختلف القوى الأقتصادية العالمية . الا أن هذا الخيار يبدو وأيضا بعيد المنال ، حيث أنه بالرغم من البدايات المشجعة لقيام ثلاث مجالس أقتصادية هى مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى واتحاد دول المغرب العربى ، فأنه كما سبق الاشارة تعتبر تلك المجالس محاولة لتعزيز التقارب السياسى لأهداف غير معلومة او واضحة وليست قائمة على أسس أو مبادئ أقتصادية ، كما أنه لا توجد مؤشرات للتنسيق بين هذه المجالس الثلاثة تحت مظلة جامعة الدول العربية ، وبذلك فأن الدعوة

لقيام تكامل أقتصادى عربى لاتزال بعيدة المنال ، ومما يؤكد ذلك اختلاف الرؤيا الأقتصادية بين الدول العربية حتى داخل كل مجلس من المجالس الثلاثة ، هذا بالاضافة الى الأرقام التى تشير الى حجم الأموال العربية المودعة أو المستثمرة فى البنوك والمصارف العالمية والتى قدرتها بعض الدراسات بنحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكى تمثل موجودات ورؤوس أموال عربية تستثمر خارج المنطقة العربية ، الامر الذى يؤكد عدم وجود تنسيق أوتعاون فى مجالات الاستثمار العربى .

أن الصراع الدائر حاليا بين دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء فيما يتعلق بجذب رؤوس الأموال الاجنبية اللازمة لعملية التنمية يشير الى محدودية رؤوس الأموال التى يتوقف تحركها من دولة لأخرى على مجموعة من المصالح الأقتصادية وخاصة المنافع الأقتصادية فى المدى البعيد والسياسة التى توصل الى تحقيق هذه المنافع .

وقد زاد من الصراع الدائر لأجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية على الساحة الدولية سواء فيما بين الدول الفقيرة (النامية) بعضها البعض ، أو فيما بين الدول الغنية (الدول المتقدمة او الدول النفطية) من جهة والدول النامية من جهة أخرى عاملان : أحداهما ظهور دول شرق آسيا بصورة واضحة على الساحة الأقتصادية ، وهى الدول التى أصطلح على تسميتها " النمور الصغيرة " والتى تضم كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وتايلاند ، وكلها من الدول المستفيدة لرؤوس الأموال الأجنبية الراغبة فى الاستثمار . أما العامل الثانى فهو وليد التطورات الأخيرة على الساحة الدولية وتحرر دول شرق أوربا من أيدلوجيات الحقبة الماضية وتطلعها الى أقتصاديات السوق الحرة بكل مفاهيمها الأقتصادية والسياسية مما يترتب عليه دخولها فى الصراع على أجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية . وهكذا اتسع نطاق الدول الراغبة فى الاستثمارات الأجنبية ، وبدأت دول شرق أوربا منافسة الدول النامية على ما يخصص من رؤوس أموال من قبل الدول المتقدمة سواء فى صورة قروض حكومية أو خاصة ، او فى صورة منح وتسهيلات ومعونات لازمة وضرورية لعمليات التنمية التى تتطلع اليها تلك الدول .

ومن المعروف أن الدول المصدرة لرؤوس الاموال بصورة فعالة ويمثلها كل من الولايات المتحدة الامريكية ، دول السوق الاوربية المشتركة ، اليابان ، ومجموعة دول الخليج العربي النفطية ، تسعى الى وضع أولويات لتحرك رؤوس اموالها بما يتفق ومصالحها الاقتصادية والسياسية الى جانب العائد الاقتصادي على تلك الاموال ، وبالطبع فأن كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوربية المشتركة تولي اولوية قصوى لدول شرق اوروبا فيما يتعلق بتحرك رؤوس أموالها وتخصيص المعونات والمنح لسرعة تحول هذه الدول الاشتراكية سابقا الى دول ذات اقتصاديات حرة ، كما أن المانيا الغربية تسعى لقيام المانيا الموحدة ، وهذا يتطلب من الدول العربية النفطية وضع اولويات استثمار اموالها داخل المنطقة العربية .

أن مصادر التمويل الرئيسية من دول اوروبا وأمريكا واليابان والتي تتنافس وتتصارع حول أموالها دول العالم المختلفة تعتمد في توجيه مواردها الرأسمالية على عدة عوامل أقتصادية الى جانب العوامل السياسية ومنها الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والمناخ العام للاستثمار ووضوح الاوضاع القانونية لاعادة تدفق هذه الاموال وارباحها ، وكلها تمثل قوى جذب لرؤوس الاموال الاجنبية اللازمة للتنمية في الدول النامية .

١ — ٤ : دور الدولة فى استقطاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية :

فى ضوء ما تتجه اليه الدولة حاليا من تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى تمويل خطة التنمية وخاصة فيما يتعلق بأستقطاب رؤوس الاموال العربية وأموال المصريين العاملين بالخارج بالاضافة الى رؤوس الاموال والمدخرات المحلية للاستثمار فى القطاع الزراعى ، فأن قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تضمن الكثير من الحوافز والامتيازات بهدف استقطاب تلك الاموال لدفع عجلة التنمية ليس فقط فى القطاع الزراعى ولكن فى كافة القطاعات الانتاجية للأقتصاد القومى .

وقد شارك القطاع الخاص فى مناقشة مواد القانون الجديد للأستثمار كما دارة مناقشات لرجال الأعمال العرب والمصريين بهدف تطوير الاجراءات التى قد تعوق تدفق الاموال العربية للقطاع الخاص على المشروعات التنموية أو المشروعات المشتركة التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية ، وقد خلصت تلك المناقشات الى ضرورة اعادة النظر فى كثير من التشريعات التى لاتزال تشكل حاجزا فى تدفق رؤوس الأموال الخاصة على القطاع الزراعى بصفة خاصة وقطاعات الاقتصاد القومى بصفة عامة ، مع اعطاء مزيد من الأمتيازات والحوافز وضمان الأستقرار السياسى والأقتصادى للدولة .

ومن ضمن المعوقات التى تقف أمام زيادة التدفقات النقدية الخاصة والتشجيع على الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد القومى وفقا لما ورد فى البيان المشترك لأصحاب الأعمال والعمال (٧) ، الادارة البيروقراطية لمقدرات النشاط الأقتصادى فى مصر ، فالمشكلة الاساسية هى كيفية الوصول الى ادارة الأقتصاد القومى بكفاءة عالية وبدون تعقيدات ادارية أو تشريعات تحد من أنطلاق رؤوس الأموال الخاصة للأفراد من العرب والمصريين فى أنشاء الشركات المشتركة أو المشروعات التنموية المشتركة كمدخل طبيعى للتنمية والتكامل الاقتصادى العربى .

إن تعدد الأجهزة الرقابية وتعدد التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار والادخار تعتبر من أهم معوقات الجهاز الأدارى التى يجب التخلص منها لمزيد من الاستثمار الخاص فى القطاع الزراعى بصفة خاصة وقطاعات الأقتصاد القومى الاخرى بصفة عامة .

كما أن توفير المناخ المناسب للاستثمار من خلال استقرار الاقتصاد القومى ووضوح الرؤية على المدى المتوسط والبعيد لكافة القطاعات الانتاجية والخدمية بالنسبة للمستثمرين يعتبر مطلب أساسى وضرورى لتشجيع تحرك رؤوس الأموال المصرية والعربية على حد سواء ، فلا يعقل أن تظل الادوات التى تتداول فى سوق المال فى مصر قاصرة على الأسهم والقروض فقط ، بينما أسواق المال العربية والأجنبية العالمية تلقى كل يوم بل كل لحظة بأداة جديدة تستقطب نوعية بعينها من فئات المدخرين لتقديمها لنوعية معينة من المستثمرين ، وتقوم المؤسسات المالية دون غيرها بالوساطة المالية الحقيقية بين المدخرين والمستثمرين ، ولذا نجد أن معظم المدخرات العربية تذهب الى أسواق المال الدولية الأجنبية حيث الادوات التى توفر لهم الضمان والاستقرار مع الربحية المناسبة لرؤوس اموالهم .

أن المال عصب الحياة والنشاط الاقتصادى ، فاذا ماتوفر لمجتمع ما بصورة ميسرة وبتكلفة مناسبة فيمكن لهذا المجتمع تنفيذ مشروعاته وانجاز اعماله ، الامر الذى يؤدى الى تطوير وتنمية الأقتصاد بصورة مستمرة كما يؤدى الى مزيد من توفير فرص العمل وتعزيز وتقوية القدرة الاستيعابية للأقتصاد القومى والامر يحتاج الى أعادة النظر فى المؤسسات التمويلية المحلية وأستحداث مؤسسات جديدة تتناسب والمتغيرات الدولية فى الاسواق المالية والنقدية العالمية وتساهم فى التروين وأستقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية على حد سواء .

كما أن عجز الموازنة وعدم وضوح اهداف السياسات المالية تعتبر من ضمن معوقات الاستثمار والحد من التدفقات الرأسمالية على الاقتصاد القومى ، والامر يحتاج الى تصحيح هيكل أسعار الفائدة واستخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية التى تسعى لأستقطاب رؤوس الأموال وتنشيط الاقتصاد القومى واجتذاب المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار فى القطاعات الأنتاجية وقطاع الزراعة على وجه الخصوص .

أن الأستثمار أصبح فى الدول النامية أمرا ذات أهمية قصوى وهدف تسعى اليه كافة الدول النامية لتطوير وتنمية أقتصادياتها ، وأصبح الأمر يتعلق أساسا بقدرة هذه الدول على أستقطاب رؤوس الأموال وأجتذاب المستثمرين من كافة أنحاء العالم العربى وغير العربى. وتعمل كل دولة فى أطار سياسة ثابتة على المنافسة على أجتذاب رؤوس الاموال سواء من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية أو الأقليمية ، وتعتبر مصر من الدول ذات الامكانيات غير المحدودة للتنافس على أستقطاب وأجتذاب رؤوس الأموال وخاصة رؤوس الاموال العربية من القطاع الخاص أو المؤسسات أو صناديق التمويل العربية ، خاصة بعد التقارب الحالى بين مصر وأشقائها العرب وأعادة العلاقات العربية لما كانت عليه قبل فترة السبعينات . ولذا فأن الامر يتطلب من الدولة توفير مناخ للأستثمار يساعد المستثمر على تفضيلة للأستثمار فى مصر بالمقارنة بالدول العربية وغير العربية الاخرى ، كما يتطلب الامر كما سبق القول توفير كافة التيسيرات والتسهيلات وتقديم الامتيازات ومنح الاعفاءات التى تشجعه على اختيار مصر كدولة ذات أفضلية للأستثمار يا بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة الدول الاوربية الاكثر ثباتا وربحية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى . أن مصر لها دورها الأيجابى فى العالم العربى وفى نفوس العرب جميعا ، الا أن الأمر يحتاج الى تحديد المعايير الاقتصادية ذات النفع المتبادل للدولة وللمستثمرين العرب .

أن جذب رؤوس أموال المصريين بصفة خاصة والأجنبية بصفة عامة يجب أن يكون هدف رئيسى تتبناه الحكومة وأن تعمل على التغلب على مشكلات تدفق رؤوس الأموال فى ضوء التجارب الحالية والماضية ، وأن تحدد استراتيجية واضحة وسهلة للتشجيع على الاستثمار فى مصر تحقيقا لصالح الاقتصاد القومى والأفراد المستثمرين من المصريين والعرب والأجانب على حد سواء . وفى هذا المجال يجب التنويه الى ضرورة توحيد كافة قوانين الاستثمار وتوحيد المعاملات بين القطاع العام والخاص والتعاونى وأتاحة الفرصة لآليات السوق الحر للتعامل وفقا لقانون العرض والطلب وخاصة فى مجالات الاستثمار وتحرك رؤوس الاموال واخيرا أتاحة وضمان كافة الحريات لحركة التصرف فى رؤوس الأموال الواردة وارباحها طبقا للقانون . كما أن ثبات ووضوح القرارات والقوانين الاقتصادية يعتبر مطلب ضرورى وحيوى

لتطوير وأعادة الثقة فى المناخ والفكر الاستثمارى بما يشبع المستثمرون على أتخاذ قراراتهم الاستثمارية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى — ويعتبر قطاع الزراعة فى هذا المجال أولى بالرعاية ووضوح قراراته وقوانينه الاقتصادية والتنسيق فيما بين القرارات والقوانين الزراعية وغير الزراعية ذات العلاقة بالاستثمار بصفة عامة .

أن وجود خطة زراعية محددة تتضمن مشروعات تنموية مدروسة على المستويات الفنية والاقتصادية والمالية مع تحديد هيكل التمويل اللازم ومصادر التمويل لكل مشروع يعتبر نقطة بداية لتشجيع رؤوس الأموال العربية على الدخول فى مجالات الاستثمار الزراعى ، كما أن اعداد هذه الدراسات يعتبر نقطة البداية للترويج للاستثمار المبنى على أسس أقتصادية سليمة فى القطاع الزراعى .

وقد أشارت بعض الدراسات (٨) الى ضرورة أن تعمل الدولة على أستقطاب مدخرات المصريين بالخارج وتشجيع رؤوس الأموال العربية على تمويل متطلبات خطة التنمية ، مع وضع الضمانات والضوابط الخاصة بتدفق هذه الاموال دون تدخل من الدولة فى الحياة الاقتصادية بالاضافة الى تحرير الطاقات الكامنة فى الاقتصاد المصرى . وأستعرضت كثير من الدراسات الاسباب التى أدت الى هجرة الاموال المصرية أو العربية الى خارج مصر ، وتتضمن تلك الاسباب أولا : عدم وجود مناخ مناسب للأستثمار على الرغم من القوانين المتعددة للأستثمار وآخرها القانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، فمناخ الاستثمار يتطلب ليس فقط قوانين متعلقة بتنظيم عملية تدفق الأموال واستثمارها ، ولكن يتطلب أيضا الاستقرار والامن والضمان ، باعتبار أنها من أهم المعايير التى يسعى اليها رأس المال الى جانب معيار الربحية أو العائد على الاستثمار . وليس معنى ذلك اهمال معيار الربحية ، حيث أن رأس المال بطبعه يسعى الى تحقيق ربح مناسب . ودائما ما يتم مقارنة معدل الربحية فى مصر بمعدلات الربحية العالمية . كما يتطلب الأمر أيضا قدرا مناسبا من السيولة لمواجهة متطلبات الاستثمار وبعض الاحتياجات الخاصة ، ولذلك يعتبر وجود سوق مال نشطة من العوامل التى تضمن توفر السيولة بنسبة عالية عند الحاجة اليها وكذلك تشجع من تدفق رؤوس الاموال .

أما ثانى تلك الأسباب فهو يتمثل فى تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأرتفاع معدل التضخم ، حيث تلعب آليات تحديد سعر الصرف وأسعار الفائدة دورا أساسيا فى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والعربية الى الداخل أو هجرتها الى الخارج ، فالدول التى شهدت أزدهارا اقتصاديا هى تلك الدول التى حافظت على ثبات نسبى فى أسعار صرف عملاتها (المانيا واليابان) ، ولا يشجع تقلب أسعار الصرف والفائدة على تدفق رؤوس الأموال لانعدام الاستقرار النسبى لآليات التعامل الرأسمالى .

كما أن ارتفاع معدلات التضخم بصورة مستمرة دون أحكام السيطرة عليها تؤدى الى تآكل المدخرات الرأسمالية ولا يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة تعويض الارتفاع فى معدلات التضخم ، الأمر الذى لايشجع على تدفق رؤوس الاموال أو الاستثمار فى ظل تلك الظروف التضخمية .

أما السبب الثالث لهجرة الاموال للخارج فهو يتمثل فى تدهور أسواق المال المحلية والبورصات ، الامر الذى يتطلب ضرورة تطوير تلك الاسواق والعمل على حرية تنقل الاموال والأحتفاظ بمستوى معين من السيولة مع تحديد أسعار فائدة مجزية ، فاذا ما أحسن تنظيم وادارة سوق المال فى مصر فأن ذلك سوف يساهم فى تأمين تدفق رؤوس الأموال الى السوق المصرفية فى مصر ويساعد على انتعاش الحركة الاقتصادية .

ومن ضمن الأسباب التى ساعدت على هجرة الأموال الى الخارج أيضا ، سيطرة القطاع العام على كثير من الجوانب الاقتصادية مع أنعدام العائد المالى على الاستثمارات التى أنفقت فى هذا القطاع بسبب تدهور الأدارة والتشغيل غير الاقتصادى . ويعتبر انعدام أو قلة فرص الاستثمار المجزى من ضمن الاسباب التى ساهمت فى عدم أمكانية استقطاب رؤوس الأموال المصرية او العربية ، هذا الى جانب التضارب والتعقيد فى القوانين والتشريعات المتعلقة بالأستثمار وأقامة المشروعات ، مع وجود أكثر من قانون فى هذه المجالات مما يترتب عليه عدم وضوح الرؤيا للمستثمرين وبالتالى عدم الأطمئنان على أموالهم اذا استثمرت فى ظل التشريعات والقوانين الكثيرة والمتعددة ، هذا بالاضافة الى النظم الضريبية وعدم ملائمتها لجذب مزيد من رؤوس الاموال ، على الرغم من التسهيلات والأعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات فى بعض مناطق الأستثمار الجديدة (المناطق الحرة أو المدن الجديدة او مشروعات الأستصلاح بالمناطق الصحراوية على سبيل المثال) .

و لا يوجد أدنى شك فى ان سوق المال فى مصر غير مؤهل للمساهمه تشجيع او استقطاب رؤوس الاموال العربية او الاجنبية او حتى رؤوس الاموال المصرية ، خاصة فى ضوء التطورات الحادة التى شهدها سوق المال غير الرسمى والمتمثل فى شركات توظيف الاموال . ويرى المحللون انه من الصعب فى ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنه الفصل بين اوضاع سوق المال عن اوضاع وازمات سوق النقد وسوق الصرف للعملات الاجنبية ، حيث هناك ترابط وثيق بين هذه الاسواق الثلاثة نظرا لان الاقتصاد المصرى على مدى السنوات العشر الماضية اخذ يتاثر بالارصدة الدولارية التى اصبحت تشكل اصول مالية تلعب دورا هاما فى حافظة استثمارات القطاع العائلى (على مستوى كافة الافراد) فى مصر ، وبالتالى فقد جاوزت الاصول الاجنبية (الدولارية) دورها التقليدى كاحد الاصول النقدية التقليدية . كما ان التداخل بين دور الوديعة وبين دور الصك المالى (او عقد وكالة / عقد استثمار / عقد مضاربة او مشاركة) فى حالة شركات توظيف الاموال ، ادى الى اختلال المعايير والحدود الفاصلة بين الاصول النقدية والاصول المالية بالمفهوم العلمى السليم .

ولعل من الملاحظ ان الازمة تكمن اساسا فى ارتفاع وتسارع معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال مرحلة الثمانينات ، حيث تشير الدلائل الى ان هناك ازمة حقيقية فى سوق المال (او سوق التمويل) فى مصر ، اذ فى الوقت الذى توجد فيه وفرة من المدخرات المحلية والدولارية التى يمتلكها القطاع العائلى (الافراد) ، توجد ازمة تمويلية وعجز واضح فى الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية ، وتنعكس آثار تلك الازمة فى تسرب المدخرات من الاوعية الادخارية الرسمية وارتفاع حجم الاستدانة من الخارج . ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المجال ان الاسهم تعتبر وعاء إدخارى غير مفضل عند الكثير من المدخرين المصريين نظرا لان العائد الموزع يقل فى معظم الاحوال عن فوائد الودائع وشهادات الاستثمار ، كما انها لا تحقق مكاسب رأسمالية تعوض المدخرين عن قصور او ضعف العائد

الفصل الثانى : أتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الاقتصادية فى ضوء الأحداث الأخيرة والتقارب بين الشرق والغرب :

تشير الأحصاءات الرسمية لحركة رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية الى وجود اتجاهات متزايدة للأحتياجات التمويلية الخارجية للدول النامية ، حيث أرتفعت بنحو ٢٤ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ ، وبالرغم من أرتفاع مستوى تلك الأحتياجات عن عام ١٩٨٧ فأن تصحيح المسار فيما يتعلق بالتمويل الخارجى ظل دون المستوى المطلوب تحقيقه بالمقارنة بالسنوات السابقة .

إن الأرتفاع فى اجمالى الأحتياجات التمويلية للدول النامية يعكس بلا شك زيادة العجز للدول المصدرة للبترول والذى كان يتم تمويله من خلال السحب من الأحتياطيات المتاحة لهذه الدول . ولقد ظلت بعض الدول ذات الأوضاع التمويلية القوية بالنسبة لحساباتها الجارية (ومنها دول آسيا ذات أقتصاديات التصنيع الحديثة) ظلت بعض تلك الدول تحتفظ بتدفقات مالية خارجية كبيرة نسبيا . وعلى العكس من ذلك فأن الأوضاع التمويلية للدول التى تعانى من المديونية ظلت غير قادرة على التغلب على المشاكل التمويلية ، هذا على الرغم من أن التدفقات المالية لبعض هذه الدول والتى لاتضاف الى الدين (شاملة التحويلات الرسمية والأستثمارات الأجنبية المباشرة) قد زادت بدرجة ملحوظة فى عام ١٩٨٨ .

وقد أشارت الأحصاءات الى أن تقديرات المدفوعات التراكمية المتأخرة قد أرتفعت الى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكى بنهاية عام ١٩٨٨ بالمقارنة بنحو ١٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ ، هذا على الرغم من أن عدد الدول ذات المدفوعات المتأخرة قد أنخفضت من ٥٥ دولة فى عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ الى ٤٩ دولة فى عام ١٩٨٨ .

وقد أعتمدت الدول النامية فى السنوات القليلة الماضية وبدرجة كبيرة على المصادر الرسمية لتمويل احتياجاتها المالية ، وقد وفرت الدول المقرضة الرسمية (سواء أكانت حكومة أو مؤسسات تمويل دولية) مانسبته نحو ٦٥ ٪ من التمويل للدول النامية فى الفترة (١٩٨٥ — ١٩٨٨) بالمقارنة بنحو ٣٥٪ فقط فى الفترة من (١٩٨٠ — ١٩٨٢) . وبالرغم من أستمرار هذا النمط فى عام ١٩٨٨ فأن مستوى صافى الانفاق الرسمى انخفض بدرجة ملحوظة ، وكان التمويل (أى السحب) من خلال بنوك التنمية سواء بالنسبة للتعاملات ثنائية أو متعددة الاطراف يعتبر صغير نسبيا ، وفى بعض الأحيان كان هذا التمويل وعدم القدرة على السحب منه يعكس انحراف غير مقصود فيما يتعلق بالأصلاحات الاقتصادية كشرط للدول المانحة أو الدائنة على الدول المدينة (خاصة ذات المديونية المرتفعة) .

لقد أنخفضت المساعدات والقروض الرسمية بصورة ملحوظة وواضحة بالنسبة لهذه الدول النامية ذات المديونية المرتفعة ، وقد شمل ذلك الدول المدينة ذات الدخل المتوسط والتى أستمرت فى الاقتراض بصورة دائمة من مصادر تمويل تجارية ، بينما ظلت المساعدات أو القروض الرسمية للدول ذات الدخل المنخفض على مستواها السابق .

لقد أرتفعت المساعدات والقروض غير الرسمية للدول النامية الفقيرة فى عام ١٩٨٨ عن المستوى المنخفض لها فى عام ١٩٨٧ . وظلت الدول الأفريقية والدول التى تواجه مشاكل خدمة الدين ، ظلت تمارس السحب من الاموال الخاصة فى عام ١٩٨٨ ، وأنخفض صافى الاقراض للدول آسيا بسبب الأحتياجات التمويلية المنخفضة (خاصة لدول آسيا ذات التصنيع الحديث) ، وبالعكس فأن التمويل الخارجى للدول النامية فى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط أرتفع بصورة منتظمة وثابتة خلال عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ .

كما ظلت التدفقات المالية الأستثنائية (والتى تشكل متطلبات أعادة الجدولة للديون المتأخرة أو الديون المتأخرة ذاتها) مصدر هام لمواجهة مشكلات تلك الدول بالنسبة

للمديونية الخارجية وفى كثير من الأحيان كانت للمفاوضات والمناقشات دورها الفعال فى أتخاذ خطوات تنفيذية لاعادة جدولة الديون مع تخفيض مساعدات أضافية لتلك التى يتم أعادة جدولة ديونها ، خاصة أذا ماتوفرت الظروف السياسية المواتية بين الدول الدائنة والدول المدينة أو المقترضة . أن المستويات المنخفضة للتمويل الخارجى لكثير من الدول النامية ، مع استمرار العبء المرتفع لصافى مدفوعات الفائدة تعتبر من أهم العوامل التى ساهمت فى صافى التحويلات لموارد تلك الدول الى العالم الخارجى .

أما فيما يتعلق بالموقف المالى العالمى للدول العربية مجتمعة ، فانه بالرغم من الاحصاءات التى تشير الى أن مديونية الدول العربية تقدر بنحو ٢٦٠ مليار دولار أمريكى فان ودائع الدول العربية لدى النظام المصرفى العالمى تقدر بنحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكى (٩) . ويلاحظ أنه بتحليل هيكل المديونية العربية يتضح أن الديون طويلة الاجل ومتوسطة الاجل أكثر من نحو ٨٠٪ وتمثل الديون الرسمية أو شبه الرسمية أكثر من ٦٥٪ . كما يلاحظ أن أعباء خدمة الدين للعالم العربى لاتمثل الا نحو ٢٠٪ من الصادرات العربية بالمقارنة بنحو ٣٨٪ فى حالة تركيا ، ٤٠٪ فى حالة البرازيل . وبتحليل أعباء خدمة الدين للوطن العربى يتضح وجود تفاوت كبير يتراوح مابين أقل من ١٠٪ لبعض الدول العربية وأكثر من ١٠٠٪ للبعض الآخر .

هذا وقد اعلنت مؤسسة المصارف العربية حديثا بالبحرين ان اجمالى الودائع العربية لدى البنوك التى تقدم تقارير منتظمة الى بنك التسويات الدولية قد بلغت ١٦٣٫٦ مليار دولار فى مارس ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١٥٣٫٤ مليار دولار فى العام الماضى - اى بزيادة قدرها نحو ٦٫٦ ٪ . كما ارتفعت ديون الدول العربية الى ١١٣٫٢ مليار دولار فى ديسمبر ١٩٨٩ مقارنة بنحو ١٠٢٫١ مليار دولار فى العام الماضى (باستثناء المساعدات والقروض التى تقدمها مؤسسات التمويل الدولية) ويعنى هذا ان الدول العربية مجتمعة تعتبر دائنة بمبلغ صافى قدره ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ .

وفى ضوء هذه الأوضاع السابقة فان هناك أنباء تشير الى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الى خفض المساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث بنسبة تصل الى ٥٪ وكذلك الحال بالنسبة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر (ولو أن هذا لم يتأكد بعد) ، الا أن هذا الخفض متوقع حدوثه مستقبلا بسبب تقديم معونات أضافية من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة لدول شرق أوروبا . وعلى الرغم من أن الكونجرس الأمريكى رفض الاقتراح الخاص

بخفض المعونات الخارجية للدول النامية ، الا أن هناك مؤشرات لاتجاه تحول المعونات الاقتصادية واعادة ترتيب أولوياتها وفقا للمصالح الأمريكية ومصالح دول أوروبا الغربية فى المستقبل القريب وزيادة اهتمامات الدول المانحة لهذه المعونات تجاه دول شرق أوروبا بعد الأحداث الأخيرة فى نهاية العام الماضى .

وقد أشارت الأنباء الى أن هناك مقترحات بديلة تضمن توفير المساعدات الاضافية اللازمة والسريعة لدول شرق أوروبا (وذلك من خلال زيادة مخصصات المعونات الاقتصادية للخارج لمواجهة هذه الاضافات الخارجية) ولكن هذه الحلول البديلة يجب أن تتسق وتتطابق مع المصالح التى تحققها تلك المساعدات للدول المانحة ، فإذا كان هناك قناعة بأن القيمة الاجمالية للمساعدات الخارجية (سواء أكانت امريكية أو أوروبية) أقل مما يجب أو لا تتناسب مع المصالح الامريكية أو الأوروبية الخارجية فقد يحدث خفض لهذه المساعدات خاصة وأن هذه المساعدات (بالنسبة لأمريكا) قد تم تجميد قيمتها الاجمالية وتخفيضها خلال السنوات الماضية فى ضوء الدعوة لخفض العجز فى الموازنة الفيدرالية الأمريكية . أما بالنسبة للمساعدات الأوروبية وخاصة الألمانية فقد يتوقع توجيه جزء كبير منها لدول شرق أوروبا فى المستقبل القريب . كما ان الوحدة الالمانية المتوقعة قريبا سوف تحجب قدر من المساعدات الالمانية للدول النامية

وبالرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية والأوروبية باعتبارها منطقة إستراتيجية ، فإن توجيه المزيد من الاهتمام لأوروبا الشرقية قد لا يعنى التقليل من أهمية هذه المنطقة الحيوية والتى تملك إحتياطيات بترولية ضخمة تمثل نحو ٦٠٪ من الاحتياطيات العالمية ، بالاضافة الى الموقع الاستراتيجى والمصالح المتبادلة والمعقدة بين دول المنطقة وكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان .

وتجدر الاشارة الى أن توقعات وأتجاهات المعونات الاقتصادية والمالية سوف تتوقف على السياسة التى سوف يتبعها كل طرف من الأطراف تجاه الآخر وتجاه الدول النامية فى المرحلة القادمة وكذلك على ضوء التقارب الذى يشاهده العالمين الشرق والغرب حاليا ومستقبلا ، وهو الأمر الذى يؤكد على ضرورة التكامل العربى فى مجال التدفقات الرأسمالية والمعونات الاقتصادية لدول العالم العربى. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن تحليلات معاملات الوحدة المصرفية الخارجية (الاشور) قد أشارت الى أن مجموع مطلوبات الدول العربية تقدر بنحو ٣ر٤٤ مليار دولار أمريكى (أى بنسبة نحو ١٧٪ من المجموع الكلى) ، بينما بلغت القروض التى حصلت عليها الدول العربية نحو ٢ر٢٧ مليار دولار أمريكى (أى بنسبة ٦ر٤٠٪ من المجموع الكلى للقروض) .

كما بلغ مجموع الودائع فى أوروبا الغربية نحو ١٢ مليار دولار أمريكى بنسبة نحو ١٨٪ من المجموع الكلى ، فى حين بلغت قيمة القروض التى استلمتها أوروبا الغربية نحو ١٣٫٨ مليار دولار أمريكى (أى بنسبة ٢٠٫٧٪ من المجموع الكلى) . وهذا يؤكد ماسبق الاشارة اليه أن الودائع العربية تفوق مديونات الدول العربية لدى الجهاز المصرفى العالمى ، وأن رؤوس الأموال العربية تستثمر خارج الوطن العربى ، الأمر الذى يتطلب أعادة النظر فى وضع هذه الودائع المالية والعمل على زيادة الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية لمواجهة التحديات المستقبلية التى تواجه الأمة العربية .

وتشير الجداول أرقام (٢ــ١) الى (٢ــ٥) الى تطور حجم المساعدات الانمائية الرسمية والتدفقات المالية الصافية (O D A) من الدول الأعضاء بلجنة المساعدات للتنمية (D A C) والتى تضم دول منطقة التعاون الاقتصادى (O E C D) ودول منطقة الأوبك (O P EC) وذلك خلال الفترة من (١٩٨٠ــ ١٩٨٧) . كما تشير الجداول أرقام (٢ــ ٦) ، (٢ــ٧) الى حجم المساعدات الانمائية الرسمية والتدفقات المالية من الدول المانحة الى الدول النامية خلال نفس الفترة . وقد حصلت مصر فى عام ١٩٨٠ على نحو ١٨٪ من اجمالى التدفقات المالية الصافية الموجه للدول العربية ، ونحو ٣٪ فقط من اجمالى التدفقات الموجه الى الدول النامية ، بينما كان نصيب مصر من هذه التدفقات كمتوسط للفترة (٨٣ــ ١٩٨٦) نحو ٢٩٪ من اجمالى التدفقات للدول العربية ، نحو ٤٫٥٪ من اجمالى التدفقات للدول النامية . أما فيما يتعلق بالمساعدات الانمائية الرسمية فقد حصلت مصر على نحو ٢١٪ من اجمالى المساعدات الموجه للدول العربية كمتوسط للفترة (٨١/٨٢) ونحو ٢٩٪ من اجمالى المساعدات للدول العربية للفترة (٨٤/١٩٨٧) ، بينما كان نصيب مصر نحو ٦٪ من اجمالى المساعدات الانمائية الرسمية الموجه للدول النامية كمتوسط للفترة (١٩٨١ ــ ١٩٨٢) ، واستمرت هذه النسبة كمتوسط للفترة (٨٤/١٩٨٧) .

وقد كان لمصر النصيب الأكبر من اجمالى المساعدات والتدفقات المالية الرسمية والخاصة من خلال الاتفاقيات الثنائية خلال الثمانينات ، حيث حصلت مصر على نحو ٤١٪ من اجمالى المساعدات الموجه للدول العربية كمتوسط للفترة (٨٣ ــ ١٩٨٦) بينما تبلغ هذه النسبة نحو ٢٫٦٪ من اجمالى المساعدات الموجهة للدول النامية . أما فيما يتعلق بالمساعدات والتدفقات الرسمية والخاصة من خلال الاتفاقيات متعددة

الاطراف ،فأن مصر لم تحصل الا على نصيب ضئيل من خلال هذا المصدر ،حيث لم تتعدى نسبة ماحصلت عليه مصر كمتوسط للفترة(٨٣ ــ ١٩٨٦)نحو ٢١٪ من إجمالى المساعدات الموجه للدول العربية ،نحو ٢٪ فقط من اجمالى المساعدات الموجه للدول النامية ٠

وفيما يتعلق بالمساعدات والتدفقات المالية الصافية المحولة من دول الأوبك (OPEC) من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف ،فأن مصر لم تحصل على أى مساعدات خلال الفترة من (٨٣ ــ ١٩٨٦)،بينما بلغت صافى حصيلة هذه المساعدات للدول العربية الاخرى نحو ١٦٠ مليون دولار أمريكى كمتوسط سنوى لتلك الفترة بالمقارنة بنحو ٣١٩ مليون دولار أمريكى متوسط قيمة المساعدات من دول الأوبك للدول النامية خلال نفس تلك الفترة ،وبذا فان ماوجه للدول العربية من هذه المساعدات لا يتجاوز نحو ٥٠٪ كمتوسط سنوى للفترة المشار إليها ٠

وتشير الجداول (٢ــ٦) ،(٢ــ٧) الى إجمالى التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية التى توفرها الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية(DAC) والتى تضم دول منطقة التعاون الاقتصادى (OECD)ودول الأوبك ،ويتضح أن حجم هذه التدفقات المالية بلغت فى عام ١٩٨٠ نحو ٢ر١٧ مليار دولار أمريكى ساهمت فيها الولايات المتحدة بنحو ١٨٪ وانجلترا بنحو ١٧٪ وكل من ألمانيا وفرنسا بنحو ١٥٪ واليابان بنحو ٩٪ ٠ وقد إنخفضت هذه التدفقات خلال الفترة من (١٩٨٤ - ١٩٨٧) حيث بلغ المتوسط السنوى لها نحو ٧ر٥٩ مليار دولار أمريكى خلال تلك الفترة ،ساهمت فيها الولايات المتحدة بنحو ٢٠٪ وانجلترا بنحو ٧٪ والمانيا ١٢٪ وفرنسا ١٥٪،بينما ارتفعت مساهمات اليابان الى نحو ٢٢٪ من إجمالى حجم هذه التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية من الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية ٠

جدول رقم (٢ــ١)
التدفقات المالية الصافية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات للتنمية لدول منطقة التعاون الاقتصادي (OECD) وأعضاء منظمة الأوبك (OPEC) والموجه الى الدول النامية بالمليون دولار أمريكي

الدول المستفيدة	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ٨٣/٨٦
مصر	٢٣٦٤	٣٢٤٥	٣١٢٠	٢٩٥٣	٢٦٣٧	٢٩٨٩
الجزائر	١٥٢٧	٨٧٤	٧١٩	٨٣١	—	٦٠٦
ليبيا	١٠٢٦	—	١٣٦	٤٩	٨٣	٦٧
المغرب	١٠٨٩	٧١٥	١١٦٣	١١٥٣	٩٧١	١٠٠١
السودان	٧٩٥	١١١٧	٧٤١	١٠٢٩	٧٧٤	٩١٥
تونس	٤٠٣	٥٠٩	٣٨٠	٢٩٧	٣٢٩	٣٧٩
جيبوتي	٧١	٦٩	١٣٦	١٠٠	٧٤	٩٥
البحرين	٩٢	٣٦٥	٢٨٨	٢٦٣	٧٩	٢٤٩
اليمن الجنوبي	٢٣٨	٧٢	٩٤	١١٥	٤٤	٨٢
اليمن الشمالي	٥٣٠	٤٧٠	٣١٩	٢٨٩	٣٠٤	٣٤٦
سوريا	١٧٥٧	٨٥٢	٩٤٤	٧٠٤	٨٢٦	٨٣٢
العراق	١٧٣	٦٤٦	٢٤٥٧	٩١٩	—	١٠٠٦
الأردن	١٥٣٩	٨٠٤	٨٠٦	٣٥١	٦٢٦	٦٤٧
لبنان	٣٩٧	١١٠	١١٠	٧٦	١٤٧	١١١
سلطنة عمان	٢٨٧	٢٦٢	٢٦٥	١٨٢	٢٨٦	٢٤٩
السعودية	١٩٤	١٨٨	—	١٧٢	—	٩٠
الكويت	—	—	—	—	٦٩	١٧
الامارات	٢٤٦	—	٠٨٩	—	—	٢٢
موريتانيا	١٤٣	٢١٩	٢١٣	٢١٥	١٦٧	٢٠٤
الصومال	٥٢١	٣١٥	٤٢١	٣٦٥	١٦٢	٤٦٨
الجملة للدول النامية	١٢٤٠٣	١٠٨٣٣	١٢٤٠١	١٠٠٥٨	٨٠٢٨	١٠٢٣٥
الجملة للدول النامية	٧٧٧٤٩	٦٧٨٢١	٧٨٣٦٩	٤٢٧٠٠	٦٣٦٢٩	٦٦٠٥٤

Source : U,N, Handbook of International Trade and Development Statistics , 1988 , pp. 340 .

جدول رقم (٢ــ٢)

المساعدات الانمائية الرسمية (O D A) المستلمة من
مصادر التمويل الدولية والقطرية بالمليون دولار أمريكى

الدول المستفيدة	متوسط المساعدات للفترة ١٩٨٢/٨١	اجمالى المساعدات المستلمة فى				متوسط الفترة ٨٤/ ١٩٨٧
		١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	
مصر	١٣٩٩	١٧٩٤	١٧٩١	١٧١٧	١٧٦٦	١٧٦٧
السودان	٧٧٨	٦٢٢	١١٢٨	٩٤٥	٩٠٢	٨٩٩
الصومال	٣٩٣	٣٥٠	٣٥٣	٥١١	٥٨٠	٤٤٨
اليمن الجنوبى	١١٢	١٠٣	١١٣	٧١	٨٠	٩٢
موريتانيا	١٩٢	١٧٥	٢٠٧	٢٢١	١٧٨	١٩٥
اليمن الشمالى	٣٨٤	٣٢٦	٢٨٣	٢٦٢	٣٤٩	٣٠٥
المغرب	٧٣٦	٣٥٢	٧٨٥	٤١٩	٤٠١	٤٨٩
تونس	٢١٨	١٧٨	١٦٣	٢٢٣	٢٨٢	٢١٢
الأردن	٨٨٣	٦٨٧	٥٤٠	٥٦٥	٥٩٥	٥٩٧
سوريا	١٠٩٢	٦٤١	٦١٠	٧٢٨	٦٩٧	٦٦٩
لبنان	٢٥٦	٧٧	٨٣	٦٢	١٠٠	٨١
الجزائر	١٣٣	١٢٢	١٧٣	١٦٥	٢٢٢	١٧٠
ليبيا	١٠	٥	٥	١١	٦	٧
سلطنة عمان	١٤٥	٦٧	٧٨	٨٤	١٦	٦١
العراق	٩	٤	٢٦	٣٣	٩١	٣٩
السعودية	٤٤	٣٦	٢٩	٣١	٢٢	٢٩
الكويت	٧	٤	٤	٥	٣	٤
الامارات	٣	٣	٤	٣٤	١١٥	٣٩
الجملة	٦٧٩٤	٥٥٤٦	٦٣٧٥	٦٠٨٧	٦٤٠٥	٦١٠٣
الاجمالى للدول النامية	٢٢٨٩٥	٢٣٤٨٦	٢٥٦٧٦	٢٩٤٥٤	٣١٧٧٣	٢٧٥٩٨

المصدر : الامم المتحدة ، البنك الدولى " تقرير عن التنمية فى العالم " ، واشنطن ١٩٨٩ .
(باللغة الانجليزية)

جـــدول رقم (٢-٣)

اجمالى المساعدات والتدفقات الماليـة الخاصة والرســـمية

من الدول الاعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية فقط (D A C)

وفقا للاتفاقيات الثنائية (بالمليون دولار امريكـــى)

الدول المســـتفيدة (الـــدول العربية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ٨٣/١٩٨٦
مصـــــر	١٩٩٠	٢٨٨٢	٢٨١٤	٢٧٩٤	٢٣٧٨	٢٦٩٢
الجزائـــر	١٤٥٨	٧٨٤	٥٠٠	٥٩٥	—	٤٧٠
ليبيـــا	١٠٢٠	—	١٣٣	١٦	٨٣	٥٨
المغـــرب	٥٥٣	٣٧٣	٩١٠	٦٥٤	٥٩٤	٦٣٣
الســـودان	٣٥٤	٦١٤	٣٩٦	٦٦٠	٤٣٠	٥٢٥
تونـــس	٢١٦	٣٩٠	٢٧٢	١٥١	١٨٠	٢٤٨
جيبوتـــى	٣٢	٤٣	٧٧	٦٨	٢٩	٥٤
البحـــرين	—	٢١٥	٧٩	١٨١	—	١١٩
اليمن الجنوبـــى	١٢٥	—	—	١٣	—	٣
اليمن الشـــمالى	١٤٢	٢٠٨	٦٥	٧٦	١٠١	١١٣
ســـوريا	١٣	٦٨	٧١	٣٨	١٠٩	٧٢
العـــراق	١٧٣	٦٢٨	١٨٩٩	٨٤٩	—	٨٤٤
الاردن	٣٠٨	٨٩	١٨٢	...	١١٢	٩٦
لبنـــان	١٤٥	٥٢	٩٠	٣٤	١٢٦	٧٦
سلطنة عمـــان	١٧	١٥٨	١٨٩	١١٧	٢٣٥	١٧٥
الســـعودية	١٨٨	١٨٠	—	١٦٠	—	٨٥
الكويـــت	٧٢	—	—	—	٦٨	١٧
الامـــارات	٢٣٨	—	٨٨	—	—	٢٢
موريتانيـــا	٤٢	٩٠	٧٦	١١٣	١٠٢	٩٥
الصـــومال	٢١١	١٣٥	٢٠٥	١٨٩	٤٤٩	٢٤٥
الجملـــة للدول العربية	٧٢٩٧	٦٩١٠	٨٠٤٦	٦٧٤١	٤٩٩٦	٦٦٤٧
الاجمالى للدول النامية	٥٦٤٠٨	٤٨٤٥٠	٥٨٤٦٣	٤٠٠٢٥	٤٣٠٨٧	٤٢٥٠٦

المصدر : نفس المصدر السابق بالجدول رقم (٢ - ١) صفحة ٣٤٨ - ٣٥٤ .

جدول رقم (٢-٤)

اجمالى المساعدات والتدفقات المالية الصافية المحولة من

دول الاوبك (OPEC) من خلال الاتفاقيات متعددة الاطراف

بالمليون دولار أمريكى

الدولة المستفيد (الدول العربية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٦/٨٣
مصر	١٠	(٨)	(٨)	(٨)	(٦)	(٨)
الجزائر	(١٤)	٣٠	٤٣	١٠٣	(٤٤)	٣٣
المغرب	(٣٠)	٣٤	٧	٨٤	(٢١)	٢٦
السودان	٥٦	(٦)	(٣)	١	(٥)	٣
تونس	١٩	٧	٣٣	٣٢	(٢٧)	١١
البحرين	٦	(١)	٩	(٢)	(٢)	١
اليمن الجنوبى	٢٥	(٤)	١٢	١٩	٦	٨
اليمن الشمالى	٣٤	٢٨	٢١	٣	١٠	١٦
سوريا	٩	١١	١٤	٤٤	٢١	٢٣
العراق	—	٢٢	٦٦	(٢٦)	٥١	٢٨
الأردن	١٨	١	١٢	٢٣	—	٩
لبنان	٦	(٢)	(١)	(١)	(١)	(١)
سلطنة عمان	٤	(١)	٩	١٧	٢٠	١١
الامارات	٥	—	—	—	—	—
الجملة للدول العربية	٢١٧	١١١	٢١٤	٢٨٩	٢	١٦٠
الاجمالى العام للدول النامية	٣٩٣	٤٣٦	٤٠٢	٤٠٩	٣٠	٣١٩

المصدر: نفس المصدر بالجدول رقم (٢-١) ص ٣٧.٦

جدول رقم (٢ — ٥)

اجمالى المساعدات والتدفقات المالية من الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية (D A C) فقط من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف (بالمليون دولار أمريكى)

الدولة المستفيدة (الدول النامية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٣/٨٦
مصر	٣٥٣	٣٩٤	٣٦٤	٢٩٥	٢٣٨	٣٢٣
الجزائر	٤٤	٥٩	٣٤	١٣٣	١١٢	٨٥
ليبيا	٧	٣	٣	٢	٣	٣
المغرب	١١٢	٢٧٥	٢٣٦	٣٠٧	٤٠٢	٣٠٥
السودان	١٦٧	١٥٥	١٨٣	٢٦١	٢٦٥	٢١٦
تونس	٧٠	٩٩	٧٦	١١٤	١٦٣	١١٣
جيبوتى	٩	١١	١١	١٦	١٥	١٢
البحرين	٢	٢	١	١	١	١
اليمن الجنوبى	٣٥	٥١	٤١	٣٨	٣٨	٤٢
اليمن الشمالى	٤٣	٥١	٥٣	٦٣	٥٢	٥٥
سوريا	٧٩	٦٧	٥٠	٤٧	٥١	٥٤
العراق	—	—	—	—	—	—
الاردن	٨٢	٥٠	٣٥	٦٣	٧٦	٥٦
لبنان	٤١	٤٧	٢١	٢٨	١٥	٢٨
سلطنة عمان	٨	٥	٢٢	٥	—	٨
السعودية	٧	٨	٩	١٢	١٢	١٠
الكويت	٣	٢	١	١	١	١
الامارات	٣	٢	١	١	٢	٢
موريتانيا	٣٢	٦٩	٤٠	٣٧	٤٣	٤٧
الصومال	١٥١	١٣٢	١٤١	١٥٤	١٦٧	١٤٩
الجملة للدول النامية	١٢٤٨	١٤٨٢	١٣٢٢	١٥٧٨	١٦٥٧	١٥١١
الجملة للدول النامية	١١٩٣٧	١٤٠٦٢	١٥٢٢٦	١٥٠٣١	١٦٣٦٦	١٥١٧٦

المصدر : نفس المصدر السابق بالجدول رقم (٢ ـ ١) صفحة ٢٦٨ .

جدول رقم (٢-٦)

اجمالى التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية (ODA)
الممنوحة من الدول الاعضاء فى لجنة المساعدات
للتنمية (D A C) بالمليون دولار أمريكى

الدول المانحة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفترة ١٩٨٧/٨٤
الولايات المتحدة	١٢٧١١	٢٦٨٢٦	-	٩٨٣٣	١١٢٨٥	١١٩٨٦
أنجلترا	١٢٠٢٢	٤٦٨٨	٢٢٣٣	٧٣٩٧	٢١٨٨	٤١٢٧
اليابان	٦٤١٣	١٠٢١٨	١٠٦٠٩	١٢٥٦١	٢٠٣٩٣	١٣٢٧٣
ايطاليا	٣٩١٨	٢٢٨٣	٢١٦٧	٢٤٥٤	١٦٥٢	٢١٣٩
المانيا الغربية	١٠٤١٩	٦٣٨٠	٥٤٨٤	٧٧٥٤	٧٩٧٧	٦٨٩٩
فرنسا	١٠٦٩٦	٩٠٤١	٨٦٩٨	٩٥٨٧	٨١٥٢	٨٨٦٣
كندا	٣٢١٥	٢٨٣٢	١٦٨٨	١٥٤٨	٢٢٦٥	٢٠٨٣
بلجيكا	٢٢٨٢	٣١٧٦	١٣١٧	-	-	١١٢٣
أستراليا	٨٨٤	١٥٠٧	١٢٠٢	١٥٥٧	٩٠٥	١٢٩٣
هولندا	٢٠٦١	٢٠٥٧	٢٦٣١	٢٩٣١	٣٢٧٤	٢٧٢٣
سويسرا	٢٧٣٥	٣٣٨٩	٢١٨٨	١١٧٤	-	١٦٨٨
السويد	١٧٧٦	١٢٠١	١٣١٩	١٦٢١	١٤٩٨	١٤٢٢
دول أخرى	٢٢٠٣	٢٦١٠	٢١١٤	٢٤٠٨	٨٦١	٣٩٩٨
المجموع الكلى	٧١٢٣٥	٧٦٢٩٣	٤١٣٠٠	٦٠٨٢٥	٦٠٤٥٠	٥٩٧١٧

المصدر:

U N . Handbook of International Trade and Development Statistics , 1988 . pp 382 .

جدول رقم (٢ ـ ٧)

صافى المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) من الدول الأعضاء

فى لجنة المساعدات للتنمية (D A C) بالمليون دولار أمريكى

الدول المانحة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفترة ١٩٨٧/٨٤
الولايات المتحدة الامريكية	٦٢٩٢	٧٤٧٣	٧٣٨٩	٧٥٩٠	٧٧٦٨	٧٥٥٥
أنجلترا	١٨٣٧	١٤٢٣	١٥٠٠	١٧٢٦	١٨٤٦	١٦٢٤
اليابان	٣٣٤٤	٣٩٢٨	٣٤٠٨	٥١٣١	٦٨٩٩	٤٨٤٢
أيطاليا	٦٨٣	١١٢٢	١٠٨١	٢٣٧٠	٢٥٠٦	١٧٧٠
المانيا الغربية	٣٣٨٧	٢٦٢٣	٢٧٨٩	٣٧٠٦	٤٢٥٥	٣٣٤٦
فرنسا	٤١٤٣	٣٧٦٦	٣٩٧٥	٥٠٧٨	٦٤٤٥	٤٨١٦
كندا	١٠٧٥	١٦١٨	١٦١٥	١٦٧٧	١٨٥٣	١٦٩١
بلجيكا	٥٨٢	٤٣٦	٤٣١	٥٤٦	٦٦٣	٥١٩
آستراليا	٦٦٧	٧٦٦	٧٢١	٧٣٨	٦١٣	٧١٢
هولندا	١٦٢٣	١٢٦٢	١١٣٢	١٧٣١	٢٠٨٢	١٥٥٢
سويسرا	٢٥٢	١٨٥	٣٠٨	٤٢٠	٥٤٠	٣٨٨
السويد	٨٦٧	٦٧٨	٧٩٢	١٠٢٠	١٣٣٥	٩٥٦
دول أخرى	١٢٨٥	١٤١١	١٥٣٦	٢٠٩٩	٢٤٦٥	١٨٧٨
المجموع الكلى	٢٦٠٣٧	٢٦٨٠١	٢٦٦٨٧	٣٣٨٣٢	٣٩٢٧٠	٣١٦٤٩

المصدر : نفس المصدر السابق بالجدول رقم (٢ ـ ٦) .

الفصل الثالث : التعريف بصناديق ومؤسسات التمويل العربية :

٣ـ١ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

تلبية للرغبة الصادقة في إيجاد أداة قومية فعالة تسهم في دعم جهود الدول العربية من أجل بناء الاقتصاد العربي على أساس متين يمكن من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أغراض ميثاق جامعة الدول العربية ـ تقدم اقتراح انشاء صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب المنعقد ببغداد في أغسطس عام ١٩٦٦ وقد وافق عليه المؤتمر ورفع توصية بشأنه أقرها مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عقب ذلك ، وفي شهر أكتوبر عام ١٩٦٦ قام مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد والمال العرب في الجزائر بصياغة مشروع الاتفاقية بانشاء الصندوق المقترح في صورة هيئة مالية إقليمية . وقد وافقت الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية بنصها المعتمد من المجلس الاقتصادي بمقتضى قراره رقم ٣٤٥ في جلسته المنعقدة في ١٦ مايو عام ١٩٦٨ وتم التوقيع على الاتفاقية بمدينة القاهرة . وفي ١٨ ديسمبر عام ١٩٧١ أعلنت الامانة العامة للجامعة العربية نفاذ إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وقد باشر الصندوق عملياته الاقراضية في بداية عام ١٩٧٤ .

والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة تضم في عضويتها جميع الدول العربية ، ويبلغ رأسمال الصندوق المصرح به ٨٠٠ مليون دينار كويتي كما يبلغ رأسمال الصندوق المكتتب به نحو ٦٩٥ مليون دينار كويتي ، بينما يبلغ رأس المال المدفوع نحو ٦٦٣ مليون دينار كويتي ، وتبلغ حصة مصر في رأس المال الصندوق ٤٠ر٥ مليون دينار كويتي سددت بالكامل . وتتبلور أغراض الصندوق في الاسهام

في تمويل مشروعات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عن طريق ما يلي :

- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة .

- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر وغير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي .

- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

وقد عمل الصندوق عن طريق قروضه الميسرة وجهوده التنسيقية مع الصناديق التمويلية العربية الأخرى على تعبئة الموارد المالية لمشروعات التنمية وقدم المعونات الفنية في مجالات دراسات الجدوى والتدريب والبحوث والطاقة والدعم المؤسسي وقام بالعديد من الدراسات بغرض تحديد معوقات التنمية وآفاقها في الوطن العربي وساهم مع المنظمات العربية والدولية في أعداد الدراسات والمشاريع ذات البعد العربي التكاملي ، كما ساهم في تمويل بعضها .

ويقوم الصندوق على وجه الخصوص بالعمليات التالية :

- اقتراض الأموال من الأسواق الداخلية والخارجية وتقرير الضمان اللازم لذلك .
- ضمان الاوراق الخاصة بالمشروعات التي وظف الصندوق أمواله فيها بقصد تسهيل بيعها .
- بيع وشراء الاوراق المالية التي أصدرها أو ضمنها أو وظف أمواله فيها .

— توظيف الاموال التى لا يحتاج اليها وما لديه من أموال الادخار والتعاقد أو ما يماثلها فى أوراق مالية من الدرجة الاولى .

— ممارسة أية عمليات أخرى تتعلق بأغراض الصندوق .

وجميع عمليات الاقراض التى يقوم بها الصندوق لصالح هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة يجب أن تكون مضمونة من حكومة الدولة أو البلد الذى يقوم المشروع فيها ، وللصندوق الحق فى حالة تمويل مشروع غير حكومى أن يطلب ضمانات خاصة علاوة على الضمان الحكومى سالف الذكر ولا يقوم الصندوق بتمويل مشروع فى إقليم أى عضو الا بأذن من حكومة هذا العضو ، ولا يجوز له أن يشارك فى إدارة أى مشروع يوظف مالة فيه .

ويقوم الصندوق بعملية التمويل بالشروط التى يراها مناسبة مع مراعاة مقتضيات المشروع ومخاطرة ، وله أن يشترط إنفاق المال فى الغرض المخصص له ، وأن يتحقق من نجاح أى مشروع قبل تمويله بواسطة خبرائه الفنيين ، وأن يسعى فى إستثمار أمواله بشروط مرضية ، كما يقوم الصندوق بدفع قيمة القرض للمقترض بالعملة التى يتم الاتفاق عليها وتبعا لحاجة تنفيذ المشروع . وينص فى عقد القرض على العملة التى تؤدى بها الدفعات المستحقة ، ويراعى الصندوق بقدر الامكان أن يسترد القروض بنفس العملات التى أقرضت بها ، ويجوز للمقترض الوفاء بعملة أخرى بشرط موافقة الصندوق .

ويحدد الصندوق تكاليف القروض التى يمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع والشروط المتعلقة بكل ذلك ، وذلك بموجب اتفاقيات نمطية معتمدة من مجلس محافظى الصندوق لا يجوز التعديل فى النصوص الواردة بها أو التفاوض بشأنها الا بعد الرجوع الى مجلس المحافظين فى شأن التعديل المراد اجرائه ، ويستثنى من ذلك المادة الرابعة من هذه الاتفاقيات

وهى الخاصة بأحكام تنفيذ المشروع فانه يجوز التفاوض بشأنها والتغيير فى شروطها بناء على طلب المقترض وبغير الاضرار بمصلحة الصندوق أو الاعضاء الآخرين وبشرط موافقة الحكومة الضامنة .

وتتبلور شروط القروض المقدمة من الصندوق الى الحكومة المصرية فى الآتى :

- دفع فائدة سنوية بواقع ٣٪ عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- دفع ٥ ر٠٪ سنويا على أصل المبلغ الباقى بغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق العربى النهائى غير القابل للرجوع فيه .
- أصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى تكون واجبة السداد فى دولة الكويت أو فى الأماكن التى يحددها الصندوق فى حدود المعقول .
- سحب جميع مبالغ القروض والوفاء بها ، وكذلك جميع المعاملات المالية بالدنانير الكويتية .
- قيام الصندوق بناء على طلب المقترض ، وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التى تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض فى هذه الحالة مساويا لمقدار الدنانير الكويتية التى لزمت للحصول على العملة الأجنبية .
- سداد أصل القرض على تسعة وثلاثين قسطا نصف سنوى بعد فترة أمهال مدتها ٦ سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق بسداد أول طلب سحب من حصيلة القرض .

هذا وقد أظهرت الحسابات الختامية للصندوق فى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، أن إجمالى موارد الصندوق (حقوق الدول الاعضاء) قد بلغت ١٨ ر ١١٧٦ مليون دينار كويتى موزعة على رأسمال مدفوع ٠٤ ر٦٦٣ مليون دينار ، واحتياطيات رأسمالية ١٤ ر٥٢٣ مليون دينار ، وأن أجمالى الموجودات قد بلغت ٥٩ ر١١٩١ مليون دينار كويتى منها ١٢٧ ر٧٢٦ مليون استثمارات و ١٨٦ ر ٤١٨ مليون قروض (صافى سحوبات القروض) و ٢٣٢ ر٢٩ مليون مساهمة فى برنامج تمويل التجارة العربية .

ويتلخص وضع القروض المقدمة من الصندوق الى الدول الاعضاء خلال الفترة ١٩٧٤ / ١٩٨٩

على النحو التالى :

* بلغ عدد القروض المقررة ٢٣٦ قرضا بقيمة اجمالية قدرها ١١٥١ر٩٧٥ مليون دينار كويتى كان نصيب مصر منها ١١ قرضا بلغت قيمتها ١٤٤ر٥ مليون دينار كويتى .
* بلغت قيمة الأرصدة الملغاة ٣٦ر٧٠٨ مليون دينار كويتى ، كان نصيب مصر منها ١٢ر٤٥ مليون دينار كويتى .
* بلغت قيمة صافى القروض ١٠٩١ر٣٦٧ مليون دينار كويتى ، كان نصيب مصر منها ١٣٢ر٠٥ مليون دينار كويتى .
* بلغت قيمة القروض النافذة ١٠١٦ر٨٧٥ مليون دينار كويتى ، كان نصيب مصر منها ١٠٢ر٩ مليون دينار كويتى .
* بلغت قيمة السحوبات من القروض النافذة ٥٨٣ر٥٠٨ مليون دينار كويتى ، كان نصيب مصر منها ٥٧ر٤٧٣ مليون دينار كويتى .

ويوضح الجدول رقم (٣ــ ١) بيان بالمشروعات التى تم تنفيذها والقروض المقدمة لها من الصندوق خلال الفترة من(١٩٧٤ــ ١٩٨٩)بجمهورية مصر العربية . هذا وقد قدم الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى معونات فنية الى الدول العربية خلال الفترة ٧٤/١٩٨٩ بيانها كما يلى :ــ

* بلغت قيمة المعونات المقررة ١٦١٦٠ ألف دينار كويتى ، خص مصر منها ٧٧٥ ألف دينار .
* بلغت قيمة المعونات والأرصدة الملغاة والمستردة ٦٦١ ألف دينار كويتى .
* بلغت قيمة صافى المعونات المقررة ١٥٥٤٩ ألف دينار كويتى ، خص مصر منها ٧٧٥ ألف دينار كويتى .
* بلغت اجمالى السحوبات حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ ، ١٠٠٨٢٥ ألف دينار كويتى خص مصر منها ٣٤٥ ألف دينار كويتى .

٣ـ ٢ الصندوق السعودي للتنمية :

تاسس الصندوق بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ في ١٩٧٤/٩/١ ، وبدأ الصندوق أعماله في ١٩٧٥/٣/١ . ويهدف الصندوق السعودي للتنمية الى المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول .

ويركز الصندوق نشاطه على مشاريع التنمية التي تعود بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي على الدول ذات الدخل المنخفض .

وقد بدأ الصندوق نشاطه برأسمال قدره عشرة آلاف مليون ريال مقدمه من حكومة المملكة العربية السعودية ، وتمت زيادة رأس المال على مرحلتين الأولى عام ١٩٨٠ ليصبح خمسة عشرة ألف مليون ، والثانية عام ١٩٨١ ليصبح خمسة وعشرون ألف مليون ريال سعودي وذلك لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للدول النامية .

وتتم مساهمات الصندوق عن طريق قروض ميسرة وتتميز بعنصر منحة مرتفع ولكونها غير مقيدة . بل يشترط تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق على أساس مناقصات دولية . ونشاط الصندوق غير محصور من الناحية الاقليمية وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية لتمويل المشاريع الانمائية ذات الأولية . ومن الطبيعي فإن الصندوق يركز في تمويله على الدول الأقل نموا وذات الدخول المنخفضة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

جدول رقم (٣ — ١)

بيان بالمشروعات التى تم تنفيذها والقروض المقدمة الى جمهورية مصر العربية من الصندوق خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٩ بالمليون دينار كويتى ٠

أسم المشروع	قيمة القرض	قروض وأرصدة ملغاة	السحوبات حتى ١٩٨٩/١٢/٣١
سماد طلخا رقم (٢)	٦ر٥٠٠	—	٦ر٥٠٠
التوسع فى مجالى أسمنت طره	٦ر٧٠٠	—	٦ر٧٠٠
مياة الفسطاط بالقاهرة	٩ر٧٠٠	١ر٨٠٦	٧ر٨٩٤
مجارى حلوان بالقاهرة	٨ر٣٠٠	٧ر٦٠٣	٠٠ر٦٩٧
سماد طلخا رقم (٢) أضافى	٢ر٧٠٠	—	١ر٧١٢
توسيع محطة الكهرباء أبو قير	١٢ر٠٠٠	٣ر٠٤١	٨ر٩٥٩
كفر الدوار للغزل والنسيج	١٠ر٠٠٠	—	١٠ر٠٠٠
تطوير قناة السويس	١٢ر٠٠٠	—	١٢ر٠٠٠
محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية)	٣٥ر٠٠٠	—	٣ر٠١١
توسيع مصنع لب الورق فى إدفو	٧ر٥٠٠	—	—
الربط الكهربائى بين مصر والاردن	٣٤ر١٠٠	—	—
المجموع	١٤٤ر٥٠٠	١٢ر٤٥٠	٥٧ر٤٧٣

المصدر : وزارة التعاون الدولى ، بيانات غير منشورة ٠

ويتضمن نظام الصندوق القواعد الأساسية لتنظيم عملياته مثل ضرورة تحري الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتاجية المشروع المطلوب تمويله والملاءمة المالية التي تتمتع بها الدولة طالبة القرض وامكانية توفير المال اللازم لتنفيذ المشروع لدى الدولة المقترضة بالاضافة الى مبلغ قرض الصندوق .

وتتضمن المادة السابعة من نظام الصندوق على أن يمنح الصندوق القروض مراعيا الشروط التالية :

- أن يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية في البلد المقترض للمشروع المطلوب تمويله .
- أن يتم وقع القرض واسترداده بالريال السعودي .
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥٠٪ من رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠٪ من التكلفة الاجمالية للمشروع المقترض له .
- لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة ١٠٪ من رأسمال الصندوق .

ويقوم الصندوق على ضوء نظامه بترتيب المساهمة في تمويل برامج الدول النامية التي تسعى الى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية . ويعطي الصندوق اعتبارا خاصا لدخول المنخفضة والتي عانت من التخلف في البيئة الاقتصادية العالمية وليست لديها الامكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية .

٣ ـ٣ صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي :

تأسس في ١٥ يوليو عام ١٩٧١ ، برأسمال مقرر (مصرح به) قدره ٢٠٠ مليون درهم إمارات ، ورأس المال المدفوع حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ بلغ نحو ٢١٣٢ مليون درهم إمارات .

وتتبلور أغراض الصندوق فيما يلي :

- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية والافريقية والآسيوية والاخرى تدعيما لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات .
- تأسيس أو المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل اغراضه وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في الدولة .
- اصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل أغراضه .
- أستخدام مايتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .
- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .
- القيام بأية أنشطة أو خدمات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراضه .

وتتبلور شروط إقراض الصندوق في الآتي :

- لا يجوز أن تزيد مساهمة الصندوق في أي مشروع على ١٠٪ من رأسمالة ولا على نسبة ٥٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع .

- عدم التمييز بين الدول فيما يختص بشروط الاقراض بالنسبة لكل نوع من المشروعات .
- عدم تفضيل نوع معين من القطاعات أو المشروعات على نوع آخر الا بقدر ما تمثله من أولوية في خطط أو برامج التنمية في الدول المعينة بهدف تحقيق أفضل معدل للتنمية .
- يكون تقديم القروض بشروط ميسرة بالنسبة لسعر الفائدة وأجل السداد مع فترة سماح معقولة .
- يضاف الى سعر الفائدة المقرر في إتفاقية كل قرض نصف بالمائة مقابل المصروفات الادارية ومصروفات تنفيذ الاتفاقية .
- تكون مساهمة الصندوق في رؤوس أموال المشروعات ذات العائد التجاري المناسب خاصة إذا كانت هذه المساهمة ستؤدي الى تشجيع الافراد والمؤسسات على المساهمة في المشروع وبشرط أن يكون المشروع ذات أهمية حيوية للقطاع الذي يمثله وللاقتصاد القومي للدولة المستفيدة .
- يعمد الصندوق الى التنسيق والمشاركة في تمويل المشاريع الكبيرة نسبيا بوجه خاص مع المؤسسات المالية والاقليمية الاخرى ضمانا لنجاح مثل هذه المشروعات .

بلغت قيمة القروض التي حصلت عليها مصر من الصندوق قبل قطع العلاقات ٦٧٫٤٨ مليون دولار امريكي ، وبلغت جملة السحوبات منها ٥٣٫١٤ مليون دولار أمريكي (لمشروعات سماد طلخا فندق عمر الخيام — كهرباء أبو قير — تطوير قناة السويس) .

كما قدم الصندوق لمصر عقب عودة العلاقات وفي نوفمبر ١٩٨٩ قرضا قيمته ٧٥ مليون دولار أمريكي لاستصلاح ١٥٥ ألف فدان غرب منطقة النوبارية ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، وهو قرض دوار (*) وتتلخص شروطه في الآتي :

- الالتزام بدفع مقابل خدمات القرض بواقع ٠٫٢٥٪ عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان مقابل خدمات القرض بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- التعهد بدفع تكاليف إدارة القرض مقدارها ٠٫٥٠٪ عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة .

(*) Revolving Fund Type of Loans .

— دفع ٥ و٠٪ سنويا عن المبلغ الذى لم يتم سحبه من أصل المبلغ الذى صدر بشأنه تعهد بناء على طلب المقترض .

— مدة سداد القرض ١٧ سنة — تضاف اليها فترة سماح مقدارها ٨ سنوات ، ويتم سداد أقساط أصل القرض ومقابل خدمات القرض والتكاليف الاخرى كل ستة أشهر .

٤٠٣ ـ الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية :

تأسس فى ١٩٦٠/١٢/٣١ ، برأسمال مقرر قدره ٢٠٠٠ مليون دينار كويتى ، وقد بلغ رأس المال المدفوع ٩٧٠ مليون دينار كويتى كما بلغت مجموع الموجودات ١٨٩٦ مليون دينار كويتى .

وتتبلور أغراض الصندوق فى مساعدة الدول العربية والدول النامية فى تطوير إقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وقد اتسعت الصلاحيات الممنوحة للصندوق فى مارس ١٩٨١ بحيث أصبحت تشمل حق المساهمة فى رأسمال هيئات التنمية وفى مواردها وفى بعض أنواع المنشآت . وقد اقتصرت عملياته حتى يوليو ١٩٧٤ طبقا لقانون إنشائه على البلاد العربية فقط ، ومنذ ذلك التاريخ تقرر توسيع مجال نشاطه فشمل سائر الدول النامية .

وقد بلغ المجموع التراكمى لقروض الصندوق المقدمة لمصر قبل قطع العلاقات ١٣ ر ٢١٤ مليون دولار أمريكى ، كما قدم الصندوق ثلاثة قروض بعد عودة العلاقات مع مصر بلغت قيمتها الاجمالية ٢٧ مليون دينار كويتى موزعة على مشروعات حماية ساحل رشيد (٧ مليون) ، وتطوير صناعة الأدوية (١٠ مليون) ، وتطوير مصانع شركة الحديد والصلب (١٠ مليون) .

٣ ـ ٥ المصرف العربى للتنمية الأقتصادية فى أفريقيا :

تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، وتوصيات المجلس الاقتصادى فى اجتماعية بتاريخ ٥ ديسمبر من نفس عام (١٩٧٣) أنشىء المصرف كمؤسسة

عربية مالية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام فى المجالين الادارى والمالـــــى ٠

ويبلغ رأسمال المصرف المقرر والمكتتب به نحـو ١٠٤٨ مليون دولار سدد منه نحـــو ١٠٤٥ مليون دولار حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ ، وتبلغ حصة مصر فى رأسمال المصرف ١٣ ر٢ مليـــون دولار وتشارك فى عضوية المصرف ثمانية عشرة دولة عربية ٠

ويهدف المصرف الى دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول الافريقية ودول العالم العربى عن طريق :

- الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية ٠
- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية فى التنمية الافريقية ٠
- الاسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيـا ٠

ولا تتعدى مساهمة المصرف فى أى مشروع نسبة ٥٠٪ من التكلفة الكلية له ، بحيث لا تتجـاوز قيمة القرض ١٥ مليون دولار ، ويمكن أن يصل الحد الاقصى للقروض الى ٨٠٪ من التكلفة الكليـــة فى حالة المشاريع التى لا تزيد تكلفة الواحد منها عن ١٠ ملايين دولار ، ولا يقدم المصرف أى عون للموازنات أو لموازين المدفوعات ٠

ويقدم العون الفنى لدراسات الجدوى الاقتصادية ويعتبر المبلغ الذى يتم صرفه لتمويل دراسة الجدوى جزءا من القرض فى حالة موافقة المصرف على تمويل المشروع المتولد عن الدراســـة ويعتبر منحه مقدمة الى الدول فى حالة عدم اسهام المصرف فى تمويل المشروع ٠

وفى نهاية عام ١٩٨٩ إرتفع اجمالى الموارد المالية للمصرف الى نحـــو ١٥٠٧ مليـــون دولار ٠ وقد تجسد نشاط المصرف فى أفريقيا منذ بدأ عمله (عام ١٩٧٥) فى الاسهام فى تمويل ١٤٢ مشروعا إنمائيا وتقديم ٩ قروض إنمائية و ١٤ عملية خاصة فى أطار العون العاجل للدول الافريقية ،

بالاضافة الى ٤٩ عملية للعون الفنى للدعم المؤسسى ولاعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية للمشروعات الانمائية ٠

وقد بلغت نسبة المسحوبات المتراكمة الى التعهدات المتراكمة فى نهاية عام ١٩٨٩ حوالى ٦٠ر٣٪ ويرجع الانخفاض النسبى الذى شهدته المسحوبات من قروض المصرف خلال الفترة الاخيرة (حوالى ٥١ر٤٪) الى تزايد المتأخرات على الدول المتلقية للعون من جهة والى الصعوبات الناجمة عن تأخير تنفيذ المشروعات الممولة من جهة أخرى ٠

هذا وقد بلغ اجمالى ما استرده المصرف من أقساط القروض نحو ٨ر١٧٢ مليون دولار ، بينما بلغ اجمالى رسوم الالتزام والفوائد المتحصلة نحو ٢ر١٢٢ مليون دولار حتى نهاية ١٩٨٩ ٠

وقد بلغ صافى الدخل المحقق خلال عام ١٩٨٩ نحو ٩٣ مليون دولار نتيجة استثمار الارصدة السائلة للمصرف وحصيلة الفوائد على القروض ، كما بلغت قيمة التحويلات المصادق عليها ٧٢ مليون دولار خصص منها ٥ر٧١ مليون دولار فى شكل قروض لثمانية مشروعات بالاضافة الى قرض ائتمانى واحد ، وخصص مبلغ ٥٥٠ ألف دولار للاسهام فى تمويل عمليتين للعون الفنى ٠

٣ — ٦ الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى :

أنشئت الهيئة فى فبراير ١٩٧٦ كهيئة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية دولية وتتمتع بالاستقلال الادارى والمالى مقرها الخرطوم بموجب اتفاقية أنشاء الهيئة الموقعة من قبل ثلاثة عشرة دولة عربية وأعلن نفاذها فى ٢٢ مارس عام ١٩٧٧ ، ويبلغ رأسمال الهيئة المقرر ١٥٠ مليون دينار كويتى ، وتبلغ حصة جمهورية مصر العربية فى رأس المال ٢ مليون دينار كويتى ، وهى هيئة أنشئت خصوصا لتنمية القطاع الزراعى والمساهمة فى توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الزراعية بكافة الدول العربية ، إلا أنها بدأت فى أستثمار اموالها فى المشروعات الزراعية بالسودان على أن تتوسع بعد ذلك فى باقى الدول العربية ٠

وتهدف الهيئة الى تنمية الموارد الزراعية فى الدول المتعاقدة على أن تراعى فى ذلك بصورة خاصة توفير أكبر قدر من الموارد الغذائية للدول المتعاقدة وزيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى فيما بينهما ، بالاضافة الى المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية .

ويشمل نشاط الهيئة كافة صور الانتاج الزراعى والأعمال المرتبطة به والمتفرعة عنه وبوجه خاص فى المجالات التالية :

- استصلاح الأراضى والانتاج الزراعى النباتى والحيوانى .
- انتاج الاسماك والمراعى والغابات وغيرها من الموارد الزراعية .
- نقل وحفظ وتسويق وتصدير وتصنيع جميع المنتجات والحاصلات الزراعية والحيوانية والسمكية ومستلزمات انتاجها بما فى ذلك المواد والمعدات اللازمة للانتاج الزراعى .
- تنفيذ المشروعات أو الأنشطة الاخرى اللازمة لنشاطها الاستثمارى والانمائى المكملة لذلك النشاط بما فى ذلك مشاريع البنية الاساسية .
- اجراء الابحاث والدراسات الخاصة بالمشروعات المشار اليها أعلاه وما يتطلبه ذلك من اجراء الابحاث والدراسات الخاصة بها .
- تمويل المشروعات المشار اليها أعلاه والمساهمة فى توفير التمويل اللازم لها .

وتمارس الهيئة نشاطها وفقا للاساليب والأسس التجارية المستقرة ضمن مقتضيات السلامة المالية بحيث تتمكن من تحقيق عائد مناسب على مجموع عملياتها . وتقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع المشار اليها أعلاه مباشرة أو بواسطة شركات تنشئها الهيئة أو تساهم فيها . ولها أن تتعاون فى حدود أهدافها مع المنظمات والمؤسسات المالية والاقليمية والوطنية العاملة فى مجال الأستثمار والانماء والهيئات والشركات التى تمارس أنشطة مماثلة أو مرتبطة بهذا وقد بدأت الهيئة بعد عودة مصر الى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٩ فى أكتشاف فرص للأستثمار الزراعى فى مصر ، حيث قام خبراء الهيئة بدراسة الجدوى لمشروع أقامة مجمع زراعى صناعى بمنطقة الصالحية على مساحة نحو عشرة آلاف فدان ، يهدف الى زراعة محاصيل الحبوب الزيتية وانتاج الزيوت النباتية لاحلال الواردات من هذه الزيوت بالانتاج المحلى ، الا أن هذه الدراسة لاتزال فى مراحل البحث من قبل الهيئة والحكومة المصرية .

٣ — ٧ البنك الأسلامى للتنمية بجدة :

يعتبر البنك مؤسسة مالية دولية أنشئت وفقا لمقررات مؤتمر وزراء مالية الدول الأسلامية الذى عقد فى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وتم أفتتاح البنك رسميا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٥ فى أعقاب أجتماع مجلس المحافظين للبنك الذى عقد فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية فى يوليو ١٩٧٥ . وتتضمن أهداف البنك دعم التنمية الاقتصادية والأجتماعية لشعوب الدول الأعضاء بالبنك الأسلامى للتنمية ولكافة المجتمعات الاسلامية وفقا لمبادىء الشريعة الاسلامية .

وتتضمن أنشطة البنك الرئيسية المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع التنموية الانتاجية فى الدول الأعضاء ، بالاضافة الى تقديم المساعدات المالية لهذه الدول فى صور كثيرة لأغراض التنمية الأقتصادية والأجتماعية . كما يقوم البنك بانشاء وادارة صناديق خاصة لأغراض معينة ، وكذلك المساعدة فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة فى السلع الانتاجية ، ويقدم أيضا المساعدة الفنية وتوفير وسائل التدريب للعاملين فى مجالات التنمية بالدول الاعضاء بالبنك ويقوم البنك أيضا بأجراء البحوث اللازمة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى والمالى والمصرفى فى الدول الاعضاء طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

يقدر رأس المال المصرح به للبنك الاسلامى للتنمية بنحو ٢ر٠ مليار دينار أسلامى (أى نحو ٢ر٢ مليار دولار) مقسمة ٢٠٠ الف سهم قيمة كل سهم عشرة الف دينار اسلامى(*) .

ويقدر رأس المال المكتتب فيه حتى نهاية عام ١٩٨٥ بنحو ١ر٩٥٢ مليار دينار اسلامى ويدفع بعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك ، بينما يقدر رأس المال العامل للبنك بما يعادل نحو ٢ر١٥ مليار دولار أمريكى . وقد بلغ عدد الدول الاعضاء فى البنك حتى الان ٤٣ دولة من دول منظمة المؤتمر الاسلامى ومنها جمهورية مصر العربية .

(*) الدينار الاسلامى وحدة حسابية للبنك وهى تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى .

ويقوم البنك بالنشاط التمويلى بأحدى الصور التاليـــة :

- تقديم القروض الحسنة لمشروعات البنية الأســاسية وغيرها من المشروعات ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى . وهذه القروض بدون فوائد ولكن يحصل البنك على رسوم خدمات مقابل النفقـــات الادارية تدفع على أقســاط . وقد بلغ عدد القروض التى وافق عليها البنك ٨٥ قرضا مجمـــوع قيمتها نحو ٥٠٨ مليون دينار أسلامى (أو مايعادل نحو ٥٦٨ مليون دولار تقريبا) .

- المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات الصناعية والزراعيـة ذات العائد المالى المباشر ، وبلغ عددهـا ٥٨ مساهمة مجموع قيمتها ٢٧٥ مليون دينار اسلامى (أى مايقرب من ٣٣٠ مليون دولار امريكى) .

- تمويل المشروعات ذات العائد السريع والمباشـر على أساس المشاركة فى الارباح .

- تقديم المساعدة الفنية للدول الاعضاء لاجراء دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات ، بالاضافـة الى توفير معدات البحوث والتدريب أثناء مراحل تنفيذ المشروع . وبلغت المساعدات الفنيـــة التى قدمها البنك نحو ٧٠ عمليـــة قيمتها ٣٤ مليون دينار أسلامى (أى نحو ٣٨ مليون دولار) .

- تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء من خلال شـراء المواد ذات الصيغة التنموية التى تطلبهـا بعض الدول الاعضاء لاحتياجات عمليات التنمية المتعددة ، ثم أعادة بيعها للدولة العضو المستفيدة مع تيسيرات فى الدفع على أقســاط . وقد بلغ ماقدمه البنك فى هذا المجال نحو ٣٫٤ مليار دينـار اسلامى (أى نحو ٣٫٨ مليار دولار امريكى) . كما قام البنك بأنشاء نظام " ودائع الاســتثمار " لتمويل عمليـات التجارة الخارجيـــة .

٣ ـ ٨ ـ صندوق النقد العربي :

يعتبر صندوق النقد العربي أحدى المؤسسات العربية في مجال المال والنقد وهي تقوم بنشاط شبيه بذلك الذي يقوم به صندوق النقد الدولي ، حيث يعتبر صندوق النقد العربي مؤسسة عربية تعاونية يساهم فيه كافة الدول العربية ويقدر رأس مال الصندوق المحدد بـ ٢ر٤ مليار دولار ، وقد أنشأته الدول العربية من خلال مساهماتها في رأس المال بهدف مواجهة الظروف الاقتصادية في تلك الدول . ويعمل الصندوق وفقا لقوانين ولوائح محكمة يتم من خلالها تسيير الاعمال المصرفية المالية للصندوق . ويضم الصندوق مجموعة من الخبراء يقومون بتجديد الاجراءات الاصلاحية المناسبة التي قد تواجه الدول العربية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لعمليات الاصلاح الاقتصادي للهياكل الاقتصادية العربية والناتجة عن العجز في الميزان التجاري وموازين المدفوعات لبعض الدول العربية .

ويقدم الصندوق أنواع مختلفة وعديدة من القروض تتناسب مع الظروف والمستجدات على الساحة العربية والقروض من هذه القروض ، فهناك القرض التعويضي القوري ، وهناك قروض ممتدة لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، وهناك قروض تلقائية ترتبط بحصة الدولة المقترضة بالصندوق . ويهتم الصندوق اساسا ببرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بهدف التغلب على العجز في موازين مدفوعاتها .

لقد تأسس الصندوق في أبريل عام ١٩٧٦ بناءا على رغبة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لأرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يهدف الى دفع عجلة التنمية في أقتصاديات الدول الاعضاء ، وقد تضمنت أهداف الصندوق مايلي :

- تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء .
- أستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية .
- أرساء السياسات واساليب التعاون العربي .
- أبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الاعضاء .
- تطوير الاسواق المالية العربية .
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية الى أنشاء عملة عربية موحدة .

- تنسيق مواقف الدول الأعضاء فى مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بما يدعم حركة المبادلات التجارية .

هذا وقد قام الصندوق بتقديم قروض للدول الاعضاء (*) بلغت خلال عام ١٩٨٩ نحو ٧ر٧٣ مليون دينار عربى حسابى ، تم السحب منها فى حدود ٨ر٤٤ مليون دينار عربى حسابى . وقد حصلت مصر من هذه القروض على قرض تلقائى قيمته ٢٥ر٥ مليون دينار عربى تم سحبه بالكامل خلال عام ١٩٨٩ . كما لم تتضمن هذه القروض مبلغ ٥ر١٣ مليون دينار عربى خصصت لمصر وموريتانيا فى نهاية عام ١٩٨٩ وسوف يتم السحب منها اعتبارا من أول عام ١٩٩٠ .

وتعتبر مصر من الدول المؤسسة للصندوق وتصل حصة مصر الى نحو ٣٢ مليون دينار عربى حسابى . وقد عقدت مصر اتفاقية مع صندوق النقد العربى فى أوائل عام ١٩٩٠ تحصل بمقتضاها على قرض تعويضى فورى قيمته ٢ر٢٦ مليون دولار أمريكى بفائدة ميسرة ٧٥ر٥٪ على ثلاث سنوات منها ١٨ شهر فترة سماح وذلك بهدف المساهمة فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر . ومن حق مصر التقدم بطلب قرض ممتد من الصندوق تصل قيمته الى ١٣٠ مليون دولار أمريكى مرتبط ببرامج الاصلاح الاقتصادى على أن يخضع هذا الطلب الى دراسة من الصندوق وفقا للمعايير الخاصة فى هذا الشأن وفى ضوء موارد الصندوق واحتياجات اعضائه من الدول العربية الاخرى .

(*) الدول التى حصلت على قروض خلال عام ١٩٨٩ هى الاردن ومصر والجزائر والعراق وسوريا والمغرب واليمن الجنوبى .

وتعتبر اتفاقية القرض الاخيرة هى الاتفاقية الرابعة التى توقعها مصر مع صندوق النقد العربى ، حيث قدم الصندوق لمصر قبل ذلك ثلاث قروض ، وتصل جملة هذه القروض الاربعة نحو ٦٥ر٥ مليون دولار امريكى ، أى ما يعادل نحو ٨٥٪ من حصة مصر برأسمال الصندوق وقد خصصت هذه القروض جميعها لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات وتدعيم جهود الدولة فى مجال الاصلاح الاقتصادى .

وهناك مؤشرات تؤيد الاتجاه نحو أنشاء مؤسسة جديدة لتمويل التجارة العربية تستهدف المساهمة فى الحد من مشاكل موازين التجارة والمدفوعات العربية ، وتحسين ظروف التبادل التجارى بين الدول العربية بغرض تنمية هذا التبادل البينى وزيادة حصيلة الصادرات العربية . ويقدر رأس مال المؤسسة المقترحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار امريكى ، يساهم فيها صندوق النقد العربى بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، والباقى مساهمات من الدول والصناديق والمصارف العربية . وقد تم حتى الان تغطية نحو ٤٠٠ مليون دولار امريكى من رأس المال المقترح للمؤسسة ومن المتوقع البدء فورا فى الاعلان عنها . وسوف تساهم اهداف هذه المؤسسة فى تكملة الاهداف التى من أجلها أنشاءات مؤسسة ضمان الاستثمار العربى . ومن المتوقع أن يقوم برنامج تنمية وتمويل التجارة العربية بتوفير التمويل اللازم لتنشيط التجارة البينية العربية كأحد الاهداف المشتركة للمؤسستين .

الفصل الرابع : تطور حجم القروض التى قدمتها صناديق التمويل العربية وتوزيعها القطاعى والجغرافى ونصيب مصر منها :

مقدمة :

بدأ النشاط التمويلى لمؤسسات التمويل العربية ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، منذ الستينات مع بداية نشاط الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى عام ١٩٦٢ وأستمر بمفرده حتى عام ١٩٧٣ . حيث بدأ العالم العربى يشهد فائضا ملموسا فى رأس المال كنتيجة مباشرة لارتفاع اسعار البترول ، وقد انعكس ذلك على معدل نمو الدخل القومى فى البلاد العربية البترولية . وكان من نتائج ذلك ظهور عدد من المؤسسات التمويلية القطرية والقومية ، التى تستهدف بالدرجة الاولى تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول العربية ، بالاضافة الى تقديم القروض الى بعض البلاد الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ذات العلاقات المتميزة مع العالم العربى . وقد بلغ حجم الاقراض الكلى المقدم من الصناديق العربية نحو ٣٤٣ مليون دولار امريكى خلال الفترة (١٩٦٢ — ١٩٧٢) ، أرتفع الى نحو ٢٨ر٢ مليار دولار فى عام ١٩٨١ ، ثم أخذ فى التناقص التدريجى الى نحو ٥ر١ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ . وقد بلغ الحجم الكلى للقروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية خلال الفترة (٦٢/١٩٧٣) وحتى عام ١٩٨٩ نحو ٢٩ر٠ مليار دولار امريكى موزعه بنسبة ٥٥ ٪ للدول العربية ، ٢٦ ٪ للدول الآسيوية ، ونحو ١٨ ٪ للدول الافريقية ، ونحو ٢ ٪ لكل من دول امريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . وقد بلغ نصيب مصر نحو ٢ر١ مليار دولار امريكى اى مايعادل نحو ١ر٤ ٪ من اجمالى حجم القروض المقدمة من الصناديق العربية حتى عام ١٩٨٩ ، بينما حصلت الدول العربية مجتمعة على نحو ٧ر١٥ مليار دولار ، وحصلت الدول الاسيوية على نحو ٥ر٧ مليار دولار فى حين حصلت الدول الافريقية على نحو ٥ر١ مليار دولار أمريكى .

٤ ـ ١ تطور حجم الاقراض من مؤسسات التمويل العربية :

بدأ النشاط التمويلى لمؤسسات وصناديق التمويل العربية منذ عام ١٩٦٢ ، وقد أمكن تقسيم الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٩ الى اربعة فترات متميزة ، وذلك على النحو التالى :

أ ـ الفترة الاولى : ١٩٦٢ ـ ١٩٧٣ :

تميزت هذه الفترة بأنفراد الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بالنشاط التمويلى على الساحة العربية ، وكان نشاطه قاصرا على تقديم القروض للدول العربية فقط ، وقد بلغ حجم نشاطه حتى نهاية الفترة اى فى عام ١٩٧٣ نحو ٣٤٣ مليون دولار امريكى .

ب ـ الفترة الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ :

شهدت هذه الفترة دخول عدد من مؤسسات التمويل العربية الى ساحة النشاط التمويلى ، ففى عام ١٩٧٤ بدأ نشاط كل من الصندوق العراقى ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى وصندوق أبو ظبى للأنماء الاقتصادى العربى . وقد بلغت القروض المقدمة من تلك الصناديق مجتمعه نحو ٣٤٨ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٧٤ ، وبلغت مساهمة الصندوق الكويتى نحو ٤٠٪ منها . وبدأ نشاط الصندوق السعودى للتنمية فى عام ١٩٧٥ بمساهمة بلغت ٣٣٪ من جملة نشاط المؤسسات التمويلية والبالغ نحو ٤٨٨ مليون دولار امريكى، كما بلغت مساهمة الصندوق الكويتى نحو ٣٩٪ وأحتفظ بالنصيب الاكبر للتدفقات المالية . ومع بداية عام ١٩٧٦ أُضيف الى المؤسسات التمويلية العربية " صندوق الابك للتنمية الدولية "، وقد ارتفع الحجم الكلى للقروض الى نحو ١٫٤ مليار دولار امريكى ساهم الصندوق السعودى بنحو ٤٣٣ مليون دولار امريكى والصندوق العربى بنحو ٣٣٢ مليون دولار ، والصندوق الكويتى بنحو ٣١٩ مليون دولار من جملة القروض المقدمه فى ذلك العام . وقد تميزت هذه الفترة بقفزات فى معدل نمو الحجم الكلى للقروض الذى ارتفع من نحو ٣٤٨ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٧٤ الى نحو ١٫٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ ،

كما يتبين من الجدول (٤ ـ ١) ، وقد يرجع ذلك الى الارتفاع المتلاحق فى اسعار البتـــــرول واثره على عوائد الدول العربيـة البترولية المساهمة فى رأس مال الصناديق العربية وحصول هذه الدول على فوائض نقدية من عوائد البترول عقب حرب عام ١٩٧٣ .

جـ ـ الفترة الثالثة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ :

تميزت هذه الفترة باستقرار كبير فى النشاط التمويلى للمؤسسات العربية التمويليـــــة . حيث بدأ نشاط البنك الاسلامى فى عام ١٩٧٧ ، وقد إتسمت هذه الفترة باتساع دائرة نشاطهـــا ليشمل معظم الدول العربية فيما عدا مصر بسبب المقاطعة العربية وفقا لقرارات قمة بغداد ، وقد امتدت فترة مقاطعة مصر من ١٩٧٩ الى ١٩٨٥ . كما شملت القروض المقدمة من الصناديق العربية كل من الدول الاسيوية والافريقية ودول امريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . وقد تراوحت جملـــة القروض المقدمة مابين ١ر٢مليار دولار فى عام ١٩٧٧ ، الى ٨ر٢ مليار دولار فى عـــام ١٩٨١ . وهنا تجدر الاشارة الى إعتماد قرار التمويل من المؤسسات التمويلية العربية على الاوضـــــاع السياسية فيما بين الدول العربية وليس على الجوانب الاقتصادية لاستثمار تلك الاموال العربيـــة . فقد إتجهت رؤوس الاموال العربية فى صورة قروض أو مشاركة فى استثمارات ورؤوس اموال المشروعات الى خارج المنطقة العربية فى فترة المقاطعة العربية لمصر ، واستثمرت وتدفقت تلك الامـــوال الى دول آسيا وافريقيا والى دول اوربا الغربية بسبب عناصر الضمان والامان لرؤوس الاموال فى اوربا الغربية والتأثيرات السياسية لهذه الاموال على دول افريقيا وآسيا . وتقلصـــت التدفقات المالية العربيـة الموجهة الى الدول العربية وخاصة مصر بسبب المشـــــكلات السياسية من جهة ، وعدم وجود تكامل اقتصادى فيما بين الدول العربية الغنية (الـدول البترولية) والدول العربية الفقيرة (وهى الدول التى تمتلك موارد طبيعية زراعيـــــة) الامر الذى ادى الى تفاقم مشكلات الغذاء على مستوى الوطن العربـــى .

د ـ الفترة الرابعة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩ :

توقف نشاط الصندوق العراقى مع نهاية عام ١٩٨٢ كما شهدت هذه الفترة تقلصا كبيرا فـــى

الحجم الكلى لنشاط المؤسسات التمويلية العربية ، حيث انخفض من ٢٫٨ مليار دولار امريكى فى عام ١٩٨١ الى نحو ٢٫٦ مليار دولار امريكى فى العام الاول من هذه الفترة (١٩٨٢) ، واستمر الانخفاض المتتالى على مدى السنوات التالية لها . ويجب الاشارة الى أن الصندوق العراقى الذى توقف فى عام ١٩٨٢ لم يعاود نشاطه حتى الان . كما أستمر تقلص النشاط التمويلى للصناديق العربية حتى عام ١٩٨٨ ، حيث بلغ نحو ١٫٥ مليار دولار امريكى ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى فى عام ١٩٨٩ ، حيث بلغ الحجم الكلى للنشاط التمويلى نحو ٢٫٠ مليار دولار كما هو موضح بالجدول (٤ - ١) . ومن المرجح أن يكون سبب انكماش حجم النشاط التمويلى للصناديق العربية راجعا الى انخفاض الاسعار العالمية للبترول ، والى الحرب بين العراق وايران وما ترتب عليها من آثار اقتصادية تمثلت فى ازدياد اعباء الانفاق العسكرى الذى ساهمت فيه معظم دول الخليج المصدرة للبترول ، هذا بالاضافة الى بداية ظهور عجز فى احتياطيات الدول العربية البترولية مع بداية فترة الثمانينات ، الامر الذى ادى الى توقف خطط التنمية بهذه الدول واعادة النظر فى التدفقات المالية المخصصة لعمليات التنمية خارج نطاق الدول العربية البترولية .

كما قد يرجع الانخفاض الكبير فى حجم القروض المقدمة من صناديق التمويل العربية بعد عام ١٩٨٢ الى الانكماش الاقتصادى على ساحة التجارة الدولية للبترول وانخفاض ايرادات النفط لدول البترول لانخفاض اسعار البترول فى السوق الدولية ، الامر الذى ترتب عليه تقلص الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية ، واعادة النظر فى خطط التنمية لدول الخليج البترولية . وقد انخفضت مساهمة الصندوق السعودى والصندوق الكويتى فى حجم القروض الاجمالية الممنوحة للدول العربية والافريقية على حد سواء ، بينما ارتفعت نسبة مساهمة البنك الاسلامى بشكل كبير ، وهو الذى يقدم قروض للاقطار الاسلامية بالدرجة الاولى ، كما أن نصيب الصندوق العربى قد إرتفع بشكل ملحوظ باعتباره المؤسسة التمويلية القومية العربية فى الوطن العربى .

وجدير بالملاحظة أنه صاحب فترة ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الصناعية والوسيطة ، وفي نفس الوقت انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة من دول العالم الثالث ومنها الاقطار العربية وبصفة خاصة البترول مما ترتب عليه الانخفاض الكبير في التمويل ، مع أن تلك الفترة زادت فيها احتياجات التنمية في الاقطار العربية بشكل كبير مما أثر سلبا على تكلفة التنمية وارتفاع متطلباتها المالية .

وبحلول عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ بدأ الانتعاش مرة اخرى في عمليات التمويل فقد بلغ حجم القروض الممنوحة من صناديق التمويل نحو ٣٥٢١ مليون دولار . قدم البنك الاسلامي منها ١٣٠٢ مليون دولار بنسبة ٩ر٣٦٪ ، والصندوق العربي ٩٢٩ مليون دولار بنسبة ٣ر٢٦ ٪ والصندوق الكويتي ٦١١ مليون دولار بنسبة ٣ر١٧ ٪ أي أن هذه الصناديق الثلاثة أسهمت بحوالي ٥ر٨٠٪ من اجمالي القروض المقدمة ، وكانت مساهمة باقي صناديق التمويل العربية نحو ٥ر١٩ ٪ تقريبا . ويلاحظ انخفاض مساهمة الصندوق السعودي وصندوق أبو ظبي ومنظمة الاوبك بشكل كبير .

وكان البنك الاسلامي خلال الفترة ٨٣/١٩٨٩ من أكثر صناديق التمويل تقديما للقروض تلاه الصندوق الكويتي ثم الصندوق السعودي ثم الصندوق العربي حيث بلغ حجم القروض نحو ٧٢٨٧ ، ٥٩٥٤ ، ٥٥٦٢ ، ٣٨٦٧ مليون دولار لهذه المؤسسات على الترتيب ، وبما نسبته ٥ر٧٨٪ من جملة القروض المقدمة والتي بلغت ٢٨٨٧٠ مليون دولار أمريكي .

جدول (٤ــ١) تطور حجم النشاط التمويلي للصناديق العربية
خلال الفترة ٦٢/١٩٧٣ ــ ١٩٨٩ بالمليون دولار امريكي

السنوات	البنك الاسلامي	صندوق ابو ظبي	صندوق الاوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العراقي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي ( )	المصرف العربي	المجموع الكلي
٦٢/٧٣	—	—	—	—	—	—	٣٤٣	—	٣٤٣
١٩٧٤	—	٦٤	—	—	٣٠	١١٥	١٣٩	—	٣٤٨
١٩٧٥	—	٤٤	—	٢٨٣	—	١٩٣	٣٢٧	—	٨٤٨
١٩٧٦	—	١٦٤	٤٣	٤٣٣	١٥	٣٣٢	٣١٩	٧٩	١٣٨٤
١٩٧٧	١١٩	١٣٩	٢٤٣	٧٧٠	٢٦	٣٦٣	٤١١	٧٧	٢١٤٨
١٩٧٨	١٨٩	٢١٦	١٥٥	٥٦٢	١٠١	—	٢٠٠	٦٧	١٤٩٩
١٩٧٩	٤٩٩	١٤٥	٢١٣	٤٤٧	٤٠٦	٧٠	٣٥٤	٢٠	٢١٥٤
١٩٨٠	٤٧٥	١٠١	٢٥١	٣٣٢	٧٤٣	١١٢	٢٦٩	٨١	٢٣٦٣
١٩٨١	٦٤٩	٧٠	٤٠١	٣٤٩	٣٧٣	١٤٨	٧٤١	٧٠	٢٨٠١
١٩٨٢	٥٢٠	٦٦	٣٢٤	٦١١	٣٨	٢٣٣	٧٦٣	٨٠	٢٦٣٤
١٩٨٣	٥٧١	٢٦	٢١٣	٣٧٢	—	٣١٠	٣٩٠	٦٧	١٩٤٩
١٩٨٤	٨٣٧	٢٩	٩٤	٣٥٢	—	٢٨٣	٢٥٣	٦٨	١٩١٥
١٩٨٥	٦٧٢	١٧	٥٢	٣٧٢	—	١٧٦	٢١٤	٧١	١٥٧٤
١٩٨٦	٧٢٥	١٥	٨٨	٢٦٤	—	٣٦١	٣١٨	٦٢	١٨٣٢
١٩٨٧	٧٠٨	—	١٠٢	١٧١	—	٢٤١	٣٠٤	٢٩	١٥٥٥
١٩٨٨	٦٢٥	١٨	١٠٥	٦٤	—	٤٠٣	٢٧٧	٥١	١٥٤٣
١٩٨٩	٦٩٧	٨٦	٩٤	١٨٢	—	٥٢٦	٣٣٤	٦٩	١٩٨٨
المجموع الكلي	٧٢٨٧	١١٩٩	٢٣٧٦	٥٥٦٢	١٧٣٣	٣٨٦٧	٥٩٥٤	٨٩٣	٢٨٨٧٠
٪	٢٥ر٢	٤ر٢	٨ر٢	١٩ر٣	٦ر٠	١٣ر٤	٢٠ر٦	٣ر١	١٠٠ ٪

المصدر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ــ العمليات التمويلية
في ١٩٨٩/١٢/٣١ . الكويت ، يناير ١٩٩٠ .

٤-٢ - التوزيع الجغرافى لنشاط المؤسسات التمويلية العربية :

قدمت مؤسسات التمويل العربية وما زالت تقدم قروضا الى كل من الدول العربية والدول الاسيوية وبعض الدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . ويرجح أن القروض المقدمة لدول غير عربية انما يرجع الى رغبة الدول العربية فى تأكيد موقفها السياسى الداعم للقضايا العربية بصفة عامة وقضية فلسطين بصفة خاصة ، وقد اتخذت الدول العربية قرارا بذلك فى أحد مؤتمرات القمة العربية . لكن مايزال الجزء الاكبر من حجم القروض الكلية التى تمنحها مؤسسات التمويل العربية موجها فى المقام الاول الى الدول العربية. فقد بلغ نصيب الدول العربية مجتمعه نحو ١٠٠ ٪ فى الفترة(١٩٦٢ - ١٩٧٣) ، وتراوح من ٩١ ٪ الى ٥٥ ٪ من بداية الى نهاية الفترة الثانية(١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، وأستمر فى التناقص من بداية الى نهاية الفترة الثالثة(١٩٧٧ - ١٩٨١) فبلغ فى عام ١٩٧٧ نحو ٥٧ ٪ وبلغ فى عام ١٩٨١ نحو ٤٠ ٪ ، كما تراوح بين ٤٠ ٪ و ٧٢ ٪ فى الفترة الرابعة(١٩٨٢ - ١٩٨٩) . ويجب الاشارة الى أن مصر لم تتعامل مع الصناديق العربية خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٥) . كما يتضح من الجدوليين (٤-٢) ، (٤-٣) .

وقد بلغت القروض الموجهه الى دول افريقيا نحو ١٧٫٨ ٪ من جملة القروض على مدى الفترة ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٩ وتراوحت بين ١٫٨ ٪ الى ١٢٫١ ٪ فى الفترة (٧٤ - ١٩٧٦) ونحو ٩٫٦ ٪ الى ٣٤٫١ ٪ فى الفترة(٧٧ - ١٩٨١) ، كما تراوحت بين ١٠٫٥ ٪ الى ٢٩٫٩ ٪ فى الفترة(١٩٨٢/١٩٨٩) ويجب الاشارة الى أن الدول الافريقية لم تكن ضمن نشاط مؤسسات التمويل العربية خلال الفترة(٦٢ - ١٩٧٤) وكذلك كل من دول آسيا ودول امريكا اللاتينية .

وفى نفس الفترات السابقة بلغت القروض الموجهه الى دول آسيا نحو ٦٫٨ ٪ الى ٣١٫٨ ٪ فى الفترة الثانية ، وحوالى ١٧ ٪ الى ٣٦٫٩ ٪ فى الفترة الثالثة ، ونحو ١٢٫٤ ٪ الى ٣٣٫٥ ٪ فى الفترة الاخيرة . كما بلغت جملة القروض الموجهه الى دول آسيا نحو ٧٫٥ مليار دولار امريكى كمجموع للفترة(٦٢-١٩٨٩) او مايعادل نحو ٢٥٫٩ ٪ من جملة الاقراض الخاص بمؤسسات التمويل العربية خلال تلك الفترة والبالغ نحو ٢٨٫٨ مليار دولار امريكى .

أما أمريكا اللاتينيـة وقبرص ومالطه فنصيبهـا منخفض نسبيا ، ويلاحظ أن الصناديق العربيـة توجـه جانب هام يعادل أكثر من ٢٥ ٪ من قروضها الى الدول الاسيوية ، وأن حوالـى ١٩ ٪ يوجـه الى الدول الافريقيـة ، بينما يوجه نحو ٥٥ ٪ للاقطار العربيـة . وهنا يجب التنويه الـى أن نحو ٤٥ ٪ من القروض توجه لدول غير عربيـة ، فهل تلك الدول الاسيوية والافريقيـة تولـى رعاية مناسبة فى تعاملهـا التجارى والاقتصادى للاقطار العربيـة ، أم أن العمليـة تسير فى اتجاه واحد أى دعم عربى للاقتصاد الافريقى والاقتصاد الاسيوى دون مساندة ودعم للاقتصاديات العربيـة . وتشير الدلائل الى أن العملية تسير فى اتجاه واحد ، ويمكن القول أن العالم العربى قد فقد موارد مالية على مدار خمسة عشر سنة تقدر بنحو ١٢٫٥ مليار دولار امريكى ، كان الاقتصاد العربـى أولى واحق بها حيث أن تلك المواد المالية تعتبر أداة فعالة فى اغراض التنمية الاقتصادية العربية .

واذا كان الهدف سياسـيا بالدرجة الاولى ، فان كثيرا من الاقطار الافريقية أعادت علاقاتهـا بأسرائيل ، وكذلك فان الدول الاسيوية لاتأخذ مواقف سياسية قويـة ضد اسرائيل ، ورغم ذلك فـأن الدعم الاقتصادى مستمر لهذه الاقطار على الرغم من عدم تأييد تلك الاقطار للقضايا العربيـة ، فهـل يعاد النظر فى سياسـة صناديق التمويل العربيـة وتكتفـى بدعم الاقطار العربية ؟ سؤال يصعـب الاجابة عليه فى ظل الظروف الحالية والعلاقات الاقتصادية الدوليـة المعقـدة ، ومـع ذلـك فـإن تحقيق هذه الغاية أمر هام . فالدول العربيـة أولى من الدول غير العربية بما يقـدم من قـروض وتيسيرات مالية وفنيـة تندرج تحت نشاط صناديق التمويل العربية ، خاصة وأن العالـم حاليا يتشكل فى صورة تكتلات اقتصادية إقليمية يلعب فيهـا رأس المال والتمويل اللازم للتنميـة دورا هاما وفعالا الى جانب التجارة الدوليـة ، ولذا يجب أن تكون حركة رؤوس الاموال فى صـورة قروض أو تسهيلات إئتمانية داخل نطاق الوطـن العربى ، ويمكن حدوث ذلك فى حالة اعـادة الثقة فيما بيـن الانظمـة العربيـة والتأكيد على المصالح الاقتصادية المشتركة للوطن العربى وليست التوجيهات السياسـية الوقتيـة للنظم العربيـة .

جدول (٤ ـ ٢) توزيع حجم الاقراض الكلى للمؤسسات التمويلية العربية تبعا للمناطق الجغرافية فى الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٩

" بالمليون دولار امريكى "

السنوات	الدول العربية	الدول الافريقية	الدول الاسيوية	دول امريكا اللاتينية	قبرص ومالطه	المجموع الكلى
٦٢ـ١٩٧٣	٣٤٣	—	—	—	—	٣٤٣
١٩٧٤	٣١٨	—	٣٠	—	—	٣٤٨
١٩٧٥	٦٢١	٦٩	١٥٨	—	—	٨٤٧
١٩٧٦	٧٦٢	١٨٢	٤٤٠	—	—	١٣٨٤
١٩٧٧	١٢٢٧	٣٥٣	٤٨٨	٧٦	٤	٢١٤٨
١٩٧٨	٨٤٨	٣٤١	٢٥٤	١٤	٣٢	١٤٩٠
١٩٧٩	١٢٤٦	٢٠٦	٦١٦	٨٢	٥	٢١٥٤
١٩٨٠	٩٢٧	٨٠٥	٥٥٩	٦٤	٩	٢٣٦٣
١٩٨١	١١١٤	٥٨٩	١٠٣٣	٦٤	—	٢٨٠١
١٩٨٢	١٠٦٣	٧٨٧	٧٥٧	١٥	١٢	٢٦٣٤
١٩٨٣	٩٥٩	٣٠٠	٦٤٩	٣٣	٨	١٩٤٩
١٩٨٤	١٠١٠	٣٦٤	٥٢١	١١	١٠	١٩١٥
١٩٨٥	٨١٨	٢١٠	٥٢٨	٦	١١	١٥٧٤
١٩٨٦	١١٨٧	١٨٦	٤٤٢	٤	١٤	١٨٣٢
١٩٨٧	٩٠٨	١٦٤	٤٣٤	٩	١١	١٥٥٥
١٩٨٨	٩٤٠	٢٤٨	٣٢٤	٧	٢٥	١٥٤٣
١٩٨٩	١٤٢٨	٣٠٥	٢٤٦	٩٠	—	١٩٨٨
اجمالى	١٥٧١٨	٥١٣٦	٧٤٨١	٣٩٥	١٤٠	٢٨٨٧٠

المصدر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ـ الكويت

العمليات التمويلية ـ خلاصة تجميعية ـ اعداد متفرقة حتى عام ١٩٨٩ .

جدول (٤ ـ ٣) التوزيع النسبي لحجم الاقراض الكلي لمؤسسات التمويل العربية تبعا للمناطق الجغرافية في الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٨٩

(نسبة مئوية ٪)

السنوات	الدول العربية	الدول الافريقية	الدول الآسيوية	دول امريكا اللاتينية	قبرص ومالطة	مجموع كلي
١٩٦٢ـ٧٣	١٠٠	—	—	—	—	١٠٠
١٩٧٤	٩١ر٤	—	٨ر٦	—	—	١٠٠
١٩٧٥	٧٣ر٣	٨ر١	١٨ر٦	—	—	١٠٠
١٩٧٦	٥٥ر١	١٣ر١	٣١ر٨	—	—	١٠٠
١٩٧٧	٥٧ر١	١٦ر٤	٢٣ر٠	٣ر٥	٠ر٢	١٠٠
١٩٧٨	٥٦ر٩	٢٢ر٩	١٧ر٠	١ر١	٢ر١	١٠٠
١٩٧٩	٥٧ر٨	٩ر٦	٢٨ر٦	٣ر٨	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٩ر٢	٣٤ر١	٢٣ر٧	٢ر٧	٠ر٣	١٠٠
١٩٨١	٣٩ر٨	٢١ر٠	٣٦ر٩	٢ر٣	—	١٠٠
١٩٨٢	٤٠ر٤	٢٩ر٩	٢٨ر٧	٠ر٦	٠ر٥	١٠٠
١٩٨٣	٤٩ر٢	١٥ر٤	٣٣ر٣	١ر٧	٠ر٤	١٠٠
١٩٨٤	٥٢ر٧	١٩	٢٧ر٢	٠ر٦	٠ر٥	١٠٠
١٩٨٥	٥٢ر٠	١٣ر٣	٣٣ر٥	٠ر٥	٠ر٧	١٠٠
١٩٨٦	٦٤ر٨	١٠ر١	٢٤ر١	٠ر٢	٠ر٨	١٠٠
١٩٨٧	٥٨ر٤	١٢ر٥	٢٧ر٩	٠ر٦	٠ر٧	١٠٠
١٩٨٨	٦٠ر٩	١٦ر١	٢١ر٠	٠ر٥	١ر٦	١٠٠
١٩٨٩	٧١ر٨	١٥ر٣	١٢ر٤	٠ر٥	—	١٠٠
جملة	٥٤ر٥	١٧ر٨	٢٥ر٩	١ر٤	٠ر٤	١٠٠

المصدر : حسبت بناء على بيانات الجدول (٤ ـ ٢) .

٤ ـ ٣ ـ التوزيع القطاعى للنشاط التمويلى للصناديق العربيـــة :

تقوم صناديق ومؤسسات التمويل العربيـة بتوجيه قروضهـا الى كافة الانشطة الاقتصادية تقريبا ، ومع ذلك فقد تختلف الاهميـة النسبية من قطاع لآخـر . فعلى مدار الفترة من ١٩٧٣/٦٢ الـــى نهاية عام ١٩٨٩ إحتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبـة الاولى حيث وجهت اليه نحو ٣ر١٤٠٨ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة نحو ٩ر٢٧ ٪ من جملة القروض التى قدمتها الصناديق العربيـة .

وجاء قطاع النقل والمواصـلات فى المرتبـة الثانيـة حيث خصص له نحو ٩ر٦٣٥٧ مليون دولار امريكـى ، أى بنسبة ٣٢ ٪ من جملة قروض الصناديق العربيـة ، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانيـــة حيث خصص له نحو ٧ر١٨٩٠ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ١٨ ٪ فقط، ثم قطاع الصناعة والتعدين، حيث خصص له نحو ٥٠٢٦ مليون دولار ، أى بنسبة ٤ر١٧ ٪ ، ثم قطاع المياه والمجارى الذى خصص له ٣ر١٥٥٤ مليون دولار ، أى بنسبة ٤ر٥ ٪ ، والقطاعات والانشطة الاخرى(*) والتى بلغ نسبة ما وجـه اليها نحو ٣ر٩ ٪ من جهة القروض للصناديق العربية كما هو مبين فى الجدول رقم (٤ ـ ٤) .

وبالنظرة التحليليـة للتوزيع القطاعى للقروض المقدمـة من صناديق التمويل العربيـة يتضـح أن قطاع الزراعـة والثروة الحيوانيـة يأتى فى المرتبـة الثالثة وقطاع الصناعـة والتعدين يأتى فى المرتبـة الرابعـة ، أى أن أهم قطاعيـن انتاجيين لايأتيـان فى المقدمـة ، بينما قطاع الطاقـة والكهربـاء يأتى فى المقدمـة ويليه قطاع النقل والمواصـلات ، وهذا يعنى عـدم إعطـاء قطاعى الزراعـــة والصناعة الرعايـة التى تتناسب مع اهميتهمـا ، فالاقتصاد يجب أن يعتمد على القطاعات السـلعية والانتاجية وخاصة الزراعة بالدرجة الاولـى ، كما أن التنميـة تتطلب الأسـراع بمعدلات نمو هـــذا القطـــاع .

لذلك فان الامر يستدعى إعادة النظر فى حجم القروض الموجهة للقطاع الزراعـى ، وان قطـــاع الزراعة والثروة الحيوانيـة يتطلب مزيدا من الاهتمـام وأعطـاء الدعم المناسبة لجهود التنمية والتطـور حتى يستطيع مواجه طلب الغذاء المتزايد للسكان العرب ، وحتى ينخفض حجم الاستيراد من الخـارج مما يخفف الضغط على موازيـن المدفوعات العربية ويخرج العرب من دائرة التهديد بنقص الغذاء ونقـص والامدادات العالميـة منه ، وتجنب الارتفاعات المفاجئة لاسعار الغذاء فى الاسواق الدوليـة .

(*) تشمل الصحة والتعليم والتدريب والاسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعـات .

ويشير التوزيع السنوى لحجم التمويل حسب مؤسسات التنمية الى أن البنك الاسلامى (الذى بدأ نشاطه عام ١٩٧٦) يعتبر أكبر مؤسسة تنموية قدمت قروضا ، حيث بلغ حجم قروضها ٦٨ر٧٢٨٦ مليون دولار فى نهاية ١٩٨٩ بنسبة ٢ر٢٥ ٪ من جملة ماقدمته المؤسسات وصناديق التنمية العربية .

ويلى البنك الاسلامى الصندوق الكويتى حيث قدم نحو ٩ر٥٩٥٣ مليون دولار بنسبة ٦ر٢٠ ٪ يليه الصندوق السعودى حيث قدم نحو ٤ر٥٥٦٢ مليون دولار بنسبة ٣ر١٩ ٪ ويأتى فى الترتيب الرابع الصندوق العربى بحوالى ٧ر٣٨٦٦ مليون دولار وبنسبة ٤ر١٣ ٪ ، ثم فى الترتيب الخامس صندوق الاوبك حيث بلغت قيمة ماقدمه نحو ٥ر٢٣٧٥ مليون دولار بنسبة ٢ر٨٪ من جملة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية ، ثم الصندوق العراقى بنحو ١٧٢٣ مليون دولار بنسبة ٦ ٪ ، ثم صندوق أبو ظبى بنحو ٦ر١١٩٨ مليون دولار وبنسبة ٢ر٤ ٪ ، واخيرا المصرف العربى بنحو ٦ر٨٩٢ مليون دولار بنسبة ١ر٣ ٪ .

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى للعمليات التمويلية حسب المؤسسات المانحة حتى نهاية ١٩٨٩ فتوضح المؤشرات الى أختلاف حجم القروض الموجهه من مؤسسات التمويل وأهميتها من مؤسسة لاخرى ، وتختلف أيضا هذه المؤسسات من حيث القطاعات التى توجه لها دعمها المالى فيلاحظ خلال الفترة (١٩٧٣/٦٢ ـ ١٩٨٩) مايلى :

- بلغ حجم القروض التى قدمها البنك الاسلامى للتنمية نحو ٧ر٧٢٨٦ مليون دولار امريكى موزعه على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، حيث كان المخصص للطاقة والكهرباء نحو ٨ر٤٥ ٪ والصناعة نحو ١ر٣٤ ٪ ، والزراعة والثروة الحيوانية نحو ٨ر٩ ٪ ، النقل والمواصلات نحو ٢ر٥ ٪ والمياه والمجارى ٧ر١ ٪ ونحو ٣ر٣ ٪ من اجمالى القروض المتاحة من البنك لانشطة أخرى .

- أما صندوق أبو ظبى فقد بلغ حجم القروض التى قدمها ٦ر١١٩٨ مليون دولار امريكى موزعة على القطاعات الاقتصادية حيث خصص لقطاع النقل والمواصلات نحو ٢ر١٥ ٪ والطاقة والكهرباء نحو ٣٣ ٪ ، والمياه والمجارى نحو ٣ر٤ ٪ ، والزراعة والثروة الحيوانية نحو ٩ر١٦ ٪ ، والصناعة والتعدين ٨ر٢٧ ٪ ، نحو ٨ر٢ ٪ من اجمالى القروض المتاحة من الصندوق للانشطة الاخرى .

— بلغ حجم التمويل المتاح من صندوق الاوبك نحو ٢٣٧٥ر٥ مليون دولار امريكى ، وخصص منها نحو ١٣ ٪ للنقل والمواصلات ، ٢٥ر٥ ٪ للطاقة (الكهرباء فقط وغاز) ، ٤ر٢ ٪ للمياه والمجارى ، ١٠ر٤ ٪ للزراعة والثروة الحيوانية ، ٨ر٠ ٪ للصناعة والتعدين ، فى حين وجهت للانشطة الاخرى نحو ٣٩ر٨ ٪ من أجمالى حجم التمويل المتاح من الصندوق .

— وقد بلغ حجم التمويل الذى قدمه الصندوق السعودى نحو ٥٥٦٢ر٤ مليون دولار امريكى موزعة على القطاعات الاقتصادية ، حيث خصص للنقل والمواصلات نحو ٣٨ر٧ ٪ وللطاقة نحو ١٨ر٥ ٪ ، وللمياه والمجارى ٦ر٩ ٪ ، وللزراعة والثروة الحيوانية نحو ٢١ر٢ ٪ وللصناعة والتعدين ٦ر٥ ٪ ، نحو ٨ر٢ ٪ من اجمالى القروض التمويلية المتاحة من الصندوق للأنشطة الأخرى .

— فى حين بلغ حجم قروض الصندوق العراقى نحو ١٧٣٣ مليون دولار امريكى خصص للنقل والمواصلات منها نحو ١٢ر٧ ٪ وللطاقة ٧ر٢ ٪ ، وللزراعة والثروة الحيوانية ١٦ر٥ ٪ وللصناعة والتعدين ١٠ر٧ ٪ ، وللانشطة الاخرى ٥٠ر٥ ٪ من اجمالى التمويل المتاح من الصندوق .

— أما قروض الصندوق العربى فقد بلغت نحو ٣٨٦٦ر٧ مليون دولار موزعة بين النقل والمواصلات ٢٣ر٨ ٪ ، الطاقة ٢٤ر١ ٪ ، المياه والمجارى ١٢ر١ ٪ ، الزراعة والثروة الحيوانية ٢٧ر٥ ٪ ، الصناعة والتعدين ١٠ر٣ ٪ والانشطة الاخرى نحو ٢ر١ ٪ .

— وقد قدم الصندوق الكويتى ما قيمته نحو ٥٩٥٣ر٩ مليون دولار امريكى قروضا للتنمية موزعة على القطاعات والانشطة الاقتصادية ، حيث خصص للنقل والمواصلات ٣٠ر١ ٪ ، وللطاقة ٢٥ر٥ ٪ والمياه والمجارى ٦ر٧ ٪ وللزراعة والثروة الحيوانية ٢٠ر٩ ٪ وللصناعة والتعدين ١٦ر٣ ٪ من اجمالى القروض المتاحة من الصندوق .

— فى حين قدم المصرف العربى ما قيمته نحو ٨٦ر٦ مليون دولار امريكى قروضا تمويلية موزعة على الانشطة الاقتصادية بنسبة ٤٥ر٤ ٪ للنقل والمواصلات ، ١٠ر٨ ٪ للطاقة ، ٤ر٦ ٪ للمياه والمجارى ، ٢٤ر٣ ٪ للزراعة والثروة الحيوانية ونحو ١١ر٤ ٪ للصناعة والتعدين ، والانشطة الاخرى نحو ٤ر٣ ٪ من اجمالى القروض المتاحة من المصرف العربى .

ويتضح من العرض السابق أن أكثر المؤسسات اهتماما بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية هى الصندوق العربى والمصرف العربى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى ، حيث قدمت هذه المؤسسات التمويلية أكثر من ٢٠ ٪ من قروضها للنشاط الزراعى ، أما باقى مؤسسات التمويل فلا تعطى نفس الاهمية للقطاع الزراعى وخاصة البنك الاسلامى (الذى خصص نحو ٩ر٨ ٪ فقط) للزراعة

وصندوق الاوبك الذي خصص نحو ٤ر١٠٪ فقط للزراعة والثروة الحيوانية .

كما يلاحظ أن هذه القروض المخصصة من مؤسسات التمويل العربية لاتوجه للدول العربية فقط وانما توزع هذه القروض بين الدول العربية والدول الأخرى غير العربية في افريقيا وآسيا، الامر الذى يشير الى أن جهود هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية موزعة بين الدول العربية (الاولى بالرعاية والتمويل اللازم للتنمية) والدول الافريقية والاسيوية التى توجه اليها القروض والتسهيلات الائتمانية لأغراض تخدم سياسة الدول المانحة لهذه القروض فيما يتعلق بالقضايا العربية ، وهذا يدل على أن تخصيص هذه القروض وسياسات الاقراض لمؤسسات التمويل العربية تأخذ في اعتبارها البعد السياسى كمرتبة اولى ثم يأتى بعد ذلك البعد الاقتصادى للقروض المتاحة من هذه المؤسسات في المرتبة التالية من الاهمية .

ويشير توزيع القروض المتاحه من مؤسسات التمويل العربية للدول العربية المستفيدة من هذه القروض الى أن الاردن هى الدولة العربية التى نالت أكبر حجم من قروض مؤسسات التمويل العربية يليها المغرب ثم تونس ثم الجزائر ثم اليمن الشمالى (الجمهورية اليمنية) فالسودان ومصر فموريتانيا فاليمن الجنوبى .

ولقد نال كل من الاردن والمغرب والجزائر وتونس نحو ٦ر٦٨٥ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ٦ر٤٣٪ من جملة القروض التى حصلت عليها الدول العربية — كذلك يتضح أن دول المغرب العربى نالها الجانب الاكبر من عمليات التمويل التى قامت بها مؤسسات التمويل العربية حيث بلغت نحو ٦ر٥٩١٢ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ٦ر٣٧٪ من اجمالى عمليات التمويل التى وجهت للاقطار العربية — كذلك فان حصة الجمهورية اليمنية (اليمن الشمالى واليمن الجنوبى) ترتفع الى نحو ٧ر٧٪ من جملة القروض التى وجهت للمنطقة العربية ويتضح أيضا أن فلسطين أقل الدول العربية إستفادة من النشاط التمويلى لمؤسسات التمويل العربية يليها لبنان .

كذلك فان بعض الدول البترولية أخذت قروضا كبيرة من مؤسسات التمويل العربية بلغت فى جملتها نحو ٥ر٣٠٩٠ مليون دولار امريكى وجهت الى كل من الامارات ، والبحرين ، الجزائر ، العراق ، عمان

وليبيا وهذه القروض تمادل نحو ١٩ر٧ ٪ من جملة النشاط التمويلي لتلك المؤسسات والموجه للدول العربية .

كذلك فإن نصيب الدول العربية مما وجهته صناديق ومؤسسات التمويل لهذه الدول بلغ ١٢ر٣ ٪ للاردن ١١ر٦٥ ٪ للمغرب ١٠ر٥ ٪ لتونس ٩ر٣٥ ٪ للجزائر ٨ر٦٪ لليمن الشمالي ٨و٥٪ لجمهورية السودان ٥ر٦٥ ٪ لليمن الجنوبي ٥و٥ ٪ لموريتانيا ٥ر٤ ٪ لسوريا ١ر٤ ٪ لعمان والباقي اقل من ٤ ٪ ، بينما كان نصيب مصر من هذه المؤسسات نحو ٧ر٩ ٪ فقط من جملة القروض الممنوحة .

جدول : (٤ ــ ٤) التوزيع القطاعي لنصيب مصر ومجموعة البلدان المستفيد من مؤسسات التمويل العربية
حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ (بالمليون دولار امريكى)

النشـــــاط	الدول العربية	الدول الافريقية	الدول الاسيوية	دول امريكا اللاتينيـــة	قبرص / مالطه	المجموع الكلـــى	التوزيع النسبى
النقل والاتصالات	٣١١٥ر٩	١٧٧٥	١٣٥٨ر٣	٣٤ر٨	٧٣ ر٨	٦٣٥٧ر٩	٢٢ ٪
الطاقة والكهرباء	٣٩٢٩ ر٨	٨٣٧ر٣	٣١٦٣ر٣	١٠١	١٠ ر٨	٨٠٤١ ر٣	٢٧ر٩ ٪
المياه والمجارى	١٠٩٤ر٣	٢٨٢ر٦	١١٦ر٤	١٨ ر٩	٤٢ر٢	١٥٥٤ ر٣	٥ر٤ ٪
الزراعة والثروة الحيوانية	٢٩٩١ر٤	١٠٦٠ر٣	١١٣١ ر٦	٣٢ر٧	١٣ر٦	٥١٨٩ر٧	١٨ ٪
الصناعة والتعدين	٣٢١٢ر٦	٤٩٦	١٢٦٧ر٣	٥٠	ــ	٢٧٠٠ر٥	٥ر٣ ٪
اخـرى (*)	١٣٧٤ ر٨	٧٢٤ر٥	٤٤٣ر٩	١٥٧ر٢	ــ	٥٠٢٦	١٧ر٤ ٪
المجموع الكلـــى	١٥٧١٨	٧ ١٣٥ ه	٧٤٨٠ر٩	٣٩٤ر٧	١٤٠ر٤	٢٨٨٦٩ر٥	١٠٠
٪	٥٤ر٥	١٧ر٨	٢٥ر٩	١ر٤	٠ر٤	١٠٠	

* تشمل الصحة والتعليم والتدريب والاسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعات .

المصدر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ــ خلاصة تجميعية ــ ١٩٨٩

٤ـ ٤ ـ حجم القروض الموجهه لمصر من مؤسسات التمويل العربيـة ونصيب قطاع الزراعة منها :

بلغ إجمالى حجم القروض الموجهه لمصر من مؤسسـات التمويل العربيـة نحو ٢ر١٢٤١ مليـون دولار امريكى حتى نهاية الفترة(١٩٦٢ ـ ١٩٨٩)، وبتوزيع تلك القروض على الفترات الاربعـة التى شهدت تطور الحجم الكلى للاقراض من صناديق التمويـل العربية فانه يتبين أن نصيب مصـر فى الفترة ٦٢/١٩٧٣ قد بلغ ٥٣ مليون دولار ، بينما حصلت مصر على قـروض بلغت ٥٢٢ مليـون دولار فى الفترة الثانيـة(٧٤ ـ ١٩٧٦) ، ولم تحصل مصر فى الفترة التاليـة(٧٧ـ١٩٨١) الا علـى ١٨٩ مليون دولار منهم ١٦٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٧ و ٢٢ مليون دولار فى ١٩٧٨ ، ويجـب الاشارة الى أن مؤسسـات التمويل العربيـة توقفت عن التعامـل مع مصر على مدى السنوات مـن ١٩٧٩ حتـى عـام ١٩٨٥ كنتيجـة مباشرة للاتفاقيـات التى تمت بين كل من مصـر وأسـرائيل فى ذلـك الوقت . ومن ثم انخفض نصيب مصر من قروض الصناديق العربيـة الـى ادنـى مستوى له وهـو ٥ر٣٪ من جملة القروض المقدمـة للدول العربية ، والى ٧ر١٪ من اجمالـى القـروض خلال الفترة (٧٧ـ ١٩٨١) على النحو المبين بالجدول (٤ـ ٥) ، ويجب الاشـارة الى أن مصر حصلت على أعلى مستوى من القروض بلغ نحو ٣١٪ من القروض المقدمـة لكافة الـدول العربيـة فى الفترة(٧٤ ـ ١٩٧٦) وهى الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل وشهدت ارتفاعـا كبيرا فى الاسـعار العالمية للبتـرول .

ويتتبع الحجم الكلى للقروض الموجهه لمصر من مؤسسـات التمويل العربيـة حتى نهاية عـام ١٩٨٩ والذى بلغ نحو ١٢٤١ مليـون دولار ، فانه يتبين أن نصيب قطاع الزراعـة منها قد بلغ نحـو ١٢٥ مليون دولار أمريكـى ، أى بنسبة نحو ١ر١٠٪ فقط من إجمالى حجم التمويـل المتاح مـن المؤسسـات العربية ، فى حين بلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين ٢٨٨ مليون دولار بنسـبة ٢ر٢٣٪ والنقل والمواصلات ٧ر٢٧٣ مليون دولار بنسبة ١ر٣٠٪ والطاقة والكهرباء ١ر٣٧٢ مليون دولار بنسبة ٣٠٪ ، والمياه والمجارى ١ر٦٢مليـون دولار بنسبة نحـو ٥٪ ، والانشطة الاخرى نالهـا نحو ١٩ مليون دولار بنسبـة ٥ر١٪ ، كما هو مبيـن فى الجـدول رقم (٤ـ ٦) .

ويتضح لنا أن ترتيب القطاعات حسب نصيبها من قروض صناديق التمويل تنازليا كما يلى : النقل والمواصلات ، الطاقة والكهرباء ، الصناعة والتعدين ، الزراعة والثروة الحيوانية ثم المياه والمجارى ثم الانشطة الاخرى كالصحة والتعليم والاسكان والتدريب والسياحة . والذى يثير الانتباه أن قطاع الزراعة يأتى فى المرتبة الرابعة وأن نصيبه على مدى أكثر من خمسة وعشرين سنة لم يتجاوز ٣ر١٢٥ مليون دولار امريكى ، الامر الذى لا يستطيع معه أى نشاط تنموى الوفاء بأهدافه فى ضوء الأعباء الملقاه على القطاع الزراعى من حيث توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائى العربى وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعى المصرى . وعليه فإنه يمكن القول أن حصة قطاع الزراعة فى مصر من النشاط التمويلى للصناديق العربية لاتكاد تذكر . وهذه الحصة لاتتجاوز نحو ٢ر٤ ٪ من جملة القروض الموجهه لقطاع الزراعة فى الاقطار العربية ، وحوالى ٤ر٢ ٪ من جملة القروض الموجهه لقطاع الزراعة فى الاقطار المستفيدة من نشاط صناديق ومؤسسات التمويل العربية كافة .

جدول (٤ـ ٥) حجم القروض الموجهه لمصر مقارنة بالدول العربية والحجم الكلى للاقراض من مؤسسات التمويل العربية *

(مليون دولار امريكى)

الفترات	مصر			جملة الدول العربية		اجمالى القروض
	مليون دولار	من جملة الدول العربية	من اجمالى القروض	مليون دولار	من اجمالى القروض	
٦٢ ـ ١٩٧٣	٥٢	١٥ر٥	١٥ر٥	٣٤٣	١٠٠	٣٤٣
٧٤ ـ ١٩٧٦	٥٢٢	٣٠ر٧	٢٠ر٢	١٧٠١	٦٦	٢٥٧٩
٧٧ ـ ١٩٨١	١٨٩	٣ر٥	١ر٧	٥٣٦٢	٤٩	١٠٩٥٦
٨٢ ـ ١٩٨٩	٤٧٩	٥ر٨	٣ر٢	٨٣١٣	٥٥ر٥	١٤٩٩٠
المجموع الكلى	١٢٤١	٧ر٩	٤ر٣	١٥٧١٩	٥٤ر٥	٢٨٨٧٠

* توجد فروق احصائية مقبولة ترجع الى التقريب .

المصدر : حسبت بناء على بيانات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، نشرة سنوية ، اعداد متفرقة ، الكويت ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ .

جدول (٤ - ٦) التوزيع القطاعى لحجم القروض الموجهه الى مصر
من مؤسسات التمويل العربية حتى عام ١٩٨٩ ٠

النشاط / الفروق ونسبتها	النقل والاتصالات	الطاقة والكهرباء	المياه والمجارى	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	الانشطة الاخرى (*)	المجموع الكلى
مليون دولار	٢٧٣ر٧	٣٧٣ر١	٦٢ر١	١٢٥ر٣	٢٨٨	١٩	١٢٤١
التوزيع النسبى	٣٠ر١	٣٠ر١	٥ر٠	١٠ر١	٢٣ر٢	١ر٥	١٠٠

(*) تشمل أنشطة الصحة والتعليم والتدريب والاسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعات ٠

المصدر : حسبت بناء على بيانات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى
نشرة سنوية ، أعداد متفرقة ، الكويت ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ٠

الفصل الخامس : مناخ الاستثمار فى المنطقة العربية :

يتأرجح مناخ الاستثمار فى المنطقة العربية بين التحسن النسبى والتدهور الواضح وفقا للمناخ السياسى فيما بين الدول العربية بعضها البعض ، حيث أن العلاقات الاقتصادية العربية تتوقف وتتأثر بالعلاقات السياسية والوفاق السائد بين حكومات الدول العربية ، ولا يمكن التنبؤ بمناخ الاستثمار الا باستقرار العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول العربية فى ضوء الوضع السياسى الراهن ، حيث تعكس المشكلات السياسية آثارها سلبا أو إيجابا على العلاقات الاقتصادية وبالتالى مناخ الاستثمار وتحرك رؤوس الاموال والتجارة البينية العربية .

وفيما يلى إستعراضا للمناخ العام للاستثمار فى الدول العربية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة .

٥ـ ١ مناخ الاستثمار فى الدول العربية :

تشير التقارير الدورية الخاصة بمناخ الاستثمار بالمنطقة العربية فى حقبة الثمانيات الى حد وجود شواهد كثيرة أثرت إما سلبا أو إيجابا على التوسع أو الانكماش فى حجم الاستثمارات المتدفقة على كافة الدول العربية سواء أكانت رؤوس أموال عربية أو غير عربية (١٢) .

ففى بداية حقبة الثمانينات كان الاقتصاد العالمى يعانى من ركود بسبب المتغيرات الدولية على أسعار المواد الخام وخاصة البترول ، حيث إنخفضت أسعاره الدولية وتقلص حجم الموارد المالية للدول النفطية العربية وترتب على ذلك إنكماش حجم الاستثمارات بسبب تقلص الفوض الرأسمالية من الدول العربية البترولية فى المنطقة العربية ، كما أن الحرب العراقية الايرانية كانت من ضمن العوامل التى ساهمت فى هروب الاموال والاستثمارات من منطقة الخليج العربى ، هذا الى جانب أزمة سوق المناخ التى شهدت الكويت فصولها وأثرت فى حجم المعروض من الاموال وحجم الودائع بالجهاز المصرفى وكادت تفقد الثقة فى حركة التجارة بدول الخليج العربى — وقد كانت للظواهر السياسية دورها فى عزوف كثير من رؤوس الاموال الخاصة والافراد عن المشاركة فى الحياة الاقتصادية

بالمنطقة العربية ، حيث لم تصل الدول العربية الى حد أدنى من الاتفاق خاصة فى غياب مصر عن مسرح الأحداث الاقتصادية بسبب المقاطعة العربية لها ، ولو أنها لم تغب ولو لحظة عن مسرح الاحداث السياسية .

وقد ظهر بعد منتصف الثمانينات بعض المستجدات والتطورات الايجابية على الساحة العربية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب ماشهدته المنطقة العربية من التقارب الواضح بين الدول العربية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة والتى أدت الى عودة النشاط الاقتصادى العربى الى الانتعاش ، هذا الى جانب ماأظهرته الاحداث الاخيرة فى نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب على الساحة الدولية ، والتحويلات السريعة وغير المتوقعة لدول شرق أوروبا وتغير نظمها واتجاهاتها السياسية والاقتصادية نحو أقتصاديات السوق الحرة . وقد كانت هذه الأحداث نهاية للحرب الباردة بين الشرق والغرب والتى أستمرت منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد أدت هذه التطورات والأحداث الى إعادة الانتعاش للأسواق العالمية ومنها دول المنطقة العربية بالرغم من الترقب المشوب بالحذر من أثر هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية على المعونات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية (خاصة من امريكا وأوروبا الغربية واليابان) على الدول العربية غير البترولية . وقد كان للانجازات التى تمت فى أوروبا الغربية فيما يتعلق بأتمام اتخاذ الخطوات النهائية لاقامة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ، أثره البالغ أيضا على مناخ الاستثمار بالمنطقة العربية وخاصة دول المغرب العربى ، الأمر الذى أدى الى قيام اتحاد دول المغرب العربى لمواجهة التكتل الاقتصادى والتكامل لدول السوق الاوروبية فيما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال والعمالة العربية بدون السوق والتجارة الدولية فيما بين دول السوق ودول المغرب العربى .

وقد تأثرت دول المشرق العربى أيضا وباقى الدول العربية بقرب قيام السوق الأوروبية الموحدة ، حيث أن تعاملات الدول العربية مع هذا السوق تعتبر ذات أهمية قصوى وتؤثر على إقتصادياتها وتجارتها الخارجية وخاصة البترول وتحرك رؤوس الأموال والمعونات الغذائية والمساعدات المالية .

وقد بدأ الاتجاه فى الدول العربية ، نتيجة لهذه المستجدات والتطورات على الساحة الدولية ، نحو التحرك لتحقيق قدر من التقارب العربى ولضمان حد أدنى من التفاهم فيما بين تلك الدول للأوضاع السياسية والاقتصادية فى حقبة التسعينات ، وكذلك لمسايرة التطورات السياسية والاقتصادية السريعة والمتلاحقة على الساحة الدولية ، فظهرت بعض التكتلات الاقليمية العربية كاتحاد دول المغرب العربى ومجلس التعاون العربى والتى أنشأت فى عام ١٩٨٩ بالاضافة الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذى أنشىء منذ بداية الثمانينات .

وحققت التجارة البينية العربية إتجاها ايجابيا ملحوظا بعودة مصر الى عضويتها بالجامعة العربية ، كما كان هناك إتجاها إيجابيا فيما يتعلق بإعادة النظر فى المنظمات العربية المتخصصة من حيث دمج بعضها وإلغاء عدد منها على ضوء القرارات السابقة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى والتى تستهدف فعالية تلك المنظمات فى تدعيم التعاون العربى المشترك وقيام تكتل عربى قادر سياسيا واقتصاديا على مواجهة التكتلات الدولية من جهة ، ويأخذ فى الاعتبار ما يدور حاليا من إعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء المتغيرات على الساحتين السياسية والاقتصادية من جهة أخرى .

وقد شهدت نهاية الثمانينيات تطورا فى حجم التدفقات الاستثمارية ، حيث كان هناك زيادة فى حجم الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٩ بنحو ٢ر١١٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ ، هذا على الرغم من الهدوء الذى يشوبه الحذر فيما يتعلق بتوسيع عمليات التدفق الرأسمالى بين تلك الدول وخاصة التدفقات الاستثمارية من الدول النفطية (ذات الفوائض المالية النقدية) والدول غير النفطية (ذات العجز الدائم فى موازين مدفوعاتها) ، وذلك لأسباب عديدة من أهمها : عدم الاستقرار السياسى أو الاقتصادى فى كثير من الدول العربية ، بأستثناء مصر والتى حققت قدرا كبيرا من الاستقرار ساهم فى جذب رؤوس الأموال الخاصة للأفراد العرب وكذلك إنخفاض معدل الفائدة للودائع الرأسمالية أو العائد على رؤوس الأموال للمشروعات الانمائية فى ضوء أرتفاع معدل انخفاض معدل التضخم وعدم امكانية السيطرة عليه .

وتشير التقارير الى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة التى تم الترخيص بها خلال عام ١٩٨٩ بلغت نحو ٢٥٩ مليون دولار أمريكى بالمقارنة بنحو ٢٣٢ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ (١٢) . وقد تدفقت تلك الأموال على ثلاث عشرة دولة عربية ، كما كان نصيب القطاع الزراعى منها نحو ٢ر٨ ٪ فقط بينما بلغ نصيب القطاع الصناعى نحو ٣٣٪ ، ونصيب القطاع المالى والمصرفى نحو ٢٩٪ ، وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات نحو ١٦٪ ، والقطاع السياحى والعقارى نحو ١٤٪ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٥ ـ ١) ، الجدول رقم (٥ ـ ٢) .

ويتضح من الجدول أن معدل الزيادة السنوية فى حجم الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٩ تبلغ نحو ٢ر١١٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ ، كما أن نصيب القطاع الزراعى (الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحرى) قد أرتفع من نحو ٨٪ فى عام ١٩٨٨ الى نحو ٣ر١٤٪ فى عام ١٩٨٩ . ويتضح أيضا أن نصيب مصر من الاستثمارات العربية قد إرتفع من نحو ٨ر٥١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ الى نحو ٨ ر٧٧ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٩ وهو العام الثانى لرجوع مصر الى مؤسسات وهيئات جامعة الدول العربية بعد إنتهاء المقاطعة ، الأمر الذى يشير الى إستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بمصر وقد إرتفعت نسبة الاستثمارات العربية التى وجهت الى الاقتصاد المصرى من نحو ٣ر٢٢ ٪ من إجمالى الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٨ ، الى نحو ١ر٣٠٪ من إجمالى الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٩ ، ويعتبر هذا مؤشرا إيجابيا لاتجاهات تدفق الاستثمارات العربية على الاقتصاد المصرى بسبب تحول رؤوس الأموال العربية من مناطق التوتر الى مناطق الاستقرار بالمنطقة العربية . ويعتبر مناخ الاستثمار السائد حاليا فى مصر من أهم العوامل التى ساهمت فى تدفق رؤوس الأموال العربية الى جانب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وأن مزيدا من هذا الاستقرار السياسى والاقتصادى الى جانب تعميق الديمقراطية ، سوف يساعد على جذب المزيد من رؤوس الأموال وتنشيط حركة الودائع العربية ، الأمر الذى سوف يؤدى الى نشاط القطاع المصرفى وتوفير الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية فى مصر وخاصة القطاع الزراعى وعمليات استصلاح الأراضى التى تسعى الدولة الى مشاركة القطاع الخاص العربى والمصرى فيها بكافة السبل وتضع كافة التسهيلات فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

وتشير نتائج الاستبيان التى قامت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يتعلق بمناخ الاستثمار فى الدول العربية[١٢] الى تأكيد رجال الاعمال والمستثمرين العرب على تحسين المناخ العام للاستثمار خلال عام ١٩٨٩ فى ست دول عربية منها جمهورية مصر العربية ، بينما تدهور مناخ الاستثمار فى ست دول عربية أخرى ، وظل على ماهو عليه فى باقى الدول العربية .

مما لاشك فيه أن مناخ الاستثمار فى الوطن العربى يتأثر ليس فقط بالاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية على الساحة العربية ، وإنما يتأثر أيضا بما يدور على الساحة الدولية ، وقد أشرنا فيما سبق الى التطورات الدولية التى حدثت فى نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب ، وكذلك توقع قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ، وقيام المانيا الموحدة مع نهاية هذا العام ١٩٩٠ ، وأثر ذلك كله على إقتصاديات الدول العربية واتجاه المساعدات المالية والغذائية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ومنها بعض الدول العربية . ونستعرض الآن ما يدور من أحداث على الساحة العربية وأثرها على المناخ العام للاستثمار فى الدول العربية ..

لقد شهد العام الماضى (١٩٨٩) بعض التدابير والقرارات الاقتصادية على المستوى القومى العربى وعلى مستوى المجالس والاتحادات الاقليمية العربية ، ففى مجال الجهود المبذولة من قبل بعض صناديق ومؤسسات التمويل العربية الاقليمية فيما يتعلق بأهمية تشجيع الاستثمار فى الدول العربية ، عقدت الندوات والمؤتمرات فى بعض الدول العربية وأتخذت التوصيات اللازمة فى هذا الشأن . حيث شهدت دولة الكويت ندوتين أحداهما عن : سياسات الاستثمار فى البلاد العربية[١٣] ، أكد المجتمعون فيها على أهمية الاستثمار العربى وإنعكاساته على إقتصاديات الدول العربية فيما يتعلق بأنماط الاستثمار وآثارها على الاقتصاد العربى ، وقد ناقشت الندوة الاجراءات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار العربى بما يساعد ويشجع المستثمر العربى على الاستثمار فى الوطن العربى من خلال تبسيط الاجراءات وتسهيل عملية تعبئة المدخرات العربية عن طريق الجهاز المصرفى ، وذلك بهدف جذب رؤوس الاموال العربية الموظفة فى خارج الوطن

العربى لتشارك فى عملية التنمية الاقتصادية العربية مع وضع الحوافز والضمانات اللازمة لذلك .

والندوة الأخرى عن "إعادة تدوير الأموال العربية المستثمرة فى خارج المنطقة العربية" (١٣) وتركزت بحوث هذه الندوة على الأبعاد الاجرائية لسياسات جذب الأموال العربية من الخارج ، والتى قدرتها الندوة بنحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكى من بينها ٣٤٢ مليار دولار أمريكى للدول البترولية ، ١٣٠٦ مليار دولار للقطاع الخاص الخليجى ، ٢٠٠٠ مليار دولار تخص الأفراد من الدول العربية الأخرى (الدول ذات العجز فى الموارد المالية) . كما ناقشت الندوة المبررات المحلية والضمانات الضرورية لجذب هذه الأموال ودور المؤسسات المصرفية والمشروعات العربية المشتركة فى تشجيع الاستثمار فى الوطن العربى .

كما عقدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٥) ندوة مشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزى بالأردن عن تقويم اداء المشروعات الاستثمارية العربية ، وكانت المناقشات التى دارت بهذه الندوة تتعلق بأداء (٢٤) مشروعا استثماريا موجودة فى سبع دول عربية من حيث تحليل للعوامل القانونية والاقتصادية والمالية والادارية والتنظيمية والهيكلية التى تؤثر سلبا أو ايجابا على أداء هذه المشروعات . وقد أكد المشاركون فى هذه الندوة على ضرورة مواصلة الجهود لتهيئة المناخ والظروف المناسبة للعملية الاستثمارية فى الأقطار العربية مع التأكيد على بذل مزيد من الجهود على المستوى القومى العربى فى سبيل تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم فى الدول العربية من خلال تحسين واستقرار الأطر القانونية والمؤسسية لمعاملة الاستثمار — وفى هذا المجال فقد بلغ اجمالى قيمة عقود الضمان التى أبرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٨٦ نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكى وزعت على ٤٢ عقدا ، منها ٣٨ عقداً لضمان ائتمان صادرات أربعة عقود فقط لضمان استثمارات منها عقدين لضمان مساهمات مستثمرين من دول الامارات — والكويت فى كل مشروعات استثمارية فى كل من سوريا ومصر ، أما العقدين الآخرين فهما لضمان قرضين أحدهما مقدم من مؤسسة مالية بدولة الامارات لتمويل مشروع استثمارى بالمغرب ، والاخر قرض مقدم من مصرف عربى — أجنبى مشترك لتمويل مشروع استثمارى بموريتانيا .

---

* هى الأردن ومصر وتونس والسودان والمغرب واليمن الشمالى وسوريا .

هذا وقد عقد إتحاد المصارف العربية مؤتمرا مصرفيا فى مدريد بأسبانيا[١٦] دار النقاش فيه حول ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالعمل المصرفى العربى فى أوروبا بعد عام ١٩٩٢ ، وكذلك الأوضاع المصرفية العربية فى الوقت الراهن ، والاستراتيجية المصرفية العربية للمستقبل ومدى قدرتها على الاستيعاب والتجاوب مع التحديات التى سوف تنشأ من قيام السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ . وقد أوصى المؤتمر بضرورة التركيز على خدمة التدفقات التجارية العربية الدولية والتدفقات الاستثمارية فى العالم العربى حتى يمكن أعادة تدوير تلك الأموال فى صالح الدول العربية خلال مرحلة التسعينات .

كما أوصت الندوة التى أقيمت فى القاهرة ونظمها إتحاد المصارف العربية مع البنك المركزى المصرى[١٧] عن دور المصارف العربية فى الخارج ، بضرورة وأهمية تعديل الهياكل المالية والنقدية للمصارف العربية التى تعمل فى إطار السوق الأوروبية المشتركة[*] ، وذلك لمواجهة التحدى المتمثل فى تحديد رؤوس أموال البنوك الأجنبية التى لها فروع فى أوروبا بحلول عام ١٩٩٢ ، وأوصت الندوة أيضا بتحديد نسبة لاتقل عن ٢٥٪ من ودائع البنوك العربية فى الخارج لأيداعها فى المصارف العربية داخل الوطن العربى مع التوصية بأعتبار البنوك العربية فى الخارج ضمن البنوك المؤهلة للأيداع فيها وأستخدام هذه البنوك فى عمليات تسوية المدفوعات الدولية مع الدول العربية ..

وقد ناقش المؤتمر الذى نظمه إتحاد المصارف العربية بالبحرين[١٨] عن التعاون المصرفى العربى الدولى ، أوراق عمل تتعلق بالتعاون المصرفى العربى الدولى من وجهة النظر العربية والأوروبية أو الدولية وكفاية رؤوس أموال البنوك التجارية العربية والمديونية الخارجية العربية والتطورات المصرفية فى الفترة ١٩٨٥ — ١٩٨٨ .

(*) بلغ عدد المصارف العربية العاملة خارج الوطن العربى ٢٢٧ مصرفا منها ٢١٠ مصرفا عربيا بدول السوق الأوروبية المشتركة .

وقد أوصى المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيـــة في اجتماعه بمقر صندوق النقد العربي في أبو ظبي ، بضرورة بحث أولويات خطة العمل داخـــل المجلس للفترة ٨٩ـ١٩٩٣ في أطار ورقة العمل التي أعدها صندوق النقد العربي بشأن أقامـــة سوق أقليمية لتداول الأسهم في البحرين وقيام المصارف بدور الوسيط في هذه السوق وتطويـــر الأوراق المالية بنظام المشاركة في الربح والخسارة وأنشاء وكالة لتقييم الأوراق المالية الحكوميـــة والخاصة .

كما أوصى إتحاد البورصات العربية (*) في اجتماعه في يوليو ١٩٨٩ بالقاهرة بضـــرورة تطوير أسواق المال العربية لتواكب المتغيرات الدولية الجديدة من حيث قيام أوروبا الموحدة عـــام ١٩٩٢ وتلاشي الحدود بين أسواق المال الدولية وأستخدام التكنولوجيا وثورة المعلومات الالكترونية في ربط أسواق المال العربية بالحاسب الآلي ، وتم في هذا الأجتماع الموافقة على أنضمام مؤسســة الخليج للأستثمار كعضو مراقب بالأتحاد .

ويقوم صندوق النقد العربي بالعمل على تنفيذ برنامج لأنشاء وتطوير سوق الأوراق الماليـــة العربية خلال ثلاث مراحل متضمنة إنشاء أسواق مالية في كل دولة عربية على حدة ، وخلق عـــلاقـــات وتنسيق بين الأسواق المالية الحالية والمزمع أنشاؤها مستقبلا ووضع قانون نموذجي لأسواق المـــال العربية تسترشد به حتى الوصول الى انشاء سوق مالية عربية موحدة وتوفير قاعدة معلومات عـــن الأسواق المالية العربية القائمة حاليا ومستقبلا . كما يقوم الصندوق أيضا بتطوير الأسواق الماليـــة العربية بدراسة تلك الأسواق في ١٢ دولة عربية يوجد بها أسواق مالية والعمل على ربط هذه الأسواق بعضها البعض ، ويتضمن البرنامج أيضا قيام سوق ميدانية للأوراق المالية وتنشيط العروض منها وزيادة انشاء وتشجيع الشركات المساهمة على نشر ملكية أسهمها بين عدد أكبر من المستثمرين والتوسع في تداولها بأسعار مناسبـــة .

(*) تضم مصـــر والكويت والأردن وتونس والمغرب والسودان .

أما فى مجال التجارة العربية البينيـــة فقد أوصت لجنة المفاوضات التجارية (*) التى عقدت فـــى أوائل عام ١٩٨٩ وبحضور جميع الوفود العربيـة الأعضـاء فى اتفاقية تيسير وتنميـة التبادل التجـارى بين الدول العربيـة (١٤) بضرورة التأكيد على الدول العربية الاعضاء فى الاتفاقية بسرعة تطبيـــــق الفقرتين (١) ، (٢) من المادة السادسة من الاتفاقية والخاصة بالاعفاء الكامل من الرســـوم الجمركية والضرائب ذات الأثـر المماثـل ومن القيود غير الجمركيـة على إستيراد السلع الزراعيـــة والحيوانية سواء فى شكلها الاولى أو بعد احداث تغيير عليها لجعلها صالحة للاستهلاك وللمـــواد الخام المعدنية وغير المعدنية سـواء فى شكلها الاولى أو فى شكلها المناسب لها فى عملية التصنيع .

وقد شهد أوائل عام ١٩٨٩ أيضا الندوة التى نظمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعـاون مع منظمة العمل الدوليـة ومنظمة أصحاب الأعمـال فى الدول العربيـة ، عن دور منظمات أصحـاب الاعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية والاجتماعيـة العربية البينيـة ، وأكدت الندوة على ضـــرورة تحسين أساليب التسويق وترشيد التجارة البينيـة العربية . ومن جهة أخرى أجتمعت اللجنـــة الفنيـــة (**) ، والتى تضم عددا من المؤسسات المساهمة فى برنامج تمويل التجارة العربية البينية ، فـــى أوائل عام ١٩٨٩ وأستهدف الاجتماع تحسين وتطوير مشروع القواعد الاجرائية للبرنامج فى ضوء التجارب العملية للمؤسسات والبنوك المشـــاركة .

كما إتخذ مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية فى دورته رقـم (٦٩) التى عقدت بالكويت فى يونيه ١٩٨٩ ، عدة قرارات وتوصيات منها التأكيد على موضوع التجـارة العربية البينيـة لاهميتهـا فى أنعاش أقتصاديات الدول العربية وكذلك تكوين لجنة دستورية لدراسة المقترحات التى تتقدم بها الغرف العربيـة لتعديل النظام الاساسى للأتحـاد فى ضوء تقريـــر الامانة العامة عن التطورات الاقتصادية العربية فى المرحلة الراهنـة والتصور المستقبلى لعمل الاتحـاد فى ضوء التطورات ، وقد وافق مجلس الاتحاد على إنشاء مركز معلومات يلحق بالامانة العامـــة للاتحـــاد (١٩) .

(*) تضم اللجنة كل من الأردن والامارات والبحرين والسعودية وتونس والسودان وسوريا والعراق وفلسطين وقطر والكويت وليبيـــا .

(**) تضم اللجنة ممثلين عن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وأتحاد المصـــارف العربية الفرنسية (يوباف) والبنك الاسلامى للتنمية ، والمؤسسة العربية لضمان الاســـتثمار والبنك العربى المحدود ، والمؤسسة العربية المصرفيـة .

جدول رقم (٥ — ١)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية

حسب الاقطار المضيفة خلال عامى ١٩٨٨ — ١٩٨٩

(بالالف دولار امريكى)

الدولة المضيفة	اجمالى ١٩٨٨	%	اجمالى ١٩٨٩	%
الاردن	٦٧٩٨	٢ر٩	٨٣٨٠	٣ر٢
الامارات	١٥٥٨٨	٦ر٧	٢١٧٢٨	٨ر٤
البحرين	٣٤٣٦	١ر٥	١٤١٥٩	٥ر٥
تونس	٤١٥٥٩	١٧ر٩	—	—
الجزائر	١٧٠٠٠	٧ر٣	—	—
جيبوتى	—	—	١٤١٣	٠ر٦
السعودية	١١٣٦٣	٤ر٩	٩٢٦٤٩	٣٥ر٩
السودان	—	—	٧٠٩	٠ر٣
سوريا	١٨٠٠	٠ر٨	—	—
الصومال	—	—	—	—
العراق	١٤٥٣٧	٦ر٢	٧٢٤٧	٢ر٨
عمان	—	—	٨٥٦	٠ر٣
فلسطين	—	—	—	—
قطر	١١٠	٠ر١	٣٩١٣	١ر٥
الكويت	٧٠٧٩	٣ر١	١٥٢٩١	٥ر٩
لبنان	٨٩٤٢	٣ر٨	—	—
ليبيا	١٣٥٠٠	٥ر٨	—	—
مصر	٥١٨٥٦	٢٢ر٣	٧٧٧٨٨	٣٠ر١
المغرب	٣٨٨٦٤	١٦ر٧	٨٤٠٦	٣ر٢
موريتانيا	—	—	—	—
اليمن ع	—	—	٥٩١٦	٢ر٣
اليمن د	—	—	—	—
المجموع	٢٣٢٤٣٢	١٠٠ر٠٠	٢٥٨٤٥٩	١٠٠ر٠٠

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، مارس / آذار ١٩٩٠ .

جـــــدول رقم (٥ـ ٢)

التوزيع القطاعى للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية

١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ (بالألف الدولار الامريكى)

القطـــــــاع	جملة استثمارات		جملة استثمارات	
	١٩٨٨	٪	١٩٨٩	٪
الزراعى والثروة الحيوانية والصيد البحرى	١٨ ٣٣٧	٧٫٨٩	٣٦ ٩٤٢	١٤٫٣
الصناعـــــــى	٦١ ٩٦١	٢٦٫٦٦	٨٤ ٧١٢	٣٢٫٨
المالى والمصرفـــى	٩١ ٩٥١	٣٩٫٥٦	٧٤ ٠٣٢	٢٨٫٧
التجارة والمقاولات والخدمات	٣١ ٧١٠	١٣٫٦٤	٤١ ٤٧٤	١٦٫٠
السياحى والعقارى	٢٨ ٧٤٢	١٢٫٢٥	٢١ ٣٠٨	٨٫٢
الاجمالـــى	٢٣٢ ٤٣٢	١٠٠	٢٥٨ ٤٥٨	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق (جدول ٥ـ ١) .

وفى أطار التحرك النشط لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية عقد فى سبتمبر ١٩٨٩ بدولة الامارات العربية مؤتمر لدراسة التطورات الراهنة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى وتم فيه بحث موضوع التجارة العربية البينية وآليات تطويرها فى أطار التجمعات العربية الاقليمية والمستجدات على الساحة الدولية .

أما فى مجال الزراعة والامن الغذائى العربى فقد شهد العام الماضى(١٩٨٩) بعض التطورات الايجابية على الصعيد العربى من أهمها إنعقاد الاجتماع الثامن لفريق عمل الامن الغذائى العربى (*) فى يناير ١٩٨٩ بدمشق ،والذى أوصى بضرورة مواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى والتزام الدول العربية بتقديم مالديها من دراسات وأقتراحات وأنجازات تتعلق بالتطورات الفنية لموضوع الامن الغذائى قبل نهاية العام .

وقد كان لاجتماع مجلس وزراء الزراعة العرب فى أطار الدورة العادية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فى يناير ١٩٨٩ بدمشق أثره فى تنشيط وتعزيز العمل العربى فى مجالات الزراعة بعد إعادة عضوية مصر الى المنظمة ،حيث إتخذ توصيات تتضمن بسرعة تنفيذ مشروعات الامن الغذائى العربى وتحقيق برامج مكافحة التصحر والعمل على زيادة الرقعة الزراعية ،ودعوة الدول العربية للتنسيق فى مجالات تنفيذ مشروعات الامن الغذائى وفقا لقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفريق عمل الامن الغذائى ،كما قرر أيضا تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأختيار مجموعة من المشروعات الزراعية لدراسة جدواها الفنية والاقتصادية وتحديد مواقع تنفيذها فى الدول العربية .

ومن جهة أخرى فقد أوصى المؤتمر العربى الثانى لتطوير صناعة اللحوم والدواجن المنعقد فى فبراير ١٩٨٩ بتونس وبحضور المؤسسات العربية المتخصصة فى هذا المجال بالاضافة الى عدد من ممثلى صناديق التمويل العربية ،أوصى بأنشاء مصرف عربى لانتاج البذور العلفية المحلية ودعى الدول العربية لانشاء تجمعات مهنية لمنتجات الدواجن ،وإقامة المجمعات الزراعية الصناعية

(*) ويضم المؤسسات العربية العاملة فى هذا المجال وهى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الشركة العربية للثروة الحيوانية ،الشركة العربية للاستثمار ،الشركة العربية لمصايد الاسماك ،الهيئة العربية للاستثمار والاتحاد الزراعى ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ،الامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة .

لانتاج اللحوم والعمل على الاستغلال الامثل للموارد السمكية فى المياه العربية وتطوير الاساليب الانتاجية لصيد الاسماك وتسويقها فى الوطن العربى ٠

وقد أوصى أيضا المجلس الاقتصادى الاجتماعى فى دورته العادية رقم (٤٧) التى عقدت فى أكتوبر ١٩٨٩ بتونس ، بضرورة قيام المؤسسات العربية (*) بأهمية وتنشيط دعم وحدة الترويج الخاصة بمشروعات الامن الغذائى العربى ومساعدتها فى انجاز مهامها فى تنشيط وترويج المشروعات الانمائية فى كافة الدول العربية ٠

وفى نفس هذا الاطار افتتحت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى أول مكتب لها خارج دولة المقر (السودان) فى دولة الامارات العربية المتحدة بهدف الاشراف على أنشطة الهيئة فى الدول العربية الخليجية والتعرف على الفرص الاستثمارية فيها والعمل على استقطاب رؤوس الاموال العربية للعمل فى مجالات الزراعة والتصنيع الزراعى ٠

يتضح من الاستعراض السابق أن ماشاهده العام الماضى من نشاط على ساحة العمل العربى تركز فى التنسيق بين المواقف الاقتصادية بغرض تهيئة فرص جديدة للاستثمار وإستقرار المناخ العام للاستثمار فى الدول العربية التى تفتقر الى ذلك المناخ ، وقد كان معظم هذا النشاط موجه أساسا الى عقد المؤتمرات والندوات والدورات العادية لمجالس واتحادات المنظمات والمؤسسات العربية فى كافة مجالات العمل الاقتصادى العربى وأهمها القطاع المصرفى والصناديق التمويلية العربية بالاضافة الى القطاع التجارى اليمنى العربى والقطاع الزراعى والامن الغذائى العربى ٠

كما كان هناك نشاطاً ملحوظاً أيضا فى مختلف أنشطة الاقتصاد العربى الاخرى ، الا أن هذا النشاط الملحوظ فى العام الماضى (١٩٨٩) والذى قبله كان وليد تحرك سياسى عربى على مستوى مصر بالدرجة الاولى والدول العربية الاخرى لتهيئة المناخ السياسى لمزيد من التقارب بين الدول

(*) وتضم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وبعض المنظمات العربية الاخرى ذات العلاقة ٠

العربية ،وهذا النشاط الملحوظ مرهون بأستقرار مناخ التقارب القائم حاليا بين الدول العربيـــة و استقرار الأوضاع السياسية فيما بين تلك الدول ٠

فالوضع السياسى العام للدول العربية يعتبر من أهم العوامل التى تساهم فى تدفـــق الأستثمارات العربية البينية ،حيث أنه من الطبيعى أن يلعب أستقرار الحكم فى دولة عربيـــة دوره الأيجابى فى جذب وتشجيع الأستثمارات العربية وغير العربية فى ذلك البلد ،وهو ماتحاول جمهورية مصر العربية تطبيقه حاليا برغم المراعات السياسية على الساحة العربية من جهة وعلـــى الساحة الدولية من جهة أخرى ٠

انه بالرغم من الجوانب السلبية التى تقف فى سبيل تشجيع رؤوس الاموال العربية على الاستثمار داخل البلاد العربية ،فأن هناك بعض الجوانب الأيجابية على الصعيد العربى تتمثل فى جـــو الأستقرار النسبى الذى تشاهده المنطقة العربية ومايترتب عليه من تنقية العلاقات السياسية بيـــن الدول العربية فى السنوات الأخيرة والأنعكاسات الأيجابية لهذه الشواهد على توجهات التعاون العربى وتعزيز العلاقات الأقتصادية العربية ٠

وقد أشارت بعض الأوراق البحثية فيما يتعلق بمجال الأستثمار فى الوطن العربى الى أن إقتصاديات الدول العربية تتصف ببعض الخصائص الأقتصادية المشتركة من حيث ضعف الهياكـــل الأقتصادية والروابط فيما بينها مع اختلال توازن هذه الأقتصاديات محليا وخارجيا وتفاقم مشكلـة المديونية وتزايد العجز فى موازين مدفوعاتها (بالنسبة للدول غير البترولية) والأنكشاف الغذائى والفجوة المتزايدة غذائيا وتكولوجيا ٠ كما تختلف الدول العربية فيما بينها من حيث مستويـــات النمو الأقتصادى ومعدلات الدخل الفردى والنظم والسياسيات الأقتصادية التى تميز اقتصـاديات بعض الدول العربية تجاه اقتصاديات السوق الحر ،والدول الاخرى تجاه الأقتصاد المخطط مركزيا، والبعض الاخر مابين هذين الأتجاهين ٠ وبالرغم من هذا التناقض والأختلاف فى اقتصاديـــات الدول العربية فأنه من الملاحظ وجود تحول فى السنوات الأخيرة فى الأطار التنظيمى لأقتصاديات الدول التى تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل المركزى ،حيث بدأت بعض هذه الدول فى التراجع

المنتظم من سيطرة الدول على الحياة الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الانتاج والتوزيع والتسعير والتجارة الداخلية والخارجية ، الى الاقتصاد الحر الذى يعتمد على أسس تنافسية وعلى الربح المحاسبى كمعيار فى تقييم المشروعات المملوكة للقطاع العام والاتجاه نحو إدارة القطاع العام على تلك الأسس بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات القطاع العام .

وفى ضوء هذه المتغيرات الايجابية نحو تطوير اقتصاديات بعض الدول العربية لمسايرة الاتجاهات الحديثة على الصعيد العالمى ، فإن الدول العربية أيضا بما تمتلكه من عناصر الانتاج الزراعية وغير الزراعية يمكنها من توفير فرص استثمار كثيرة فى جميع المجالات الاقتصادية اذا ما تم توجيه رؤوس الاموال العربية وتشجيعها على الاستثمار داخل المنطقة العربية ، وهذا بالطبع أن يتحقق الا من خلال توفير عنصرى الثقة والامان أو الاستقرار الاقتصادى فيما يتعلق بالقرارات والقوانين الاقتصادية والاستقرار السياسى فيما يتعلق بإستقرار العلاقات العربية وفصلها عن السياسات الاقتصادية والاغراض الشخصية .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه على الرغم من عدم وجود سوق مالية عربية موحدة تساهم فى تشجيع عملية تدفق الاموال والاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية من جهة ، ومن الدول الاجنبية الى الدول العربية من جهة أخرى ، فأن يجب التأكيد على أن عملية تحسين مناخ الاستثمار فى الوطن العربى تتطلب مزيد من الجهود من كافة الدول العربية للتصدى لمعوقات مناخ الاستثمار فى الوطن العربى وايجاد الحلول اللازم لتحسين هذه الأوضاع بما يساعد على تنشيط التدفقات الاستثمارية العربية البينية وتتلخص تلك المشكلات فيما يلى :-

(٢٠)

- إرتفاع مديونية الدول العربية ، حيث بلغ اجمالى الدين العام الخارجى للدول العربية حسب تقديرات البنك الدولى نحو ١٣٦ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٨٩ ، وهى تمثل الحصيلة التراكمية للجوء الدول العربية للاقتراض من الخارج على مدى الفترة السابقة لتأمين موارد التنمية والانفاق الحكومى ، خاصة بالنسبة للدول غير البترولية . وبالطبع فأن أرتفاع حجم الدين العام يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار فى المنطقة العربية فى ضوء مايدفع من خدمة لهذه الديون تقدر بنحو ٨ر١٠ مليار دولار أمريكى

عام ١٩٨٦ ، وأن معدل خدمة هذه الديون تمثل نحو ٩٠٪ من متوسط معدل النمو السنوى للدول العربية المدنية خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٦ .

— عدم وجود أسواق مالية على المستوى القطرى أو المستوى القومى العربى ، فأن غياب سوق المال العربى الموحدة يؤدى الى عدم مرونة تسيير وانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول العربية أو الأفراد العرب وبالتالى تؤثر سلبا فى السيولة النقدية والأحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الأستثمارية ، كما أن وجود أسواق مالية غير منظورة فى بعض الدول العربية يؤثر سلبا على التدفقات الأستثمارية أيضا .

— أسعار صرف العملات العربية تعتبر من أهم المعوقات التى تساهم فى تدهور مناخ الأستثمار العربى ، فقد عانت كثير من الدول العربية فى السنوات السابقة من التقلبات الحادة فى أسعار صرف عملاتها ولم يستثنى من ذلك الدول البترولية التى ترتبط مبيعاتها النفطية أساسا بالدولار الأمريكى . وقد نتج عن تلك التقلبات السعرية فى الدولار الامريكى الى إنحسار أسعار الصادرات — النفطية فى بداية الثمانينات وماترتب على ذلك من تقلص حجم الموارد المالية وحصيلة الدخل من النقد الأجنبى للدول البترولية ، وبالتالى أنكماش حركة التدفقات الرأسمالية من هذه الدول الى الدول العربية أو العالم الخارجى . وقد عانت الدول العربية غير النفطية من آثار هذه التقلبات الحادة مما إضطرها الى خفض أسعار صرف عملاتها مما ترتب عليه تنشيط الأسواق غير الرسمية (الأسواق السوداء للعملة) ومن الآثار السلبية الأخرى فى هذا الشأن التقلبات الكبيرة فى الأسعار التقاطعية للعملات العربية ومن ذلك الأختلاف بين ترتيبات تلك العملات والتفاوت القائم على مستوى الأوضاع الأقتصادية والسياسات النقدية والمالية السائدة فى الدول العربية . ومما تجدر الأشارة اليه أن إستقرار أسعار الصرف تعتبر من العناصر الهامة التى تشجع على الأستثمار ، حيث أن تدهور قيمة العديد من العملات المحلية العربية نتيجة للتقلبات الكبيرة فى أسعار صرفها كانت مصدر شكوى دائمة للمستثمرين فى معظم الدول العربية لأنها تؤدى الى أنخفاض القيمة الحقيقية لرأسمال مقوما بالعملات الأجنبية الحرة ، كما يؤدى الى تناقص أرباح المستثمرين .

— كثرة الأنظمة القانونية بالدول العربية وتعارضها مع بعضها البعض وعدم وضوحها أو استقرارها أو الالتزام بها عند التطبيق يعتبر أيضا من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فقد صدر عن الدول العربية خلال العقدين الماضيين كثير من القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية، من حيث ادخال واخراج رؤوس الأموال مع الأرباح المتوقعة في ضوء تحديد المشروعات التي يسمح للاستثمار الأجنبي أو العربي بالعمل فيها والحوافز والمساعدات الممنوحة لتلك المشروعات والاعفاءات الجمركية أو الضريبية للأصول الثابتة والمستوردة وغيرها . ومع الاعتراف بأهمية هذه القوانين والتشريعات من ناحية الهدف — وهو تشجيع المستثمرين، الا أن مضمون هذه القوانين والتشريعات غير واضحة وتحتمل أكثر من تفسير، هذا بالاضافة الى عدم ثبات تلك القوانين والتشريعات أو عدم الالتزام بها عند التطبيق وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والمنظمة له، وقد أثر ذلك سلبا على مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية .

٥ ـ ٢ ـ مناخ الأستثمار فى مصر :

يشهد العام الماضى تحركات مصرية على المستوى الدولى والعربى بصفة خاصة مما كان له أثره فى تحسن وتطور علاقات مصر السياسية والاقتصادية مع مختلف الدول . ففى المحيط العربى تم إقامة مجلس التعاون العربى واستعادت مصر عضويتها بجامعة الدول العربية واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول العربية وتحسنت علاقاتها بهذه الدول .

وعلى المستوى المحلى تواصلت الجهود لاصلاح المسار الاقتصادى مما ترتب عليه تحسنا فى اداء معظم القطاعات الاقتصادية . وحققت الموازنة العامة ٨٩/١٩٩٠ خفضا فى العجز الكلى من ١٦ ٪ الى ١٢٫٢ ٪ ، وتم اصدار قانون الاستثمار الموحد رقم ٢٣٠ لعام ٨٩

ويمكن تلخيص بعض الأيجابيات التى شهدها مناخ الأستثمار فى مصر خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يلى : ـ

ـ صدر العديد من التشريعات والقوانين التى تشجع على الاستثمار العربى والأجنبى وتنظم سياساته التى تستهدف جذب مزيد من رؤوس الأموال العربية ، هذا بالاضافة الى التشريعات التى صدرت فى مجالات النقد والتجارة الخارجية والمعاملة الضريبية التى تساهم فى مزيد من الأستثمار للأموال العربية داخل مصر .

وقد كان لصدور قانون الأستثمار رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ أثره فى تهيئة مناخ الأستثمار فى مصر لصالح رؤوس الأموال العربية ، فقد الغى هذا القانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ . كما الغى المادة (١٨٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقضى بسريان أحكامه إعتبارا من ٢٠ يوليه ١٩٨٩ على مشروعات الاستثمار الداخلى فى مجالات استصلاح واستزراع الاراضى البور والصحراوية والصناعة ، والسياحة ، والاسكان والتعمير ، وعلى مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة ، كما قضى بسريان أحكامه على المشروعات القائمة فى تاريخ العمل به وذلك دون الاخلال بما تقرر لتلك

المشروعات من احكام خاصة وحقوق مكتسبة فى ظل تشريعات إستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الملغاه .

وقد اشتملت احكام الباب الثانى والقانون على الضمانات والمزايا والاعفاءات المقررة للمشروعات . واصدر رئيس مجلس الوزراء القرار (١٥٣١) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ باللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار وتناولت اللائحة الجديدة نظام الهيئة العامة للاستثمار ، والقواعد المتعلقة بنظام الاستثمار الداخلى ، وتقييم المال المستثمر ، وتحديد نسبة المكون المحلى فى الالات والمعدات والتجهيزات ، وتسجيل المال المستثمر بالمشروعات من حيث وحدات العملة المستخدمة فى انشاء المشروع او التوسع فيه ، وتناولت اللائحة ايضا قواعد تأسيس المشروعات سواء فى شكل شركات اشخاص او فى شكل شركات المساهمة او التوصية بالاسهم او ذات المسئولية المحدودة ، والاحكام المتعلقة بحسابات المشروع ، واستيراد احتياجاته وتصدير منتجاته ، وتوزيع وتحويل الارباح واعادة تصدير رأس المال المستثمر .

— وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر القانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون ضريبة الايلولة الذى الغى القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلوله على التركات والرسوم بقانون رقم (١٥٩) بفرض ضريبة على التركات وسرى القانون الجديد إعتبارا من ١٩٨٩/٧/٢٠ وقضى بأن يتجاوز فى جميع الاحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات المفروضة بالرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٢ .

— وفى شأن الرسوم الجمركية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٤) لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفة الجمركية على النحو المفصل وذلك فى شأن واردات المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها فى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٥) لسنة ١٩٨٩ بتعديل الفئات الواردة بجداول التعريفة الجمركية المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ١٩٨٦ على النحو الموضح بالقرار .

— وعلى صعيد التجارة هناك مشروع للائحة جديدة وللاستيراد والتصدير يتضمن ترخيصا بتمويل واردات شركات الاستثمار من حصيلة السوق المصرفية فى حالة نفاذ حساباتها بالنقد الاجنبى ، كما يتضمن السماح لكافة الانشطة الانتاجية والخدمية بأستيراد حاجاتها من السيارات ورفع حظر تصدير الشاى والبن والافراج عن قطع الغيار دون فتح اعتماد .

وتم إعداد مشروع قانون الغرف التجارية الذى يتضمن السماح للاجانب بمزاولة التجارة فى مصر بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار اذا كان المشروع استثماريا ، والسماح بانشاء شركات شخصية بشرط ان يكون احد الشركاء مصريا .

— وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام إتفاقيات مع بعض الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية فى مختلف المجالات منها على سبيل المثال : —

* اتفاقية صفقة متكافئة قيمتها (٥٠) مليون دولار مناصفة مع المملكة المغربية ، وتنظيم أفاق التعاون الثنائى فى مجالات الاستثمار والميادين الاقتصادية والتجارية والقضائية والجمركية والنقل البحرى .

* التصديق على اتفاقية التبادل التجارى والاقتصادى والتقنى وتشجيع الاستثمار مع دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية .

* إتفاقية لزيادة حجم التبادل التجارى مع المملكة الاردنية الهاشمية الى ٣٥٠ مليون دولار ومع العراق الى ٥٠٠ مليون دولار امريكى .

* وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على اتفاقية التعاون الاقتصادى وتشجيع وحماية الاستثمار بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية .

* اتفاقية لزيادة التبادل التجارى والصناعى وضمان الاستثمارات مع دولة الكويت .

* إتفاقية مشتركة مع ليبيا لتسهيل التبادل التجارى بين الدولتين .

* إتفاقيات للتبادل التجارى مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية .
* إتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبى مع المملكة المغربية ودولة الكويت والجمهورية التونسية .
* الاتفاق مع ليبيا على أنشاء مشروع زراعى مشترك لأنتاج الخضروات فى البيوت المحمية ، بالاضافة الى تبادل التقاوى المحسنة .

— إهتمت خطة التنمية فى عامها الثالث ٨٩/١٩٩٠ بالاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص ، حيث بلغت قيمة استخداماتها نحو ١٤ر٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١١ر٧ مليار جنيه فى العام السابق ، يخص القطاع الخاص منها ٤ر٩ مليار جنيه بنسبة ٣٣ر٨ ٪ .

واتجه النصيب الاكبر من الاستثمارات لقطاع الصناعة الذى بلغت جملة استخداماته الاستثمارية بالخطة نحو ٤ر٢ مليار جنيه ويتوقع ان تصل قيمة إنتاج شركات القطاع العام الصناعى الى حوالى ١٥ مليار جنيه بزيادة ١٠ ٪ عن إنتاج ٨٨/١٩٨٩ يليه قطاع الخدمات الانتاجية التى بلغت جملة استخداماته الاستثمارية نحو ٢ر٣ مليار جنيه ويشمل هذا القطاع النقل والمواصلات والسياحة والاسكان .

وكان إهتمام الخطة واضحا فى مجال الصادرات السلعية حيث إستهدفت تحقيق ٤ر٧ مليار جنيه مقابل ٤ر٢ مليار جنيه لعام ٨٨/١٩٨٩ بمعدل نمو حوالى ١٢٪ وتتركز هذه الصادرات فى جزئها الاكبر فى الصادرات الصناعية واستهدفت الخطة تحقيق عائد من الصادرات الخدمية يبلغ نحو ٧ر٣ مليار جنيه مقابل ٦ر٩ مليار جنيه لعام ٨٨/١٩٨٩ — بمعدل نحو حوالى ٨ ر٥٪ يساهم القطاع السياحى فيها بالجزء الاكبر وقدره حوالى ٢ر٣ مليار جنيه والملاحة مليار جنيه بالاضافة الى ٩ر٠ مليار جنيه من رسوم المرور بقناة السويس .

وتتوقع الخطة عوائد دخل أخرى أهمها تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما قيمته ٨ر٤ مليار جنيه وهو يماثل تقريبا ايرادات ٨٨/١٩٨٩ وتحويلات للحكومة حوالى ١ر٥ مليار جنيه وتحويلات لافراد وهيئات حوالى ٥ر٠ مليار جنيه .

وقد اكدت الخطة العمل على خفض الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها حيث استهدفت مبلغ ١ر١٩ مليار جنيه تم توجيه معظمها الى الواردات الوسيطة التى خصص لها مبلغ ٢ر٩ مليار جنيه والواردات الاستثمارية التى خصص لها مبلغ ٨ ر٤ مليار جنيه بينما تم تخصيص مبلغ ٥ مليار جنيه للواردات الاستهلاكية .

- وفى مجال الزراعة تستهدف الخطة تنفيذ اعمال البنية الاساسية فى مساحة ١٧٥ ألف فدان ، وقدرت استثمارات قطاع الزراعة بنحو ٧٢٠ مليون جنيه .

- وفى قطاع الصناعة تستهدف الخطة رفع قيمة الانتاج من ١ر٢٢ بليون جنيه عام ٨٨/١٩٨٩ الى ٥ر٢٥ بليون جنيه بمعدل نمو ٥ر٦ ٪ .

- وفى قطاع الاسكان والتعمير تستهدف الخطة بناء واستكمال ١٩١ ألف وحدة سكنية وقدرت إستثمارات هذا القطاع بنحو ١٧٢ مليون جنيه للتعمير و٢٧٢ مليون جنيه لمشروع المدن الجديدة .

- وفى قطاع البترول تستهدف الخطة (انتاج ١ر٥١ مليون طن من البترول والغازات الطبيعية والمكثفات بزيادة ٢ر١ مليون طن عن عام ٨٨/١٩٨٩) وإن يقتصر انتاج البترول الخام على نحو ١ر٤٤ مليون طن بزيادة ٧ر٠ مليون طن عن عام ٨٨/١٩٨٩ يوجه منها نحو ٢٣ مليون طن للتكرير لانتاج احتياجات الاستهلاك المحلى والباقى يوجه للتصدير .

- وفى قطاع الكهرباء تستهدف الخطة زيادة الطاقة المولدة الى ٦ر٤٢ مليار كيلووات / ساعة من المحطات المائية و ٣٤ مليار كيلوواط / ساعة من المحطات الحرارية بزيادة قدرها ٤ر٢ مليار كيلوواط / ساعة عن عام ٨٨/١٩٨٩ . وتبلغ اجمالى الاستثمارات المستهدفة لهذا القطاع ٥ر١ مليار جنيه .

- وفى قطاع النقل والمواصلات خصصت استثمارات قدرها ١ر٩ مليار جنيه لتحقيق الانتشار الجغرافى لخدمات النقل ومن اجل ربط الجمهورية بشبكة نقل واتصالات سلكية ولاسلكية وبريدية تفى بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

- فى القطاع السياحى تستهدف الخطة الارتفاع بعدد السائحين الى نحو ٢ر٣ مليون سائح مقابل ٢ر١ مليون سائح عام ٨٨/١٩٨٩ عن طريق جذب مزيد من السواح من المنطقة العربية والشرق الاقصى وزيادة سياحة المؤتمرات وقد خصص لاستثمارات هذا القطاع ١٨٠ر٢ مليون جنيه .

تطور الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار :

يعتبر عام ١٩٨٩ عاما مميزا لنشاط تشجيع الاستثمار فى مصر ، حيث سجل العام اصدار القانون الموحد (قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩) كما بينا فى الجزء الخاص بالتشريعات الذى جمع وأصل مزايا قانون الاستثمار السابق الشهير بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ ، وقد جاء القانون الجديد استجابة لمطالب المستثمرين بصفة عامة ، ومن اهم مزاياه :

- توحيد الجهة التى يتعامل معها المستثمر وهى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بحيث لن يتوقف دورها على مجرد اصدار الموافقات على اقامة المشروعات ، بل تقوم نيابة عن المستثمر بالحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة بالدولة . كما تتولى الهيئة تخصيص الاراضى اللازمة للمشروعات ، وتصدر الموافقات باحتياجات المشروع من الواردات وتحدد تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط للمشروع .

- عالج القانون الجديد المشاكل التمويلية للمشروعات القائمة وذلك بان تتمتع التوسعات فى المشروعات التى توافق عليها الهيئة بالاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبدء انتاج هذه التوسعات .

- يتيح القانون الجديد للمستثمرين العرب والاجانب الفرصة للاستثمار فى مجال إستصلاح الاراضى بطريق الايجار طويل الاجل الذى لا تزيد مدته عن خمسين عاما ويجوز مدها مددا اخرى لاتتجاوز المثل بقرار من مجلس الوزراء .

- يمتد الاعفاء الضريبى بالنسبة لمشروعات استصلاح الاراضى وانشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لمدة ١٠ سنوات يجوز مدها ٥ سنوات اخرى بموافقة مجلس الوزراء .

- يعفى رأسمال المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة النسبية .

- يمتد الاعفاء الضريبى لمدة ١٠ سنوات ليشمل المشروعات المقامة بالمناطق الصناعية والمناطق النائية .

- وفر القانون الجديد الحماية للمستثمر ، فلا تستطيع اى جهة فى الدولة تحريك الدعوى الجنائية ضد اى مشروع استثمارى قبل اخذ رأى الهيئة العامة للاستثمار .

- حرص القانون على مساواة المستثمر المصرى بالاجنبى حيث تشير احصائيات الاستثمار الى ان مساهمة رأس المال المصرى بلغت ٧٠ ٪ من اجمالى الاموال المستثمرة مقابل ١٦ ٪ لرأس المال العربى و ١٤ ٪ لرأس المال الاجنبى .

وبالاضافة الى إصدار قانون الاستثمار الجديد شهد العام عددا من التطورات الاخرى فى المجال الاستثمارى من اهمها ما يلى :

- بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط الفعلى حتى ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩ (٩٣١) مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨ر٤ مليار جنيه وقد وفرت هذه المشروعات ١٥٧٨٤٤ فرصة عمل منها ١٥٦ر١٨٦ فرصة عمل للمصريين . وتبلغ قيمة الانتاج لهذه المشروعات ٤٧٤٠ مليون جنيه ويساهم هذا الانتاج بقدر كبير فى سد احتياجات السوق المحلى بالاضافة الى التصدير .

- وبالنسبة لمشروعات المناطق الحرة التى بدأت النشاط الفعلى حتى ٢٠ حزيران / يونيو ٨٩ فأن عددها يبلغ ١٨٦ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٢٤٢ مليون جنيه . اما المناطق الحرة الخاصة التى دخلت مرحلة النشاط فعددها ٢٩ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨٨٦ مليون جنيه .

- بلغ عدد الشركات الاستثمارية التى قامت بتصفية اعمالها بعد استنفاذ فترات الاعفاء من الضرائب والجمارك فى مصر ٨٧ شركة وقد بلغت الاعفاءات التى حصل عليها القطاع الخاص والاستثمارى من الدولة حوالى ٥٠ مليار جنيه خلال ١٢ عاما تتمثل فى الاعفاءات الجمركية والضريبية والتسهيلات الائتمانية .

- وافقت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الاول من السنة المالية الحالية ٨٩/ ١٩٩٠ تموز / ايلول (يونيو / سبتمبر) على ١٨ مشروعا استثماريا فى نطاق القانون الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باجمالى رؤوس اموال محلية ومساهمات اجنبية بنحو ١٢٩٫٤ مليون جنيه وتكاليف استثمارية نحو ٢٨٦٫١ مليون جنيه وتوفر تلك المشروعات فرص عمل جديدة لنحو ١٨٧٧ عاملا ومما يذكر ان الهيئة قد وافقت خلال عام ١٩٨٨ على ١٠٠ مشروع بتكاليف استثمارية حوالى ١٢٥٨ مليون جنيه منها ١٣ مشروعا بالمناطق الحرة تكلفتها الاستثمارية ٦٩ مليون جنيه .

وهذه كلها مؤشرات ايجابية توضح اتجاه المناخ الأستثمارى فى مصر الى جذب مزيد من رؤوس الأموال العربية والاجنبية ، فى نمؤ الاستقرار السياسى والأقتصادى الذى تتمتع به مصر حاليا بعد فترة المقاطعة العربية لها .

الفصل السادس: تطور الاستثمارات العربية البينيـــة :

إن حاجة الدول العربية للتنمية تتزايد يوما بعد الاخر ، والتنمية تتطلب تعبئـــة شاملة للموارد العربية وفى مقدمتها رأس المال ، فبدون رأس المال يصعب تنفيذ برامـــج الاصلاح والتطوير الاقتصادى ، ويصعب استمرار عملية التنمية التى تؤدى الى ارتفاع وزيـــادة معدلات الدخل القومـــى بصورة متزايدة وتعتبر الاستثمارات العربية داخل البلدان العربيـــة دعامة هامة فى توفير رؤوس الاموال اللازم للتنمية الاقتصاديـــة فى صورة إستثمارات وعلى الرغـــم من الفوائـــض المالية التى توافرت لـدى الاقطار البترولية العربية ، الا أنها لم تنعكس فـــى صورة استثمارات داخل الكيانات الاقتصادية العربية ، بل خرجت واستثمرت فى كل مـــن أمريكا واوروبا واليابان بالدرجة الاولى ، وكان نصيب الوطن العربى محددا للغاية لأسبـــاب كثيرة ومتعددة .

ويلاحظ انه على مدى نحو ٣٨ عاما لم تزد رؤوس الاموال العربية المستثمرة فى الوطـــن العربى عن تحو ـ ر١٠ مليار دولار امريكى ، فى حين بلغ اجمالى الاستثمارات فى الدول العربية نحو ٧ر١٩ مليار دولار[٢١] امريكى ، اى ان إسهام الدول العربية بلغ حوالى ٢ر٥٠ ٪ تقريبا من إجمالى الاستثمارات الفعلية التى استثمرت خلال تلك الفترة .

٦ ـ ١ تطور الاستثمارات البينية بين الاقطار العربية منذ الخمسينات :

يقدر اجمالى الاستثمارات العربية البينية فى الخمسينات بحوالى ٤٢٧ مليون دولار أى بمعدل نحو ٧ر٤٢ مليون دولار سنويا ، وقد إنخفضت هذه الاستثمارات الى نحـــو ٤٠٥ مليون دولار فى الستينيات ، اى بمعدل نحو ٥ر٤٠ مليون دولار سنويا . بينما ارتفعت فى السبعينات الى نحو ٦٢٣٧ مليون دولار أمريكى أى بمعدل نحـــو ٧ر٦٢٣ مليون دولار سنويا ، ثم إنخفضت مرة أخرى فى الثمانينيات الى نحو ٢٨٠٩ مليون دولار أمريكى ، أى بمعدل نحو ٢٥١ مليون دولار سنويا وعلى مدى ثمانيـــة سنوات فقط (أى حتى عام ١٩٨٨) .

إن هذا الحجم المتواضع من الاستثمارات العينية يشير الى أن متوسط نصيب الدولة الواحدة يقدر بحوالى ٢٠ مليون دولار أمريكى فى الخمسينات ، اى بمعدل ٢ مليون دولار سنويا بينما يقدر بنحو ١٩ مليون دولار فى الستينات ، اى بمعدل ١٩ر١ مليون دولار سنويا . فى حين يقدر فى السبعينات بنحو ٢٩٧ مليون دولار ، أى بمعدل متوسط قدره نحو ٢٩ر٧ مليون دولار سنويا أخيرا يقدر بنحو ١٢٤ مليون دولار فى الثمانينات ، أى بمعدل نحو ١٧ مليون دولار سنويا .

ويتضح أن حجم الاستثمارات على مدار الفترة كلها قد بلغ معدله لكل دوله حوالى ٤٧٠ مليون دولار ، بمتوسط سنوى قدره ١٢ر٤ مليون دولار امريكى فقط . وهذه الاحجام من الاستثمارات المتاحة فى الدول العربية لا تفى لاقامة مشروع استثمارى فى كل دولة ، الامر الذى يوضح عجز التمويل العربى على الوفاء بالاحتياجات المالية على الرغم من توفر الاموال العربية ، ويعكس ذلك فقدان العمل العربى المشترك لأى وجود حقيقى أو فعال . ومن ناحية ثانية يمكن القول بأن هذه الاوضاع المستمرة حتى الان ستكون نتائجها غاية فى السوء واثارها السلبية ستكون واضحة المعالم على الاقتصاديات العربية .

٦ ـ ٢ تطور نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية البينية :

يختلف نصيب الدول العربية من الاستثمارات البينية العربية من دولة لاخرى ومن فترة زمنية لاخرى وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة ، تأتى فى مقدمه هذه الاسباب المناخ العام للاستثمار فى الاقطار العربية ومدى ملائمته لاستقطاب رؤوس الاموال العربية ، هذا الى جانب العلاقات القائمة بين الاقطار المضيفة لرؤوس الاموال والاقطار المانحة له ، فكلما كانت العلاقات قوية سياسيا واقتصاديا زاد تدفق رؤوس الاموال والعكس صحيح . وبأستعراض تطور الدول العربية من الاستثمارات البينية العربية يتضح ما يلى :

* بلغ نصيب الاردن فى الخمسينيات من الاستثمارات البينية العربية حوالى ١٧٤ر٨ مليون دولار ، بمتوسط سنوى قدره ١٧ر٥ مليون دولار أمريكى ، إنخفض الى نحو ٩ر٢ مليون دولار فى الستينيات ، ثم إرتفع الى نحو ١٣٩ مليون دولار فى السبعينات بمتوسط سنوى

قدره ٦ر١٣ مليون دولار أمريكى ، ثم ارتفع فى الثمانينات الى حوالى ١٧٤ مليون دولار امريكى بمتوسط قدره نحو ٧ر٢١ مليون دولار سنويا .

* ومن جهة أخرى فلم يتوجه اى استثمارات تذكر لدولة الامارات العربية المتحدة فى الخمسينيات او فى الستينيات ، بينما بلغت الاستثمارات نحو ٦ر٦٦٠ مليون دولار فى السبيعينيات اى بمتوسط سنوى قدره ٦٦ مليون دولار أمريكى ، ثم انخفضت فى الثمانينات الى نحو ٢٩١ مليون دولار امريكى بمتوسط سنوى ٤ر٣٦ مليون دولار أمريكى .

* لم توجه أيضا استثمارات عربية لدولة البحرين فى الخمسينيات أو الستينيات ، فى حين بلغت الاستثمارات نحو ١٠٤٥ مليون دولار فى السبيعينات اى بمتوسط سنوى ٥ر١٠٤ مليون دولار أمريكى خلال فترة العائدات البترولية الضخمة لارتفاع اسعار البترول) ثم انخفضت الى نحو ٥٦٩ مليون دولار فى الثمانينات ، أى بمتوسط سنوى نحو ٠ر٧١ مليون دولار أمريكى .

* أما نصيب تونس من الاستثمارات البينية العربية فقد بلغ فى فترة الخمسينيات نحو ٣ر٧٦ مليون دولار أمريكى ، إنخفضت الى نحو ٠ر٦ مليون دولار امريكى فقط فى الستينيات ثم ارتفع الى نحو ٢٥١ مليون دولار أمريكى فى السبعينيات ثم انخفض الى ٢١٧ مليون دولار امريكى مرة اخرى فى الثمانينيات ، اى بمتوسط سنوى قدره نحو ٢ر٢٧ مليون دولار أمريكى .

* اما بالنسبة للجزائر فقد كان نصيبها من الاستثمارات العربية لايذكر منذ الخمسينيات حتى الان ، حيث تراوحت الاستثمارات ما بين ٥ر١٢ مليون دولار أمريكى فى السبعينيات ، ونحو ١٧ مليون دولار فى الثمانينيات .

* اما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلم توجه استثمارات داخل السعودية من الاستثمارات العربية خلال مرحلة الخمسينات والستينات ولكن حجم الاستثمارات العربية بلغت في مرحلة السبعينات نحو ٦ر٩٠ مليون دولار أمريكي ، ارتفع الى نحو ٢٠٧ مليون دولار في الثمانينات ، وهذه الاستثمارات منخفضة مقارنه بحجم السعودية وما لديها من امكانيات مالية ضخمة .

* لقد كان نصيب السودان من الاستثمارات البينية العربية نحو ٣٧ مليون دولار في الخمسينيات إنخفضت في الستينيات الى ٤ر٧ مليون دولار امريكي فقط ، ثم إرتفعت بشكل كبير في السبعينيات ، حيث بلغ نحو ٧٣٣ مليون دولار امريكي ، اى بمتوسط قدره ٣ر٧٣ مليون دولار في السنه ، ثم انخفض نصيب السودان في الثمانينات الى ١٧٨ مليون دولار امريكي ، بمتوسط قدره ٣ر٢٢ مليون دولار في السنة ، وهذا يشير الى عدم استغلال الأمكانيات المتاحة لدى السودان من موارد طبيعية يمكن استغلالها في إنتاج الغذاء للوطن العربي في حالة توفير الاستثمارات العربية .

* لقد بلغ نصيب سوريا نحو ٤ مليون دولار فقط في الخمسينيات ومليون دولار في الستينيات ثم ارتفع في السبعينيات الى ١٧٣ مليون دولار ، ثم إنخفض الى نحو ١١٨ مليون دولار أمريكي في الثمانينيات ، اى بمتوسط قدره ٨ر١٤ مليون دولار في السنة فقط .

* لقد كان حصة **العراق** من الاستثمارات العربية نحو ٦ر٥ مليون دولار في الخمسينيات إنخفضت الى نحو ـ ر٢ مليون دولار في السبعينيات ، ثم إرتفعت الى ١٣٩ مليون دولار في الثمانينيات ، وهي فترة الحرب الايرانية / العراقية والرعاية التي اولتها الدول العربية المستمرة للعراق .

* لم تنل سلطنة عمان اى رعاية فـــى الخمسينيات ، وفى الستينيات كان نصيبها ٢٤٠ مليون دولار بمعدل ٢٤ مليون دولار فى السنة ، انخفض الى ٩٢ مليون دولار ، ثم انخفـــض الى ١٠ مليون دولار فى الثمانينات .

* لقد كان نصيب دولة قطر نحو ٥ مليون دولار فى الستينيات انخفض الى ٣ مليون دولار فـــى الستينيات وارتفع الى ٥ر٥ مليون دولار فى السبعينات و ١٣ مليون دولار فى الثمانينيات .

* كان نصيب الكويت من الاستثمارات العربية فى الخمسينيات مرتفعا حيث بلغ ١٠٥ مليـــون دولار امريكى ، انخفض الى ٦ مليون دولار فى الستينيات ، ثم ارتفع الى ١٠٧٣ر٦ مليون دولار فى السبعينيات ، وهى فترة الوفورات البترولية وارتفاع العائد على الاسهم واسعـــار الفائدة على الودائع بالمصارف الكويتية ، ثم انخفض الى نحو ٢٩ر٥ مليون دولار فـــى الثمانينيات ، مدة انكماش الاقتصاديات البترولية فى اعقاب انخفاض اسعار البترول مـــع بداية الثمانينيات .

* حصـــل لبنـان على نحو ٢ر٢ مليون دولار فى الخمسينيات مـن الاستثمـــارات العربية ، ثم ٣١ر٨ مليون دولار أمريكى فى الستينيات ، ثم ارتفع نصيبها الى ٧٧ مليون دولار فى السبعينيات ثم عاود الانخفاض فى الثمانينات الـــى نحو ٩ مليون دولار فقط بسبب الحروب الاهلية التى استمرت منذ منتصف السبعينيات وحتى الان وانعدام منـاخ الاستقرار وهروب الاموال العربية الى خارج لبنان .

* لقد كان نصيب مصر من الاستثمارات العربية رغم كبر حجمها السكانى والاقتصادى نحـو ١ر٢ مليون دولار امريكى فى الخمسينيات ، ارتفع الى ٣ر٥٧ مليون دولار فـــى الستينيات ، ثم ارتفع الى نحو ١٤٥٨ مليون دولار امريكى فى السبعينيات ، أى بمتوسط سنوى قدره ٨ر١٤٥ مليون دولار ، وهى فترة حرب اكتوبر وما تلاها مـــن ارتفاعات فى اسعار النفط وكانت حرب اكتوبر سببا رئيسيا منها ، ثم انخفـــض

الاستثمارات العربية فى الثمانينيات الى نحو ٦٥٤ مليون دولار امريكى فقط اى بمتوسط ٨٠ مليون فى السنة تقريبا ، هذا على الرغم من مناخ الاستقرار اللازم توفره لرؤوس الاموال العربية ، ولا تزال مصر مصدر جذب لرؤوس الاموال العربية فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة العربية .

* كان نصيب المغرب فى الخمسينيات ١٢٫٩ مليون ، انخفضت الى ٠٫٨ مليون فى الستينيات ثم ارتفع فى السبعينيات الى ١٧٣ مليون دولار امريكى ، ثم عاود الانخفاض الى ١٢٢ مليون دولار أمريكى فى الثمانينيات .

ومن الجدير بالملاحظة أن فترة الخمسينيات تميزت بانخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية ، وكانت اكبر دولة وجهت اليها الاستثمار هى الاردن وتلاها الكويت ثم تونس ، وقد كانت فترة الخمسينيات هى الفترة التى تحررت الاقطار العربية فيها من الاستعمار ، ومازالت الاثار السلبية للاستعمار تفرض نفسها على مختلف نواحى الحياة ومنها الاقتصاد والثقة للمستثمر فى الدخول فى المشروعات الاستثمارية .

اما فى الستينيات وهى بداية ظهور البترول بشكل كبير والتوسع فى استخداماته كمصدر للطاقة والصناعات البتروكيماوية ولكن مازالت الدول العربية فى مرحلة التحول بعد الاستعمار ومازالت دول مستعمرة كالجزائر واليمن وعدن ، وسعت كل دولة لتبحث عن سبل لرفع مستوى معيشة مواطنيها ، وان كانت الروح القومية فى أوج عظمتها منذ نهاية الخمسينيات . وفى هذه الفترة بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية ٤٠٥ مليون دولار . كان حصة سلطنة عمان منها ٢٤٠ مليون دولار ، تليها مصر ثم الامارات ثم لبنان .

اما مرحلة السبعينيات فقد حدث ارتفاع هائل فى اسعار البترول وزيادة كبيرة فى الدخل القومى للاقطار العربية من النفط ، والفوائض المالية الضخمة التى تحققت ، وخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ هذا الى جانب مؤشرات التضامن العربى الذى تحقق قبيل

واثناء الحرب ، وحيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية الى حوالى ٦٢٣٧ مليون دولار أمريكى ، اى حوالى اكثر من ١٥ مرة عما كان عليه فى السبعينيات ، وكانت مصر هى الدولة التى نالها اكبر حجم من هذه الاستثمارات ، تلاها الكويت ثم الامارات فالمغرب فالاردن .

ومع بداية مرحلة الثمانينيات ، حيث غاب التعاون العربى وفترت روح العمل العربى المشترك ، وانخفضت اسعار البترول انخفاضا كبيرا ، وبالتالى انخفض عائد الاقطار العربية من النفط ، بالاضافة الى حرب الخليج بين العراق وايران وما استنفدته من اموال طائلة ، أدت كل هذه العوامل الى انخفاض الاستثمارات العربية البينية ، حيث بلغت حتى عام ١٩٨٨ حوالى ٢٨٠٩ مليون دولار فقط ، وكانت مصر من اكثر الدول العربية استفادة من الاستثمارات العربية لاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية بها ، تلاها البحرين فالامارات ، ثم تونس ، ثم جيبوتى فالسودان .

والملاحظة الاخرى الجديرة بالاهتمام ان حجم الاستثمارات العربية البينية على مدار ثمانية وثلاثين سنة ، يعتبر منخفضا للغاية ، لا يخدم اغراض التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى كما سبق الاشارة الى ذلك ، كما بدأ الوطن العربى فى تشكيل مجالس اقليمية لم تحدد اهدافها الاقتصادية بوضوح ، منها على سبيل المثال مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى . وتعتبر هذه المجالس والتكتلات العربية الاقليمية عامل تنافر وليس عامل جزب للاموال العربية فى إطار وجود جامعة الدول العربية ، حيث أن أهداف هذه التجمعات سياسية وليست اقتصادية .

أن طبيعة ونوعية المشروعات التى وجهت اليها الاستثمارات العربية تشير الى تنـــوع المشروعات التى وجهت اليها الاستثمارات العربية البينية ، حيث كان نصيب قطاع الزراعـــة منها حوالى ٨ ر١٦٣ مليون دولار امريكى من اجمالى قدره نحو ـ ر١٣٦١ مليون دولار امريكى اى بنسبة نحو ٣ ر١٢ ٪ فقط من اجمالى الاستثمارات العربية المتاحة ، بينما نال قطـــاع الصناعة التحويلية حوالى ٨٥ ر٩٢٥ مليون دولار ، اى بنسبة ـ ر٦٨ ٪ من جملة الاستثمـارات المتاحة ، وقطاع النقل والمواصلات حصل على نحو ٥ ر٢٨ مليون دولار أمريكى اى بنسبـــة ١ر٢ ٪ فقط من اجمالى حجم الاستثمارات العربية المتاحة .

أما قطاع الخدمات (فنادق وسياحة) فقد كان نصيبه من اجمالى الاستثمارات البينيـــة العربية نحو ٦ر١٤١ مليون دولار أمريكى ، أى بنسبة نحو ٤ر١٠ ٪ ويلى هذا القطاع قطـــاع الزراعة من حيث الاهميـــــة .

ويلاحظ ان الصناعة نالت الجانب الاكبر من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ١٩٦٤/١٩٨٣ ، ويليها الزراعة ثم الفنادق والسياحة . وتشكل استثمارات الزراعة والصناعـــة التحويلية مجتمعه حوالى ٦ر٨٠٪ من جملة الاستثمارات ولعل ذلك يرجع لاهمية قطاعـــى الصناعة والزراعة ، وبصفة خاصة قطاع الصناعة التحويلية الذى يعتمد على البترول الخام الذى يشكل اهم قطاع فى الاقطار العربية من حيث اهميته كمصدر للدخل القومى . هذا ولقد بلغـت جملة المساهمات العربية فى المشروعات الاستثمارية والعربية حوالى ٢ر٧١٩ مليون دولار ، منهـا ٥ر٤٣٤ مليون دولار لقطاع الصناعة التحويلية و ٤ر٩٧ مليون دولار للزراعة والثروة الحيوانيـــة والصيد البحرى و ٩ر١٢٧ مليون دولار للخدمات و ٩٦ر١٣ مليون دولار للنقل والمواصـــلات و ٣ر٣٥ مليون دولار لقطاع البناء والتشييـــد .

٦ ـ ٣ حجم الاستثمارات العربية المتاحـــة :

على الرغم من أن الوطن العربى يتمتع بثروات طبيعية وكبيرة ، واستطاع ان يحقق مداخيل ضخمة من عائدات البترول فى حقبة السبعينيات واوائل الثمانينيات الا ان

جدول (٦ — ١)

تطور التدفقات الاستثمارية العربية البينيـــــــــة
منذ الخمسينـــــات

(مليون دولار أمريكى)

الدولة المتلقية للاستثمارات	الخمسينات	الستينات	السبعينـــات	الثمانينات
الاردن	١٧٤ر٨	٩ر٢	١٣٦ر٠	١٧٤ر٠
الامارات	—	٤٣ر٣	٦٦٠ر٦	٢٩٠ر٩
البحرين	—	٠ر٨	١٠٤٥ر١	٥٦٩ر٥
تونس	٧٦ر٣	— ر٦	٢٥١ر٥	٢١٧ر٠
الجزائر	١ر٣	—	١٢ر٥	١٧ر٠
السعودية	—	—	٩٠ر٦	٢٠٧ر٢
السودان	٣٧ر٢	٤ ر٨	٧٣٢ر٩	١٧٨ر٢
سوريا	٤ر٢	١ر٠	١٧٣ر٠	١١ ر٨
الصومال	—	—	٤٨ ر٨	—
العراق	٥ر٧	٠ر٥	٢ ر٢	١٣٨ ر٨
سلطنة عمان	—	٢٤٠ر٠	٩٢ر٠	١٠ر١
قطـــر	٥ر٢	٣ر٣	٥ر٥	١٣ر٤
الكويـت	١٠٥ر٠	٦ر٥	١٠٧٣ر٦	٢٩ر٥
لبنـــان	٢ر٢	٣١ ر٨	٧٧ر١	٩ر٤
ليبيـــا	—	—	٢٥ر٩	٤٣ ر٨
مصـــــر	٢ر٢	٥٧ر٣	١٤٥٨ر٠	٦٥٣ ر٨
المغـــرب	١٣ر٠	٨ ر٠	١٧٣ر٠	١٢٢ ر٠
موريتانيـــا	—	—	٦٧ ر٧	١٧ر٩
اليمن الشمالى	—	—	١١٠ر١	٦ر٤
اليمن الجنوبى	—	—	—	٩٧ر٤
جيبوتـــى	—	—	١ر١	٧ ر٠
الجملـــة	٤٢٧ر١	٤٠٥ر٣	٦٢٣٧ر٢	٢٨٠٨ ر٨

المصدر : د٠ سمير مسعود " مناخ الاستثمار فى الوطن العربى " ، الاهرام الاقتصادى العدد ١١١٤ لعام ١٩٩٠

ما ذهب منها للاستثمار داخل الدول العربية كان محدودا للغاية ، وذهب الجانب الاكبر الى الاقطار الاوربية والامريكية — ومهما كانت الاسباب وراء ذلك ، سواء عدم الاستقرار السياسى وغياب الوفاق العربى وضعف فرص الاستثمار وسوء مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، وانخفاض العائد على الاستثمار ، فان ذلك كله لا يمنع ان العرب احق واولى بما لديهم من ثروات ، بل ما سبق كله مدعاه لتوجيه الجانب الاكبر من الاستثمارات العربية الى الاقطار العربية حتى تستطيع ان تطور إقتصادياتها ، وترفع المستوى المعيشى للانسان العربى ، ويجعل الامه العربية قادرة على مواجهة مشاكلها السياسية والاقتصادية ، بل ويزيد ذلك من فرص نجاح العمل العربى المشترك ويقوى اتجاهات الوحدة العربية .

لقد مضى عصر الفوائض المالية دون ان يستفيد منه العرب وكانت اوربا وامريكا هما المستفيد الاكبر من تلك الفترة ، ومازالت الفائدة تعم على تلك الاقطار ، فالارصدة العربية فى بنوكها تقدر بحوالى ٦٧٠ مليار دولار — وهى تفوق المديونية العربية بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أمريكى .

ويوضح الجدول التالى (٦ — ١) تطور التدفقات الاستثمارية العربية البينية منذ الخمسينات ، حيث يتضح ضآلة هذه التدفقات الاستثمارية بالمقارنة بالودائع الرأسمالية وحجم رؤوس الاموال العربية بالمصارف ومؤسسات التمويل خارج المنطقة العربية . كما يتبين ان تطور هذه التدفقات الاستثمارية فيما بين فترة الستينات والخمسينات كان ، متناقصا بنحو ٥ ٪ ، وفيما بين فترة السبعينات والستينات تزايديا بنحو ما يقرب من ١٥ مثل ما كانت عليه تلك التدفقات فى الستينات ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول وزيادة الموارد المالية النفطية وظهور فوائض مالية ضخمة فى تلك الفترة ، بينما انخفضت معدل التدفقات الاستثمارية فى فترة الثمانينات بنحو ٥٥ ٪ عن ما كان عليه فى فترة السبعينات بسبب انكماش الاقتصاد العالمى مع بداية الثمانينات وتقلص الفوائض المالية النفطية نتيجة لانخفاض اسعار البترول والسيطرة عليها من قبل الدول الصناعية المتقدمة .

٦ ـ ٤ ـ الأستثمارات العربية فى مصر :

لقد شهد الاقتصاد المصرى خلال العامين الماضيين تطورا ايجابيا بعودة مصر الى دورها الطليعى فى مؤسسات الجامعة العربية واسترجاع عضويتها فى صناديق التمويل العربية . وقد سعت مصر على مدى السنوات السابقة الى تطبيق سياسات تستهدف تحقيق التقارب العربى وجذب الاستثمارات العربية سواء على مستوى الحكومات او الافراد ، وظهرت مؤشرات كثيرة تؤكد امكانية دفع وتنمية التعاون الاقتصادى بين مصر والدول العربية خاصة تلك الدول ذات الفوائض المالية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) .

وتعتبر مصر مصدر جذب لكثير من الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات العربية على الرغم مما يدور حاليا على الساحة الدولية والعربية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية العربية / العربية او العربية /الدولية . فالعلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية لم تتوقف حتى فى أشد حالات التباعد السياسى بين مصر وبعض الدول العربية ، فقد تتأثر تلك العلاقات الاقتصادية من خلال القنوات الرسمية ، ولكنها لم تتأثر بالنسبة لعلاقات الافراد من المستثمرين العرب بالاقتصاد المصرى ، حيث تدفقت رؤوس الاموال العربية على مشروعات التنمية بالاقتصاد المصرى بمعدلات متزايدة مع عودة مصر الى الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة .

وتحظى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ ـ ١٩٩٢) اهتماما خاصا للقطاع الخاص المصرى والعربى ، وتحظى الاستثمارات العربية بالاهتمام والتشجيع وتعطيها الدولة أولوية قصوى فى هذا المجال بالمقارنة بالاستثمارات الاجنبية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية نحو ١٩٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى مصر حتى نهاية ١٩٨٩ ، بالمقارنة بنحو ١٧ ٪ للاستثمارات الأجنبية ، فى حين تبلغ نسبة الاستثمارات المصرية نحو ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى عام ١٩٨٩ . وقد ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية فى مصر من نحو ٥٨٠ مليون

جنيه عام ١٩٨٠ الى نحو ٣ر١ مليار جنيه فى بداية عام ١٩٨٧ ثم الى نحو ـ ر٢ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٨٩ . اى ان الاستثمارات العربية لم تستمر فى التدفق على الاقتصاد المصرى فحسب ، ولكن معدلات تدفقها ارتفعت منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بنحو ٧ر١٤ ٪ ، وتشير هذه الارقام الى استقرار معدلات الاستثمار العربى فى مصر واستمرار التدفقات الرأسمالية بسبب مناخ الاستثمار الذى يميز مصر من باقى دول المنطقة من حيث الاستقرار السياسى والاقتصادى والضمانات والحوافز التشجيعية التى تكفلها الدولة للاستثمار ورؤوس الاموال العربية .

هذا وتشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار [١٢] الى أن حجم التدفقات الرأسمالية الى مصر قد ارتفع من نحو ٢ر٢ مليون دولار امريكى خلال مرحلة الخمسينات الى نحو ٣ر٥٧ مليون دولار امريكى خلال مرحلة الستينات اى ما نسبته نحو ١ر١٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات العربية خلال تلك المرحلة . وقد استمرت الزيادة فى التدفقات الرأسمالية العربية على مصر فى مرحلة السبعينات ، حيث بلغت نحو ١٤٥٨ مليون دولار أمريكى ، أى ما نسبته نحو ٤ر٢٢ ٪ من اجمالى التدفقات الرأسمالية الموجه للدول العربية خلال تلك الفترة ثم انخفضت الى نحو ٦٥٤ مليون دولار فى مرحلة الثمانينات ، أى ما نسبته نحو ٣ر٢٣ ٪ من اجمالى التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول العربية . ويرجع هذا الخفض اساسا الى ما صاحب بداية مرحلة الثمانينات من ركود نسبى فى الاقتصاد العالمى مع تقلص اسعار النفط وأنكماش الموارد المالية للدول العربية النفطية ، هذا الى جانب اثر المقاطعة العربية لمصر مع منتصف مرحلة السبعينات وحتى منتصف او قرب نهاية مرحلة الثمانينات .

وقد أشارت التقارير [٢٠] الى أن عدد المشروعات الاستثمارية فى مصر والتى تمول برؤوس الاموال العربية قد بلغ ٤٧٥ مشروعا فى عام ١٩٨٨ ، تقدر رؤوس اموالها بنحو ٢١٧١ مليون دولار أمريكى (أى ما يعادل نحو ٥ر٥ مليار جنيه مصرى تقريبا) .

هذا وقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية فى مصر حتى نهاية عام ١٩٨٩ والتى تمول من خلال رؤوس الاموال المصرية والعربية والاجنبية ١٧٣٤ مشروعا تقدر رؤوس اموالها بنحو ١١ر٠ مليار جنيه مصرى (*) .

وتعتبر الاستثمارات السعودية والكويتية فى المرتبة الاولى ضمن الاستثمارات العربية ، حيث استمرت الأستثمارات السعودية فى الزيادة حتى بلغ حجم رؤوس الاموال السعودية فى مصر مع نهاية عام ١٩٨٩ نحو ٥٥٢ مليون جنيه تشكل مساهمات فى مشروعات تقدر تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ١ر٧ مليار جنيه مصرى . كما يقدر حجم رؤوس الاموال الكويتية (بما فى ذلك أعادة استثمار ارباح هذه المشروعات) بنحو ٥١٤ مليون جنيه مصرى ، تعتبر مساهمات فى مشروعات تقدر تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ١ر٥ مليار جنيه مصرى .

وقد أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٦ ـ ١) أن حجم الأستثمارات العربية / العربية بلغ فى عام ١٩٨٨ نحو ٢٣٢ر٤ مليون دولار أمريكى (أو ما يعادل نحو ٦٠٥ مليون جنيه مصرى تقريبا) ، أرتفعت فى عام ١٩٨٩ الى نحو ٢٥٨ر٥ مليون دولار أمريكى (أو ما يعادل نحو ٦٧٥ مليون جنيه مصرى تقريبا) وقد كان نصيب مصر من هذه الأستثمارات البينية العربية فى عام ١٩٨٨ نحو ٢٢ر٣ ٪ من اجمالى الاستثمارات الموجه للدول العربية ، بالمقارنة بنحو ٣٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات العربية / العربية لعام ١٩٨٩ . وهذا يشير الى أن هناك زيادة فى معدلات تدفق الاستثمارات العربية بين عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ تقدر بنحو ١١ر٢ ٪ ، بينما كان معدل الزيادة السنوى فى نصيب مصر من تلك الاستثمارات العربية نحو ٥٠ ٪ ، حيث ارتفعت اجمالى الاستثمارات العربية الموجه الى مصر من نحو ٥٢ مليون دولار امريكى عام ١٩٨٨ الى نحو ٧٨ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٩ .

وبالرغم من مضاعفة حجم الاستثمارات العربية الموجه للقطاع الزراعى على مستوى الوطن العربى من نحو ٣ر١٨ ـ ٩ر٣٦ مليون دولار ، فان نصيب هذا القطاع فى عام ١٩٨٨ بلغ نحو ٩ر٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات العربية الموجه للدول العربية بالمقارنة بنحو ٣ر١٤ ٪ فى

(*) وفقا لتصريح نائب رئيس هيئة الاستثمار فى ج . م . ع .

عام ١٩٨٩ ، وهذه المساهمة تعتبر ضئيلة جدا بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعى فى توفير الغذاء والمواد الخام الاساسية للوطن العربى .

وقد أشارت التقارير (٢٠) الى ان السعودية قد ساهمت بنحو ٨١ ٪ من اجمالى حجم الأستثمارات العربية التى وجهة الى مصر فى عام ١٩٨٩ بالمقارنة بنحو ٦ر٠٪ للكويت ، ٥ر٦ ٪ للأردن ، ٣ر٥ ٪ لسوريا ، ونحو ٢ر٥ ٪ للبنان ، نحو ٥ر٠ ٪ لباقى الدول العربية .

وقد أوردت بعض التقارير الاخرى ان حجم الاستثمارات العربية لدول الخليج العربى فى مصر قد بلغ حتى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ١٤٥٤ مليون جنيه مصرى (أو مايعادل نحو ٦٠ ٥ مليون دولار امريكى على اساس سعر صرف ٦ر٢ جنيه /الدولار) ، وقد بلغ مساهمة الكويت فى هذه الاستثمارات نحو ٣٤ ٪ ، السعودية نحو ٢٧ ٪ ، والاردن نحو ٦ر٧ ٪ ، وقطر نحو ١ر٦ ٪ ، الامارات ٥ر٨ ٪ والبحرين نحو ٥ر٨ ٪ ، سلطنة عمان ٢ر١ ٪ وفلسطين نحو ٠ر٣ ٪ ، ودبى نحو ١ر١ ٪ .

وبالرغم من اختلاف البيانات الخاصة بحجم التدفقات الرأسمالية (الاستثمارات) من دول الخليج العربى الى مصر ، فأنه من الملاحظ ان كل من السعودية والكويت يعتبران من أهم الدول العربية المستثمرة فى مصر ، حيث تحتل السعودية والكويت المرتبة الاولى والثانية بين الدول العربية التى تستثمر أموالها فى مصر ، وتأتى الاردن فى المرتبة الثالثة .

الفصل السابع : الاستثمارات الزراعية وتمويل القطاع الزراعى فى مصر :

٧ـ١ ـ مقدمـــه :

يعد الاستثمار الاداة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فهو الاداه التى عن طريقها يمكن تحسين مستويات الدخول وخلق فرص العمل ، وتحسين موقف ميزان المدفوعات الى غير ذلك من الاثار الايجابية المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتوقف معدل الاستثمار فى قطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى على مناخ الاستثمار فى هذا القطاع ، وبمعنى آخر يتحدد حجم وفاعلية الاستثمار فى القطاع الزراعى على أداء دوره التنموى على مناخ الاستثمار فى هذا القطاع .

ويعكس مناخ الاستثمار لقطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى كافة المكونات التشريعية والاجرائية ، والتسويقية والسعرية وغيرها التى تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج فى النهاية اطارا يحدد مستوى الاستثمار فى هذا القطاع وبصورة أكثر تحديدا يمكن الاشارة الى أهم مكونات مناخ الاستثمار فى القطاع الزراعى فى الاتى :

- المكونات التشريعية : والتى تتمثل فى التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار فى هذا القطاع بما تحمله هذه التشريعات من مميزات أو سلبيات .
- المكونات الاجرائية : وتتمثل فى الاجراءات التنفيذية الخاصة بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار فى القطاع الزراعى .
- المكونات الفنية : وتتمثل فى المستويات التكنولوجية المتاحة لاستغلال عناصر الانتاج ، اذ عادة ما يؤدى تطوير المستوى التكنولوجى واستيعابه لهذا المستوى الى خلق المزيد من الاستثمارات .

- المكونات الموردية : وتتعلق بمدى أتاحة الموارد الانتاجية مثل الاراضى الصالحة للزراعة ، والموارد المائية ، والكوادر الفنية المدربة بالنسبة للقطاع الزراعى .
- المكونات التسويقية : وتتعلق بالسياسيات التسويقية والسعرية المطبقة وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على معدلات الاستثمار .
- مكونات البنية الاساسية : وتتعلق بمدى أتاحة البنية الاساسية للقطاع الانتاجى موضع الدراسة مثل الطرق ووسائل الاتصال ، وقنوات الرى والصرف ، ومصادر الطاقة الى غير ذلك من المكونات .

واجمالا للقول تتفاعل هذه المكونات فيما بينها لتنتج فى النهاية مايطلق عليه مناخ الاستثمار الذى يحدد بدوره حجم الانفاق الاستثمارى ومصادر تمويله سواء من القطاع العام او الحكومى او الخاص .

تشير الدراسات السابقة والاحصاءات المنشورة من المصادر الرسمية الى مجموعة من الحقائق التى يمكن الاشارة اليها بايجاز فى التالى :-

- أن أمكانيات التنمية الزراعية الافقية والرأسية متاحة ، أذ تزيد مساحة الرقعة الارضية الممكن التوسع فى زراعتها وتتوافر لها موارد مائية عن نحو ٢ر٥ مليون فدان ، كما أن هناك أفاق واسعة الانتاجية الفدانية (التنمية الرأسية) للعديد من المحاصيل .
- يتوافر عنصر العمل الزراعى سواء الخبرات الفنية القادرة على أداء العمل بمستوى مقبول من الناحية الفنية ، أو حتى العمالة الزراعية العادية ، ومازالت مستويات أجور هذه العمالة فى حدود مقبولة نسبيا .
- أن حجم السوق المصرى يتسم بالسعة الكبيرة ، بل أن هذه السعة تتعدى بكثير حجم المعروض من السلع الزراعية ، وليس أدل على ذلك من ان قيمة العجز الغذائى يقدر بنحو ١ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ . وقد كان حجم تلك الفجوة عام ١٩٧٩ نحو ١٩٠ مليون دولار ، قفزت الى نحو ٣ر٨ مليار دولار مع نهاية الخطة الخمسية (٨٦ / ١٩٨٧) ، كما ان معدل الزيادة فى الفجوة الغذائية (اى الفرق بين الانتاج المحلى والاحتياجات الاستهلاكية الغذائية) اتسعت بمعدل ٥ر٧ ٪ للفترة ٧٤/ ١٩٨٤ .

— أن الدولة وضعت العديد من التشريعات الخاصة بتنظيم الاستثمار فى القطاع الزراعى ، كما وضعت أيضا لوائح تنفيذية لهذه التشريعات لتشجيع رؤوس الاموال الخاصة .

— أن الدولة تسعى جاهدة لتحسين وتعبيه مكونات المرافق العامة وخاصة الطرق ووسائل الاتصال ، الامر الذى يعنى أن البنية الاساسية اللازمة للاستثمار الانتاجى متاحه الى حد ما فى العديد من المواقع الانتاجية .

وعلى الرغم من الايجابيات السابقة فمن الملاحظ أن الاستثمار فى القطاع الزراعى لا يتجاوز نحو ١٠٪ من الحجم الكلى للاستثمار القومى سواء تم ذلك عن طريق القطاع الحكومى والعام أو طريق القطاع الخاص . هذا فى الوقت الذى يعد فيه القطاع الزراعى من أهم القطاعات الانتاجية بالمجتمع سواء قيست هذه الاهمية بدوره فى خلق فرص العمل أو بدوره فى التجارة الخارجية أو بدوره فى أنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات التمويلية أو بغير ذلك من المقاييس .

ومن هنا تتبلور مشكلة التمويل للقطاع الزراعى على اعتبار أن نصيبه من الاستثمارات الاجمالية المتاحة للاقتصاد القومى لا تتناسب مع دوره الهام فى توفير قاعدة أنتاجية تعتمد عليها عمليات التنمية فى باقى قطاعات الاقتصاد القومى ، هذا فضلا عن ضرورة توفير الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك ومعدلات نموه المتوقعة نتيجة تحقيق أهداف التنمية و زيادة الدخول ورفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع . وقد كان الانخفاض النسبى للاستثمارات الزراعية ، على الرغم من توفر العديد من الايجابيات المنشطة لهذا الاستثمار ، من أهم معوقات تنمية وتطوير القطاع الزراعى .

ولذلك فأن تحرك رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى يعتبر ذات أولوية قصوى باعتبار أن رأس المال هو أداة التنمية الرئيسية الى جانب العوامل الاخرى المؤثرة فى تنمية القطاع الزراعى .

٧ — ٢ — العوامل المؤثرة فى حجم الاستثمارات الزراعية :

تنقسم الاستثمارات الزراعية الى نوعين أولهما يغلب عليه الصيغة العامة وهى تلك الاستثمارات التى تهدف خدمة الاقتصاد القومى بصورة عامة وعادة ما تأتى من مصادر رسمية حكومية (أو قطاع عام) وتمويل من خزينة الدولة ، ويشمل هذا النوع من الاستثمار أقامة البنيات الاساسية اللازمة للتنمية الزراعية من سدود وترع عمومية وشبكات رى وصرف وطرق ريفية وكثير من منشآت الخدمات الزراعية كالمخازن والصوامع .. الخ ، الى جانب البحوث الزراعية والارشاد الزراعى وخدمات الائتمان الزراعى ، وهذه الانشطة كلها تحتاج الى أستثمار حكومى أو عام حيث أنها لاتعود بربح سريع أولاتعود بعائد يشجع الاستثمار الخاص على الدخول فى مثل هذه الانشطة .

أما النوع الاخر من الاستثمارات فهى تلك الاستثمارات التى تستهدف توليد عائد استثمارى مشجع من خلال توفير احتياجات السوق من الانتاج الوسيط أو النهائى ، وهى عادة ما تمثل الاستثمارات التى يمولها المستثمر أو المزارع بغرض الربح ، وتوجه للانشطة الانتاجية وليست للانشطة الخدمية التى يغطيها النوع الاول من الاستثمارات الزراعية .

ويعتبر النوع الأول من الاستثمارات الزراعية هو حجز الزاوية للتنمية الزراعية ، حيث أنه لايقوم على أسس تجارية بل يستهدف تطبيق السياسات العامة التى تتضمنها خطط التنمية الزراعية لتنمية وتطوير القطاع الزراعى . ولذا فأن حجم الاستثمار لهذا النوع يتوقف على الاولويات والافضليات التى توليها الدولة للقطاع الزراعى وعلى حجم الموارد المالية والطبيعية المتاحة لها . ومما تجدر الاشارة اليه أن هذا النوع من الاستثمار قد نال اهتمام الدولة منذ بداية الستينات من خلال تنفيذ مشروع السد العالى واقامة كثير من المنشآت والمشروعات الخدمية للقطاع الزراعى كاقامة شبكات الرى والصرف ومحطات الضخ وشبكات الطرق والكهرباء الريفية ومخازن ومقار بنوك التسليف الزراعى وغيرها ، بالاضافة الى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من خلال البنك الرئيسى للائتمان والتنمية الزراعية وفروعه المنتشرة على كافة محافظات وقرى الجمهورية كمصدر رئيسى لتمويل عمليات الانتاج الزراعى [illegible]

ونظرا لتوجيه الاستثمارات العامة التى تمول اساسا من الخزينة العامة للدولة الى المشروعات الخدمية لتوفير وتدعيم البنيات الأساسية للأنشطة الانتاجية الزراعية ، فانه من المتوقع أن يكون العائد من هذه الاستثمارات بعيد المدى وأنه يعتبر عائد غير مباشر يساهم فى توليد العائد التجارى على الاستثمارات الخاصة للأفراد (أى الاستثمار من النوع الثانى) ، ولعل هذا مايفسر المفارقة القائمة فى كثير من الدول النامية ومنها مصر مابين أحجام الاستثمارات الموظفة فى الزراعة من هذا النوع وبين عائد هذه الاستثمارات للأقتصاد القومى من جهة أو للأفراد من جهة أخرى ، حيث أن الاستثمار التجارى (الاستثمار من النوع الثانى) يستهدف الربح أو العائد على الأموال المستثمرة وفقا لآليات الأقتصاد القومى وبالمقارنة بالاستثمار فى فرص أخرى بديلة (فى أنشطة انتاجية اخرى صناعية او تجارية أو سياحية) .

وقد أنكمش النوع الثانى من الاستثمار الزراعى (أى الاستثمارات الخاصة للافراد) بسبب القوانين والتشريعات الزراعية التى تحد من فرص الاستثمار فى القطاع الزراعى بسبب المفارقات الموجودة فى الايد ولوجيات المتعلقة بالارض من حيث الحيازة أو التنظيم الاقتصادى أو الملكية أو التنظيم الاجتماعى ، فالعمل على الارض لايعتبر عملا أنتاجيا عاديا كالعمل الحرفى أو الصناعى أو الخدمى ، بل تدخله اعتبارات أجتماعية وأسرية وتقاليد موروثة وعوامل وطنية وعاطفية مختلفة . ولعل من أهم ما استهدفته قوانين الاصلاح الزراعى التى طبقت فى مصر فى بداية الستينات وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ مباشرة أزالة الفوارق الاجتماعية وتحديد الملكية — أى أزالة الهيمنة الاقطاعية عن الحياة السياسية دون اعتبار آخر للجوانب الاقتصادية أو الانتاجية للاراضى (٢٢) .

كما أن النظام الاجبارى للتسعير والتوريد للمنتجات الزراعية كان من ضمن عوامل الطرد للاستثمار الخاص ، بالاضافة الى ان السياسة الزراعية لم تكن تولى اهتماما لتمويل التنمية الزراعية من خلال القطاع الخاص الا فى الخطة الخمسية الاخيرة (١٩٨٧/٨٦ — ١٩٩٢/٩١) .

ومن الطبيعى أن تتأثر الاستثمارات الخاصة للافراد فى الزراعة بهذه القوانين والتشريعات والنظم فمثلا لاتزال المزارع الكبيرة الحجم غير ممكنة فى مصر من الناحية القانونية حتى على الرغم من تشجيع تمليك الاراضى الصحراوية فى حيازات كبيرة تفوق ما قررته قوانين الملكية الزراعية للاراضى . كما أنه لايزال أصحاب المدخرات ورؤوس الاموال يترددون فى توظيف أموالهم ومدخراتهم فى المجالات الزراعية ، هذا فضلا عن الانخفاض النسبى فى مستوى الدخل الفردى فى القطاع الزراعى والذى يؤثر بشكل مباشر على المدخرات ومستوى الادخار وبالتالى حجم رؤوس الاموال المتاحة من داخل القطاع نفسه ، وكذلك انخفاض معدل الاستثمار الخاص اللازم لتوظيفها فى تنمية القطاع الزراعى ، الامر الذى يترتب عليه ضرورة توفير رؤوس أموال من خارج القطاع الزراعى فى ظل معدلات العائد المرتفعة للقطاعات الاخرى غير الزراعية والتى تجذب الاستثمارات الخاصة بالمقارنة بالقطاع الزراعى .

وقد شهدت السنوات الاخيرة تطورات هامة أتاحت شيئا من الطمأنينة للاستثمارات الخاصة فى القطاع الزراعى المصرى ، واخذ هذا القطاع يشهد مزيدا من الاستثمارات الخاصة فى ظل قوانين الاستثمار منذ عام ١٩٧٤ حيث بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتركيز الدولة على توفير الغذاء وأعطاء أولوية مطلقة للقطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى من خلال سياسات الحوافز والاعفاءات والامتيازات وغيرها ضمن سياسات التنمية الزراعية بالخطة الحالية

ويأتى هذا التطور فى الثمانينات نظرا لان مفاهيم الاصلاح الزراعى التى طبقت فى الخمسينات كانت مستمدة من أوضاع زراعية وتقنيه مختلفة ، وأن هناك اصلاحات زراعية أخذت طريقها فى التطبيق تستهدف أتاحة الفرصة للقطاع الزراعى للاستفادة من التقنيات (التكنولوجيا) الحديثة مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى الزراعة بكافة الطرق الممكنة ، خاصة وان الملكية الخاصة هى السائدة بالقطاع الزراعى المصرى وتمثل اكثر من ٨٥ ٪ .

فأذا ما تحقق توفير الاطمئنان وأستقرار الاوضاع والتوقعات والمواءمة بين الخلفية القانونية والمؤسسة والتغيرات التكنولوجية فى المجال الزراعى ، فأن العامل الآخر المؤثر فى حجم الاستثمار الزراعى الخاص هو الربحية ، وهنا تكون نظم الحوافز السعرية للمنتجين العامل المشجع .

ويجب الاشارة الى أن الزراعة تواجه فى هذا المجال وضعا أكثر صعوبة من قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى . فالزراعة تنتج محاصيل نقدية يغلب عليها طابع التصدير مثل القطن ، والارز ، والحبوب الزيتية ، والفاكهة والخضروات ، كما أنها تنتج أيضا محاصيل غذائية استراتيجية كالقمح والارز وقصب السكر تستهلك محليا وتسوق عادة فى المدن . وفيما يتعلق بالنوع الاول من الانتاج فأنه كان معروفا لهيمنة القطاع العام والحكومة من خلال مؤسساتها وشركاتها المختلفة ، وفى هذه الحالة تكون حرية التجارة عادة مقيدة ، وهناك احتمالا لاعتبار القطاع العام فى هذه الحالة وعاء للضرائب الظاهرة والمستترة من خلال الفروق السعرية والمحلية (أسعار الشراء من المنتج) والدولية (الاسعار العالمية الحاصلات التصدير) وقد استفادة الخزينة العامة للدولة من الفروق السعرية بين سعر المنتج (الادنى) وسعر التصدير (السعر الاعلى) .

وقد أدى ذلك الى عزوف المزارعين على الاستمرار فى الاستثمار فى أنتاج مثل هذه الحاصلات التصديرية على الرغم من زيادة الطلب عليها ، أما من ناحية التسويق المحلى للحاصلات الاستهلاكية الغذائية فهناك قيود تضعها الحكومة تتمثل فى نظم التوريد الاجبارى وتحديد الاسعار للمنتج حماية للمستهلك ، مما ترتب عليه أيضا عزوف كثير من المنتجين فى الاستمرار فى الاستثمار فى هذا المجال ايضا .

وبصفة عامة فأنه يمكن القول بأن القطاع الزراعى المصرى يشهد حاليا تطورا ايجابيا فيما يتعلق بالحافز السعرى للمنتجين ، حيث بدأت الدولة منذ عامين فى تحريك الاسعار لصالح المنتجين بحيث تخضع هذه الاسعار لاليات السوق الحرة من حيث العرض والطلب ، مما شجع كثير من الافراد فى فتح مجالات جديدة للاستثمار الزراعى خاصة فى المناطق الصحراوية الحديثة الاستصلاح ، حيث لا يوجد قوانين تتعلق بالدورة الزراعية أو تحديد أسعار اجبارية للمنتج النهائى مع اعطاء امتيازات ضريبية وتسهيلات

أئتمانيـــة تقديرا للدولـــة فى دور القطـاع الخاص الزراعـــى على زيـادة الانتـــــــاج ، وهـــى أحدى دعائـم خطـة التنميـــة الثانيـــة (١٩٨٧/٨٦ — ١٩٩٢/٩١) .

كما أن توجيـــه الاســـتثمار الى القطـاع الزراعـى بدأ يأخذ حـاليا فى الاعـــتبار مقارنـة الربحيـــة مابيـن الاستثمار فى هذا القطاع والقطاعـــات الاخرى حتى لايختل التـــوازن فى توظيف الاستثمارات الخاصـــة المتاحـة بيـن قطاعات الاقتصـــاد القومـــى ، وفى هـــذا المجـال فـأن الدولـــة تحاول من جانبهـــا أعطـاء الامتيـــازات وتوفيـر الضـمانـــات والتســـهيلات الائتمانيـــة للمســـتثمرين فى القطـاع الزراعـى ، بالاضافة الى الاعفـــاءات الضريبيـــة حتى يشعر المستثمر فى القطـاع الزراعـى بالعائد المقبول على استثماراته الزراعية .

٧ — ٣ تطور الاستثمارات فى القطاع الزراعى :

ترجع اهمية الاستثمار الى كونه مصدر لتراكم راس المال الذى يعتبر بدوره ذات اهمية بالغة للنمو الاقتصادى والاجتماعى بصفة عامة وللقطاع الزراعى بصفة خاصة. وتتعاظم اهمية راس المال فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة لان الاخيرة قد حققة قدرا كبيرا من تراكم راس المال من خلال ارتفاع معدلات الادخار ومستويات الدخول بما يشجع المدخرين على الاستثمار وزيادة التراكمات الراسمالية ، وهو نقيض ما هو قائم فى الدول النامية حيث معدلات الادخار المنخفضة بسبب ضعف الانتاجية وتدنى مستويات الاجور والمعيشة بصفة عامة . ويعتبر تراكم راس المال مشكلة اساسية فى الدول النامية وتؤثر فى معدلات النمو والتنمية تأثيرا بالغا .

وتشكل مصادر التمويل العام حجر الاساس فى تمويل استثمارات خطط التنمية بالدول النامية وخاصة فيما يتعلق بتمويل القطاع الزراعى ، حيث تتضاءل مساهمات القطاع الخاص بالمقارنة بمساهماته فى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ويعتمد تمويل التنمية الزراعية فى معظم الاحيان على مصادر تمويل حكومية او قروض وتسهيلات خارجية .

لقد أستهدفت الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ـ٨٦/١٩٨٧) مانسبته نحو ١١٪ من جملة الاستثمارات القومية للقطاع الزراعى ، الا ان ما خصص بالفعل هو نحو ٨ر٧ ٪ فقط من اجمالى الاستثمارات التى نفذتها الخطة للقطاع الزراعى وهذه النسبة تقل عما كان مستهدف لهذا القطاع بالخطة من جهة ، كما أنها تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعى ودوره فى عملية التنمية الشاملة من جهة اخرى . ومما تجدر الاشارة اليه أن القطاع الزراعى قد أستحوذ خلال النصف الاول من السبعينات على نحو ١٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصة خلال تلك الفترة ، ونحو ٢ر٩٪ خلال النصف الثانى من السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ . كما أن نصيب قطاع الزراعة والرى والصرف من الاستثمارات الاجمالية المخصصة خلال الفترة (٧٠/٧١ـ١٩٧٥) قد بلغ نحو ٣٤٢ مليون جنيه (أى مانسبته نحو ٩ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات) ، وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٩٦٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال تلك الفترة . وأرتفع حجم الاستثمار الموجه للزراعة والرى خلال الفترة (٧٦/١٩٧٧ـ ٨١ـ١٩٨٢) الى نحو ١٦٥٩ مليون جنيه (أى مانسبته نحو ٢ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات) . وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٧١٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية ، الا أنه مع بداية الخطة الخمسية (٨٢/١٩٨٣ـ٨٦/١٩٨٧) أنخفض نصيب الزراعة بالنسبة للأستثمارات الاجمالية الى نحو ٢ر٨٪ ، على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للاستثمارات الى نحو ٣٤٥٧ مليون جنيه مقومة بالاسعار الجارية (حيث أنه لم يؤخذ فى الاعتبار معدل التضخم السائد والذى تراوح مابين ١٣٪ الى ٢٥٪ وفقا للبيانات المتاحة) وقد قدرت الخطة مساهمة القطاع العام بنحو ٧٧٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية مما يشير الى قصور الاستثمار المحلى الخاص فى القطاع الزراعى .

أما فيما يتعلق بدور التمويل الاجنبى فى قطاع الزراعة فأن الخطة لم توضح استخدامات هذا التمويل ودوره فى القطاع الزراعى ، على الرغم من أن الشواهد تدل على كبر حجم التدفقات الخارجية فى صورة معونات وضح أو قروض ميسرة للقطاع الزراعى سواء من جهات التمويل الاقليمية أو الدولية أو دول السوق الاوربية أو الولايات المتحدة الامريكية . وعلى الرغم مما تتضمنه هذه التدفقات الخارجية من ضوابط مرتبطة بالقروض الممنوحة للقطاع الزراعى وأثر تلك الاشتراطات على السياسات الانتاجية والاستهلاكية وسياسات

التجارة الخارجية ، الا أنه لاتوجد بيانات مؤكدة توضح الدور الذى لعبته هذه التدفقات الخارجية فى القطاع الزراعى . ولعل من أهم ملامح الاتجاهات التى صاحبت تلك القروض على السياسة الزراعية هو الاتجاه نحو تحرير أسعار الحاصلات الزراعية المنتجة بما يتمشى مع اتجاهات الاسعار الدولية والتحرر تدريجيا من نظام حصص التوريد . هذا الى جانب أطلاق حرية التداول فى مستلزمات الانتاج الزراعى ، والاتجاه التدريجى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى نحو رفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتساير اتجاهات ومعدلات أسعار الفائدة التجارية السائدة حاليا . كما أن التجارة الخارجية الزراعية بدأت تأخذ اتجاها يؤكد الترابط بين كل من مصر والدول المانحة للمعونات . حيث بدأت تتزايد واردات السلع الغذائية من تلك الدول وأصبحت تعتمد على واردات الحبوب الأساسية من الولايات المتحدة الامريكية بصفة رئيسية ، كما أن معظم صادرات مصر الزراعية توجه نحو تلك الدول المانحة للقروض أو المعونات الاقتصادية (٢) .

وتستهدف الخطة الخمسية (٨٦/٨٧ـ٩١/٩٢) توجيه استثمارات للقطاع الزراعى تقدر نسبتها بنحو ١١٪ ونفس النسبة التى خصصت لهذا القطاع فى الخطة الأولى (٨٢/٨٣ ٨٧/٨٦) مع العلم بأن الاهداف الانتاجية للخطة الثانية تختلف عنها فى الخطة الأولى حيث تسعى خطة (٨٦/٨٧ـ٩١/١٩٩٢) الى تحقيق معدلات نمو أعلى فى الانتاج الزراعى (٤ر٤٪) مع التأكيد على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى خاصة فى سلع الغذاء . بالاضافة الى زيادة حصيلة الصادرات الزراعية والتنسيق الزراعى . كما تضمنت أهداف الخطة أيضا زيادة معدلات التوسع الزراعى الافقى عما كانت عليه فى خطة (٨٢/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧) واستهدفت استصلاح ٧٥٠ الف فدان.

قدرت الاستثمارات التى نفذت فى قطاع الزراعة فى الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ـ٨٦/٨٧) بنحو ٢ر٩٪ من اجمالى استثمارات الخطة . وبمقارنة تلك النسبة بالقيمة الحقيقية للاستثمارات المخصصة فى الخطة الثانية (٨٦/٨٧ـ٩١/١٩٩٢) أى على أساس الاسعار الثابتة لسنة الاساس للخطة الأولى (٨١/١٩٨٢) فانها لاتتعدى نحو ٦٪ فقط من اجمالى الاستثمارات بالخطة الثانية ، وهذا فهى تقل كثيرا عن الاستثمارات التى خصصت لهذا القطاع فى الخطة الأولى (٨٢/٨٣ـ٨٦/١٩٨٧) . كما أن توجيهات الخطة الحالية (٨٧/٨٨ـ ٩١/١٩٩٢) فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الخاص فى تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطة (تقدر بنحو ٥٤٪ من اجمالى استثمارات القطاع الزراعى) وذلك فى ضوء قوانين الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ورقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، وأخيرا

قانون الاستثمار الجديد / ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، فان هـــذه التوجيهات هى فى الأرجح توجهـات غير مؤكدة حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطـــط التنمية السابقة وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى لم يوجه فيها القطاع الخاص سـوى نحو ٢٩٪ فقط من اجمالى الاستثمارات التى نفذت خلال تلك الفترة • وبذا فأن جهود الدولة لتشجيع الاستثمارات العربية لتمويل أهداف الخطة الزراعية خاصة فى مجالات استصلاح الاراضى يعتبر ذات أهمية قصوى لقصور التمويل المحلى الخاص على توفير الاستثمارات الزراعية •

ويلاحظ وجود عنصرين أساسيين فى توجهات السياسة الاستثمارية فى مصر ،أحدهما يمثل مستوى الاستثمار فى القطاع الزراعى والثانى يمثل اتجاه الاستثمار فى القطاع الزراعى •لقد كـان تدفق التمويل العام (الحكومى) للقطاع الزراعى أقل من التدفقات الناتجة عن الضرائب الضمنيـة للسياسة السعرية الزراعية ،بمعنى أن حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى من الميزانيـة العامة للدولة كانت أقل مما حصلت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب الضمنية على أسعار المحاصيل الزراعية ،وخاصة محاصيل التصدير الرئيسية • وقد أثرت السياسة السعرية أيضا على قدرة ورغبـة القطاع الخاص (المزارعين المنتجين) على الاستثمار أو التوسع فى الطاقات الانتاجية • وقد أوضحت البيانات انخفاض الاهمية النسبية للزراعة وللرى والصرف فى اجمالى الاستثمارات من نحو ٢٥٪ فـى منتصف الستينات الى نحو ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات والى نحو ٢ر٩٪ خلال النصـف الثانى من السبعينات ،والى ٧ر٨٪ خلال الخطة الخمسية (٨٢/٨٣/٨٦/١٩٨٧) • ولقـد انخفضت أيضا القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعية اذا ماتم تصويب تلك القيمة بمعدلات التضخـم خلال تلك الفترات • ولم يتعدى نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعية عن نحو ٤٪ حـتى النصف الأول من السبعينات ،ونحو ٢٦٪ فى النصف الثانى للثمانينات • أن عدم رغبة القطـاع الخاص فى الاستثمار قد ترجع جزئيا الى أن صغار المزارعين يقومون بتوفير معظم الانتاج الزراعـى كما أنهم أيضا يتحملون معظم الضرائب الضمنية والتى تتولد عن كل وحدة من المنتج من خـلال تحديد سعر الوحدة المنتجة أو تحديد حصص التوريد وفقا لسياسة سعرية ثابتة لم تتغير علـى مدى سنوات طويلة سابقة ••

لقد تم توجيه الاستثمار العام المتاح نحو استصلاح الاراضى الجديدة ،حيث خصص لـه خلال السنوات العشرة الماضية مانسبته نحو ٥٠٪ — ٦٠٪ من اجمالى الاستثمار العام فى الزراعـة، هذا على الرغم من أن مساهمة هذا النشاط فى الانتاج الزراعى لم يتعدى نحو ٣٪ الا أنه يعتبـر

أضافة الى الطاقات الانتاجية الزراعية على المدى البعيد • ويعتبر التوسع الأفقى (استصلاح الأراضى الجديدة) ذات أهمية قصوى للزراعة المصرية نظرا لمحدودية الأراضى القابلة للزراعة ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى ، ولكن قد تثار بعض التساؤلات حول التوزيع الحالى للاستثمارات بين الاراضى القديمة والجديدة فى ضوء أهداف الزيادة السريعة للانتاج الزراعى وتحقيق معدلات نموسنوية تتعدى ٤٪ ولذلك فأنه يجب توجيه حجم أكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعى وأن يخصص نسبة اكبر من الاستثمارات الزراعية لزيادة الانتاجية الزراعية فى الاراضى القديمة اذا ما أريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة •

أن نشاط التوسع الأفقى قد يساهم فى زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعى فى أقل فترة ممكنة اذا ماتم ترجيه الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط فى مناطق محددة وفقا للمخططات الرئيسية للاراضى والمياه ، بدلا من بعثرة المساحات المستهدف استصلاحها على مناطق ومساحات شاسعة • وحيث أن الهدف الرئيسى لمشروعات الاستصلاح حاليا هو زيادة المساحات التى تستطيع جذب مزيد من السكان لتخفيف الضغط السكانى عن المدن والاراضى الزراعية القديمة ، فانه يجب النظر الى هذه المشروعات على انها مشروعات اقليمية متعددة الأغراض ذات بعد تنموى ، ولذلك فأن تكاليف تلك المشروعات لا يجب أن يغطى بالكامل من خلال عائد الانتاج الزراعى • أن الاستثمار العام يجب أن يخصص فقط كعامل جذب لرؤوس الاموال الخاصة ، بحيث يغطى الانفاق الاستثمارى العام البنيات الاساسية فى المناطق المستهدف استصلاحها ، وهو ماتعبر عنه اتجاهات الخطة الخمسية (٨٦/٨٧ـ ١٩٩٢/٦١) •

أن نمط برنامج الاستثمار فى الزراعة يتميز بأنه يبدأ من الوحدات الانتاجية أو الخدمية (الادارات والشركات والمؤسسات) ذات الاستقلالية التامة أو شبه مستقلة ، وعادة ماتكون لهذه الوحدات أهدافها المحددة وأولوياتها • أما الخطة الشاملة للاستثمارات الزراعية فهى تجميع للخطط الفردية للوحدات الانتاجية أو الخدمية وعادة ماتعتمد تلك الخطة الاستثمارية على مدى قوة ونفوذ الوحدات الفردية وليس على أولويات قومية مطلقة ، وكذلك فان الانفاق الاستثمارى العام ضرورى لاقامة البنيات الاساسية للقطاع الزراعى على أن يتبعه تشجيع الاستثمار الخاص لاقامة الانشطة الانتاجية التى تحقق أرباحا تجارية فى ضوء التشريعات الجديدة وحرية التداول للمدخلات والمخرجات الزراعية •

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والقطاعات الاخرى فأن اتجاهات السياسة الاستثمارية منذ الستينات تشير الى التركيز على القطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى ، حيث اتجهت الدولة فى بداية الستينات الى التصنيع كمدخل رئيسى للتنمية ، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعى يجب أن يكون هو الممول للتنمية بما لديه من موارد بشرية وانتاجية متمثلة فى الاراضى الزراعية الخصبة والمزايا النسبية آنذاك للسلع الزراعية التصديرية فى الاسواق العالمية . ولذا فكان هو مصدر للعملات الاجنبية اللازمة للتنمية فى بداية الستينات . الا أن الوضع الاقتصادى منذ منتصف السبعينات وفى أعقاب أزمة الغذاء العالمى قد أدى الى تغيير الاستراتيجية والتركيز على قطاع الزراعة لتوفير الاحتياجات الغذائية وتقليل حجم الواردات الغذائية التى أصبحت تشكل عبء على ميزان المدفوعات المصرى .

ويبدو أن هناك أسباب قوية لعدم رغبة القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة بصفة عامة ، فالقطاع الخاص ينتج حاليا نحو ٩٧٪ من اجمالى الدخل الزراعى (*) . وتوجه معظم استثمارات القطاع الخاص نحو محاصيل الخضر والفاكهة والانتاج الحيوانى حيث العائد المرتفع ، بينما معظم قيمة الانتاج الزراعى يتولد من المحاصيل الحقلية التى تخضع لضرائب مرتفعة . وبذلك يظهر عدم صواب السياسة السعرية مرة أخرى من حيث أنها لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة لعدم وجود الحوافز أو الضمانات التى تجذب المستثمرين فى هذا النشاط .

ولقد وجهت الدولة استثمارتها نحو استصلاح الاراضى بسبب تقلص استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال الذى يتطلب أموال طائلة ولا ينتج عنه عائد سريع ، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص على الدخول فى مخاطر الاستثمار فى هذا المجال . ولذلك فقد وجهت الدولة استثمارات ضخمة لمشروعات الرى والصرف الكبرى الى جانب ما خصص فى بداية الستينات لانشاء السد العالى وتطوير السدود المائية على طول نهر النيل وبعض هذه المشروعات كانت بتمويل خارجى .

وتشير الاستراتيجية الزراعية الحالية الى تحديد جوهرى فى اتجاهات السياسة الاستثمارية حيث توجه الدولة اهتماماتها نحو استصلاح الاراضى . فالتوسع الزراعى الافقى يمكنه المساهمة فى زيادة الانتاج الزراعى على المدى البعيد وكذلك مواجهة المتطلبات الغذائية للزيادة السكانية

(*) التقرير الاقتصادى للبنك الاهلى المصرى .

المتوقعة حتى نهاية هذا القرن • كما أنه يصوب من نسبة (السكان الى الأرض) التى تقلصت على مدى العشرون عاما الماضية • كما أن هناك مؤشرات مشجعة للقطاع الخاص فى زيادة مشاركته فى الاستثمار الاجمالى سواء فى القطاع الزراعى أو قطاعات الاقتصاد الأخرى وذلك من خلال الضمانات والمزايا التى نص عليها قانون الاستثمار الجديد، والذى مايزال يناقش من قبل القطاع الخاص حتى يقبل الأفراد على تغطية ما استهدفته الخطة فى استثمارات يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص •وبالرغم من التحول الذى صاحب الاقتصاد القومى نتيجة لسياسة الانفتاح منذ بداية السبعينات الا أن السياسة الاستثمارية للدولة ظلت تعتمد على التمويل الحكومى لأستثمارات الخطة حيث استهدفت الخطة الخمسية (٨٧/٨٢ — ١٩٩٢/٩١) تمويل مانسبته نحو ٣٩٪ من أجمالى استمارات الخطة بواسطة القطاع الخاص ،وقد كانت تلك النسبة لاتتعدى نحو ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات ونحو ١٨٪ خلال النصف الثانى من السبعينات وحتى بداية الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ — ٨٦ / ١٩٨٧) والتى خل نسيب مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الاجمالى للخطة لايتعدى نحو ٢٣٪ ،كما أن جزء كبير من الأستثمارات الحكومية تم تمويلها من خلال القروض الحكومية من مؤسسات التمويل العربية والدولية منذ بداية مرحلة الأنفتاح الأقتصادى (فى منتصف السبعينات) •

لا شك ان الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى تتأثر بحجم التمويل المتاح للتنمية بصفة عامة الى جانب توفير التمويل اللازم للعمليات الجارية • وبالرغم من ان الخطة الخمسية (٨٧/ ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢) استهدفت فى مجال التعامل مع العالم الخارجى الوصول بالمعاملات الجارية لميزان المدفوعات الى حالة التوازن ، الا ان تحقيق هذا الهدف فى ضوء الاوضاع الاقتصادية الراهنة سواء على المستوى المحلى او الاقليمى او الدولى ، يتطلب بالضرورة اعادة النظر فى هيكل الاقتصاد المصرى ومصادر التمويل للقطاعات السلعية والخدمية ونظم ادارته بصفة عامة • وقد اشارة الخطة الى ضرورة تقليل الاعتماد على موارد البترول وعائد قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج كعنصر اساسى لتمويل حصيلة النقد الاجنبى ، مع العمل على زيادة الاعتماد على حصيلة الصادرات السلعية وخاصة الزراعية والصناعية منها • هذا الى جانب هدف ترشيد الواردات السلعية من خلال احلال الواردات بالانتاج المحلى وخاصة الواردات الغذائية ، وذلك تحقيقا لمبدا الاعتماد على الذات • الا انه من المتوقع عدم امكان تحقيق هذه الاهداف مع نهاية الخطة الحالية ، اى مع نهاية عام ٩١/ ١٩٩٢ •

٧ــ ٤ مصادر التمويل والمساعدات الاقتصادية الخارجية :

بدأت المعونات الاقتصادية الخارجية دورها اعتبارا من منتصف السبعينات وبعد حرب ١٩٧٣ مباشرة ، حيث تدفقت القروض قصيرة الاجل خلال الفترة (٧٣ــ١٩٧٨) لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد المصرى ، وخاصة تلك القروض التى قدمتها مؤسسات التمويل العربية لدفع عجلة الاستثمار فى المناطق الحرة وفى أطار القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٤ ، ولقد أمكن الحصول خلال النصف الأول من السبعينات (فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى) على حجم كبير من المنح والقروض التى قدمتها الدول العربية ممثلة فى صناديق التمويل العربية بالاضافة الى التمويل الذى أتاحته مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ودول السوق الاوربية المشتركة (EEC) على جانب مؤسسات التمويل الدولية وهيئة المعونة الامريكية (US AID) وقد تدفقت المعونات الاقتصادية قصيرة وطويلة الاجل كنتيجة لتغيير الوضع السياسى وتصويب الاوضاع الاقتصادية المصرية بعد الاخذ باسلوب الانفتاح الاقتصادى كسياسة للدولة آنذاك .

لقد كانت المعونات الاقتصادية لمصر خلال تلك الفترة بمثابة مساعدات سياسية واقتصادية تستهدف تأكيد التحول فى الاقتصاد المصرى والبعد عن استراتيجيات مرحلة الستينات ولقد كان الوضع العام مهيأ للحصول على تلك المساعدات خاصة من الولايات المتحدة الامريكية فى أعقاب مرحلة السلام وبعد حرب ١٩٧٣ ، حيث كان الاقتصاد المصرى يتطلب المزيد من العملات الاجنبية لمواجهة مرحلة البناء الاقتصادى من جهة ، وتغطية الاحتياجات الغذائية الضرورية من جهة أخرى هذا الى جانب متطلبات القطاعات الاقتصادية من مستلزمات انتاج ومواد خام بالعملات الاجنبية نظرا لعدم وجود مخزون من هذه الخامات لتشغيل الطاقات الانتاجية . كما أن قناة السويس كانت فى مرحلة اعادة التشغيل وتتطلب تمويل أجنبى أيضا ، هذا الى جانب ما يتطلبه الاقتصاد من تمويل محلى وأجنبى لتنفيذ خطط التنمية وأقامة البنيات الاساسية اللازمة والضرورية لكافة القطاعات الاقتصادية . كما أن العلاقات الاقتصادية على مستوى العالم الخارجى فيما يتعلق بالتجارة الدولية كان لابد من أعادة صياغتها بحيث تتحرر من تركيزها الشديد على دول المعسكر الشرقى وتتجه نحو اقتصاديات السوق الحر . ولقد كان الوضع الاقتصادى بعد حرب عام ١٩٧٣ يتطلب تمويل خارجى فى صورة مساعدات أو منح أو قروض ميسرة لاعادة بناء الاقتصاد المصرى خاصة فى غياب المدخرات المحلية وعدم قدرة الميزانية العامة للدولة لتوفير الاحتياجات المالية للاصلاح والتنمية .

لقد استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى جذب الاستثمارات العربية الأجنبية (سواء كانت حكومات أو أفراد) الى الاسواق المصرية التى بدأت تأخذ طابع الاسواق الحرة بعيدا عن التدخل الحكومى ، بل ووضعت الضمانات والحوافز والمزايا ومنها قوانين الاستثمار فى المناطق الحرة لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار فى أنشطة الاقتصاد المصرى . ولقد كان نتيجة تلك المجهودات أنشاء هيئة الخليج للتنمية فى مصر (GODE) فى ابريل ١٩٧٦ والتى ساهمت فيها دول الخليج العربية وتحت اشراف البنك الدولى لتوفير التمويل اللازم لاعادة تأهيل الانشطة الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى .

وفى نفس الوقت استخدم العديد من الوسائل لزيادة القدرة الاستيعابية المصرية على امتصاص التدفقات النقدية الخارجية وخاصة قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة حصيلة صادراته من النقد الاجنبى . وقد كان لفتح قناة السويس الاولوية فى هذا المجال بما تحققه للدولة من موارد بالعملة الاجنبية . كما تم تشجيع انصادرات غير التقليدية عن طريق دعم العملة المحلية لزيادة حجم تلك الصادرات . وقد امتد اثر الاسواق الموازنة الى قطاع السياحة والعاملين المصريين بالخارج ، الامر الذى ساعد على جذب مزيد من العملات الاجنبية .

ولقد كان للمساعدة الاقتصادية فى صورة تحويلات رسمية وغير رسمية من الخارج الى الاقتصاد المصرى دورها فى سد العجز فى الواردات الغذائية وأعادة تشغيل البنيات الاساسية وتجديدها وصيانتها ، الا أن تلك المساعدات لم تلعب دورها فى التنمية حيث لم توجه اساسا الى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين باستثناء البترول . وانصرت المساعدات الاقتصادية الرسمية على توريد المستلزمات السلعية او المعدات والاجهزة اللازمة لمشروعات البنية الاساسية . ولقد كان للمساعدات الاقتصادية دورها ليس فقط فى سد العجز فى الواردات من السلع والخدمات والذى قدر بنحو ١٢٫٩٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٢ـ ١٩٧٦) مقابل نحو ٩٫٣٪ فقط خلال الفترة (١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٢/٧١) ، ولكنها أيضا ساعدت الاقتصاد المصرى على مواجهة الديون الخارجية قصيرة الاجل ، وكانت الدول العربية الخليجية وراء هذا الدعم المالى بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة[٢] .

ويجب التنوية الى أن المساعدات الاقتصادية الرسمية التى حصلت عليها مصر هى فى الواقع قروض وتشكل مديونية على مصر قبل الدول الدائنة — وتشير البيانات المتاحة ان مصر حصلت على مساعدات رسمية للتنمية بلغت نحو ٢٨ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٠ — ١٩٨٦) ولكن لم يستخدم من تلك المساعدات سوى ١٠ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة لأسباب عديدة من أهمها طول الفترة التى تستغرقها الاجراءات التنفيذية والتشريعية للموافقة على السحب من القروض الممنوحة وكذلك عدم وجود مشروعات سابقة الاعداد لاستيعاب تلك المساعدات الانمائية، هذا الى جانب التعقيدات الادارية والقيود والصعوبات فى اعداد وطرح المناقصات وانبت فى العطاءات سواء من الجانب المصرى أو جانب الدول المانحة للقروض . ومما تجدر الاشارة اليه أن المعونات والمساعدات الاقتصادية أصبحت تشكل حاليا عبء على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد المصرى بصفة عامة حيث أرتفع حجم المديونية (خاصة تكاليف خدمة الدين) نظرا لعدم توجيه تلك المساعدات الى الانشطة الانتاجية . ويكفى الاشارة الى أن تقرير التنمية الاخير للبنك الدولى (الصادر عام ١٩٨٨) قد قدر حجم الدين الخارجى الاجمالى عام ١٩٨٦ بنحو ٢٨ر٦ مليار دولار أمريكى منها نحو ١٢ر٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨١/٨١ (سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢) بالمقارنة بنحو ١ر٨ مليار دولار تمثل حجم المديونية الخارجية عام ١٩٧٠ (٢٣)

لقد أدى زيادة الاعتماد على الخارج منذ منتصف الستينات مع عدم الاعتماد على الذات الى ارتفاع المديونية الخارجية لمصر وعدم قدرة الاقتصاد القومى على تغطية تلك المديونية، مما ترتب عليه زيادة العجز الجارى خلال سنوات الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) من نحو ١٧ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة) الى نحو ٢٧ر٥ مليار دولار أمريكى فى نهاية الخطة (أى فى عام ١٩٨٧/٨٦) ، أى بزيادة نسبتها نحو ٥٧ ٪ وهى تعتبر أكثر من ضعف معدل الزيادة الذى كان متوقعا عند اعداد اطار الخطة . وقد أدى ذلك الى زيادة قيمة الفوائد المدفوعة للخارج عما كان مقررا لها بالخطة من نحو ٢٤٥٠ مليون جنيه الى نحو ٤٢٤٣ مليون جنيه أى بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٣٪ .

هذا وتشير الاحصاءات الى أن حجم المساعدات الرسمية للتنمية التى حصلت عليها مصر من جميع المصادر بلغت فى عام ١٩٨٢ نحو ١ر٤ مليار دولار أمريكى أرتفعت الى نحو ١ر٧ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٦ ، وتمثل تلك المساعدات الاقتصادية فى عام ١٩٨٦ ما نسبته ١ر٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، كما يقدر نصيب الفرد من تلك المساعدات بنحو ٢٣ر٥ دولار أمريكى فى نفس العام . ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الديون الخارجية لا تشمل الديون العسكرية مما

يزيد من أعباء الديون بصفة عامة على الاقتصاد المصرى ويتطلب الامر التفاوض حول الغاء الديون .
ولقد ورد فى متابعة الخطة [٢٥] أن القروض العامة طويلة الاجل الخارجية والتى تم الحصول عليها منذ بداية الانفتاح الاقتصادى (أى عام ١٩٧٤) وحتى سنة الأساس للخطة (أى عام ١٩٨٢/٨١) قد تم استخدامها فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية ، وكان نصيب قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى والصناعة معا نحو ١٧٪ من اجمالى تلك القروض ، فى حين بلغ ماتم استخدامه فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس نحو ١٩٪ وقطاع التموين نحو ١٥٪ لتمويل واردات القمح والدقيق والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار ومدخلات الانتاج للقطاع العام وبعض مشروعات القطاع الخاص وأخيرا نحو ٥٪ فقط لقطاع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتأمينات وبحث علمى وغيرها ، هذا بالاضافة الى نحو ٥٪ من اجمالى تلك القروض خصصت لأغراض أخرى متنوعة .

يلاحظ مما سبق أن أهداف الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧) فيما يتعلق بتحسين الاداء الاقتصادى المصرى لم تتحقق على الرغم من المساعدات الاقتصادية الخارجية خلال سنوات الخطة وماقبلها وعلى الرغم من القروض العامة الخارجية التى تدفقت فى مرحلة مافبل الخطة (أى من عام ١٩٧٤ ـ ١٩٨١) . بل على العكس مما كان متوقعا بالخطة فقد تدهور معدل الصادرات ، وتطور الاختلال الهيكلى فى كل مجالات الانتاج والاستثمار ، وزاد العجز فى ميزان المدفوعات ، وكذلك زاد الاعتماد على العالم الخارجى سواء فيما يتعلق بحجم القروض العامة طويلة الاجل (رؤوس الاموال) أو تمويلية الاحتياجات الضرورية (زيادة الواردات السلعية والوسيطة) على حد سواء ، مما ترتب عليه زيادة المديونية الخارجية بجانب زيادة أعباء الموازنة العامة فيما يتعلق بتضخم العجز الجارى وارتفاع معدلات التضخم واستمرار زيادة الدين العام المحلى واعباء خدمته . وقد كان لتلك السياسة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتسعير الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية الخارجية اثرها الواضح على انجازات القطاع الزراعى الذى لم يحقق معدل نمو يساير معدل النمو فى السكان الامر الذى ترتب عليه زيادة فاتورة الغذاء المستورد وتقلص حجم الصادرات الزراعية عاما بعد آخر بسبب قصور السياسة الاستثمارية واثر ذلك على الانتاج الزراعى ولا يزال الوضع على ماهو عليه خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ـ١٩٨٢) ، حيث لاتزال القروض تشكل نحو ٢٥٪ من اجمالى حجم الاستثمارات الكلية بالخطة . ولا يزال القطاع الزراعى فى حاجة الى تمويل خاص خارجى لتحقيق معدل النمو المستهدف بالخطة نظرا لقصور التمويل المحلى والاعتماد على مصادر تمويل خارجية سواء اكانت عربية او غير عربية .

وتشير أرقام الميزانية العامة للدولة خلال النصف الثانى من الثمانينات الى أن التمويل الذاتى من اجمالى الاستثمارات الموجه للتنمية أخذ اتجاها تنازليا ، حيث بلغت نسبته نحو ٣١٪ من اجمالى الاستثمارات فى ميزانية عام ١٩٨٥/٨٤ ثم بلغت نحو ٤ر٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات فى ميزانية عام ١٩٨٦/٨٥ . ثم أخذت فى التناقص حتى بلغت نحو ٤ر٢٦ ٪ فى ميزانية عام ١٩٨٨/٨٧ ، نحو ٦ر١٢٪ فى ميزانية عام ١٩٨٩/٨٨ ، وقدرت أخيرا فى ميزانية عام ١٩٩٠/٨٩ بنحو ٥ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات بميزانية هذا العام والبالغة نحو ٦ر٣٥١ مليار جنيه مصرى . كما تشير أرقام الميزانية خلال تلك الفترة أيضا الى أن صافى التمويل الخارجى بميزانية عام ١٩٨٥/٨٤ قد بلغ نحو ١ر٥٣٠ مليار جنيه ارتفع فى ميزانية عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ٢ر٨٢١ مليار جنيه ثم واصل ارتفاع الى نحو ٥ر٠ مليار جنيه فى ميزانية عام ١٩٨٨/٨٧ ، ويقدر بميزانية عام ١٩٨٩/٨٨ بنحو ٢ر٨٩٨ مليار جنيه وميزانية عام ١٩٩٠/٨٩ بنحو ٢ر٢٥٢ مليار جنيه . وهذا يشير الى أن الاقتصاد المصرى لايزال يعتمد على التمويل الخارجى والمساعدات الاقتصادية الخارجية لتغطية الاحتياجات المالية وسد العجز فى الميزانية العامة للدولة ، حيث أن العجز الكلى يتراوح مابين ٢٠٪ ممن الناتج المحلى الاجمالى (فى عام ١٩٨٧/٨٦) ، ٢٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ .

وتشير بيانات الخطة الخمسية الثانية (٢٤) الى أن هناك فجوة بين الاستثمار المستهدف تنفيذه وبين المدخرات المحلية ، الأمر الذى يترتب عليه اللجوء الى العالم الخارجى لسد تلك الفجوة التمويلية من خلال المساعدات والقروض الخارجية ، وتقدر الخطة حجم هذه الفجوة فى سنة الاساس للخطة (١٩٨٧/٨٦) بنحو ١ر٢ مليار جنيه مصرى وتستهدف خفض هذه الفجوة بنهاية الخطة (١٩٩٢/٩١) الى نحو ٧ر٠ مليار جنيه مصرى ، الا أن بيانات المتابعة لعام ١٩٨٧/٨٦ تشير الى حجم الفجوة بلغ نحو ٨ر٢ مليار جنيه ، ارتفع فى عام ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ٩ر٤ مليار جنيه ثم بلغ فى عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ٣ر٢ مليار جنيه ، وهو ما يشير الى عدم امكان تحقيق أهداف الخطة وأن التمويل الخارجى لايزال يلعب دورا هاما فى تغطية العجز بين الموارد والاستخدامات وأن القروض الأجنبية سواء من مصادر تمويل ومؤسسات تمويلية عربية أو غير عربية تساهم فى توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية .

وتشير البيانات المتاحة فى الثمانينات الى أن الاستخدامات الاستثمارية لخطة عام ١٩٨٣/٨٢ والتى بلغت نحو ٧ر٥ مليار جنيه مصرى قد تم تمويلها من الأوعية الادخارية التقليدية (هيئة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وصندوق توفير البريد وحصيلة شهادات الاستثمار و٥٪ المخصصة لشراء سندات هذه الأوعية ، وهذه تشكل نحو ٥ر٥٩٪ من حجم الاستثمارات العامة) ، كما تم تمويل جانب من الاستثمارات العامة من خلال التمويل الذاتى والذى بلغ نحو ٢ر١٦ ٪ من الحجم الكلى للاستثمارات العامة ، أما التسهيلات والقروض فقد بلغت نحو ٣ر٢٤ ٪ من الحجم الكلى للاستثمارات العامة . وتقدر قيمة التسهيلات والقروض والمنح التى وجهت لمشروعات تنموية محددة فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ حوالى ٦٥٩ مليون جنيه تعادل نحو ٦٨٪ فقط من حجم القروض والتسهيلات الواردة بالخطة ، والباقى عبارة عن تسهيلات موردين يتم تحديدها فى ضوء المفاوضات والعطاءات التى تقدم من مقدمى هذه التسهيلات .

هذا وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تمويل الاستثمارات المقررة بالخطة من خلال الأوعية الادخارية التى يضطلع بتجميعها بنك الاستثمار القومى ، حيث تم بالفعل تمويل ما نسبته نحو ٥٠٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المنفذة بالخطة من خلال هذه المصادر (وهى تشمل مدخرات هيئتى المعاشات والتأمينات وصندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار وفائض بنك الاستثمار القومى من حصيلة الأقساط والفوائد ، هذا بالاضافة الى فائض التمويل الذاتى المتولد لدى الهيئات والوحدات الاقتصادية ونسبة ٥٪ المخصصة لشراء السندات الحكومية ومدخرات الأفراد لدى البنوك التجارية) . كما تم تمويل جزء من الاستخدامات الاستثمارية المنفذة بالخطة من خلال مصادر تمويل ذاتية للوحدات الاقتصادية وكذلك التسهيلات الائتمانية" .

وقد أشارت بيانات المتابعة (٢٤) الى أن نسبة اسهام بنك الاستثمار القومى فى تمويل استثمارات القطاع العام خلال الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) قد بلغت

نحو ٣ر٤٩٪ وأسهمت حصيلة شراء السندات الحكومية بنحو ٨ر٠ ٪ . أما التمويل الذاتى المتولد من الوحدات والهيئات الاقتصادية فقد ساهم بنحو ٥ر٢٤ ٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام بالخطة . هذا ويقدر اسهام مصادر التمويل الخارجية فى صورة تسهيلات إئتمانية وقروض بنحو ٤ر٢٥٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام والبالغة حوالى ١ر٢٧ مليار جنيه . أما فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص بالخطة والبالغة نحو ٣ر٩ مليار جنيه فقد تم تمويلها من خلال الأفراد أو الشركات الخاصة أو المساهمة والتى أمكن تدبير مواردها المالية من قروض الجهاز المصرفى أو الادخار العائلى أو الموارد الذاتية للجمعيات التعاونية بالاضافة الى القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والقطاع الخاص من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية مثل هيئة التنمية الدولية (A I D) أو هيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) او المجموعة الأوربية أو بعض البنوك الأوربية .

هذا وتشير مكونات الاستخدامات الاستثمارية بالخطة الخمسية (٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) الى أن المكون النقدى المحلى قد بلغ حوالى ٦ر٢٤ مليار جنيه مصرى والمكون الأجنبى ما يعادل حوالى ٦ر٤ مليار جنيه مصرى نقدا ، وما يعادل حوالى ٢ر٧ مليار جنيه مصرى تسهيلات إئتمانية . ويقدر ما يخص القطاع الخاص من المكون النقدى المحلى بحوالى ٣ر٨ مليار جنيه ومن المكون الأجنبى النقدى ما يعادل حوالى ٠ر١ مليار جنيه مصرى .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل للخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) فقد أشارت البيانات الى أن تمويل الاستثمارات للقطاع العام والبالغة حوالى ٥ر٢٨مليار جنيه مصرى (أى ما نسبته نحو ٢ر٦١ ٪ من اجمالى حجم الاستثمارات) يعتمد على مصادر تمويل ذاتية (للوحدات والهيئات الاقتصادية) بما يغطى نحو ٢ر٢٣٪ من اجمالى الاستثمارات العامة ، وقروض بنك الاستثمار القومى (شاملة مدخرات هيئتى التأمينات والمعاشات وصندوق توفير البريد وحصيلة شهادات الاستثمار والسندات الحكومية) بما يغطى نحو ٦ر٥١ ٪ من اجمالى الاستثمارات العامة ، أما القروض

والتسهيلات الائتمانية فيتوقع أن تمّول مانسبته نحو ٩ر٨ ٪ ، بمعنى أن حجم التمويل الخارجيالمتوقع من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات يبلغ نحو ٢ر٢٥٪ من اجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة بالخطة للقطاع العام .

أما مصادر تمويل الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص بالخطة والمقدرة بنحو ١٨ر٠ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ١ر٣٩٪ من اجمالى حجم استثمارات الخطة فانه يعتمدعلى الموارد الذاتية للقطاع الخاص والعائلى والجمعيات التعاونية الى جانب القروض من الجهاز المصرفى سواء بفائدة ميسرة لتنفيذ مشروعات الاسكان الاقتصادى ومشروعات استصلاح الأراضى أو بفائدة تجارية عادية .

ومهما كانت تقديرات الخطة للاستخدامات الاستثمارية ومصادر تمويلها فان الركود الراهن فى الاقتصاد المصرى يرجع الى عدم ملائمة حجم الاستثمارات للأهداف الانتاجية سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أو فى صيانة وتوفير المتلزمات للطاقات المتاحة حاليا . فقد أوضحت تقديرات الحكومة أن اجمالى الاستثمار المحلى لايتعدى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهو معدل يقل كثيرا عن احتياجات التنمية لكثير من الدول النامية . كما أن هناك عوامل أخرى يرجع اليها الركود فى الاقتصاد المصرى ومنها تقلبات أسعار السوق النفطية وارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين الخارجى وانخفاض مستوى المساعدات الأجنبية ، ولكن العامل الأهم فى كل ذلك وذات التأثير الملموس هو انخفاض معدلات التراكم الرأسمالى المحلى . فبالرغم من التراكم الملحوظ فى الثروة لأفراد الشعب المصرى كمجموعة فان توظيف هذه الثروة من خلال زيادة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الاستثمار المنتج كان ضعيفا ودون المستوى منذ فترة الستينات . ولذا تحاول الدولة من خلال سياسات الاستثمار فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص وتشجيعه على الادخار والاستثمار بضمانات من الدولة . ونتيجة لضعف الاستثمار المحلى فان سياسة الدولة المالية تعتمد على خيارات صعبة ، فمصر مثل الدول النامية الأخرى ، تعتمد على الدخل المتولد من المصادر الخارجية بالدرجة الأولى لتوفير احتياجاتها المالية ، حيث تعتمد على الدخل المتولد من رسوم

الواردات وعوائد قناة السويس والعاملين بالخارج وصادرات البترول الى جانب الاقتراض الخارجي . ولم يحدث أن تضمنت السياسة المالية نظام محكم لضرائب الدخل باستثناء نظام محدود للضرائب على المبيعات المحلية ، ولذلك فالاقتصاد المصرى يعتمد أساسا على تمويل خارجي لتوفير الاحتياجات المالية ، ويتركز هذا التمويل الخارجي على المعونات والمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية والاقليمية والدول المتقدمة من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف (٢٦). ولم تحدد السياسة المالية أى اجراءات جديدة لزيادة موارد الدولة من المصادر المحلية ، ولاتزال السياسة المالية تعتمد على القروض والمساعدات المالية الخارجية على الرغم من جهود الدولة فى تنمية مصادر التمويل المحلية .

٧ - ٥ : *الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ومصادر تمويلها :*

يعتبر رأس المال أداة التنمية الرئيسية خاصة للقطاع الزراعى الذى يعانى من قصور التمويل الاستثمارى ، حيث لم يتعدى الانفاق الاستثمارى لهذا القطاع عن نمو ١٠٪ من اجمالى الاستثمارات بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويأخذ رأس المال نمط مميز للغاية ، حيث أنه يتحرك فى صورة تمويل عام أو تمويل خاص ، وعادة مايكون مصدر التمويل العام الميزانية العامة للدولة والتى تمّول من خلال المساعدات الاقتصادية أو القروض الخارجية سواء أكانت من مصادر تمويلية عربية أو غير عربية ، كما يتم التمويل الخاص من خلال مدخرات الأفراد المصريين أو العرب أو الأجانب المساهمين فى رؤوس أموال المشروعات التنموية المدرجة بالخطة أو تلك التى يتم تنفيذها خارج نطاق الخطة .

وعادة ما يكون مصدر التمويل والمساعدات الاقتصادية العربية تلك الدول المانحة لهذا المال وهى دول الخليج العربى ذات الفوائض المالية الأعضاء فى منظمة الأوبك ،كما قد تكون مصدر هذا التمويل الدول الصناعية المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى . كما أن هناك مساعدات اقتصادية خاصة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى مصر خاصة فى المجال الزراعى من خلال برامج الاستيراد الملحى أو المشروعات أو برنامج فائض الحاصلات الزراعية(القانون رقم ٤٨٠) أو برنامج التحويلات النقدية خاصة فى الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن .

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) استثمارات للقطاع الزراعى (شاملة استصلاح الأراضى والرى والصرف) بلغت فى جملتها نحو ٣ر٣٣ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ٢ر٩٪ فقط من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية بالخطة والبالغة نحو ٤ر٣٦ مليار جنيه مصرى ، وقد خص القطاع العام والحكومى من هذه الاستثمارات الزراعية نحو ٢ر١٤٤ مليار جنيه ، أى ما نسبته نحو ٩ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع العام والحكومى والبالغة نحو ١ر٢٧ مليار جنيه ، ووجهت أغلب تلك الاستثمارات الزراعية الى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، حيث بلغت نسبة ما تم انفاقه نحو ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية للقطاع العام والحكومى . بينما خص القطاع الخاص الزراعى نحو ١ر١٩ مليار جنيه فقط ، أى ما نسبته نحو ٣٥٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ،أو ما نسبته نحو ٨ر١٢٪ من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع الخاص بالخطة والبالغة نحو ٣ر٩ مليار جنيه .

وتشير بيانات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) الى أن جملة الاستثمارات الزراعية تقدر بنحو ٥ر٨٤١ مليار ، أى ما نسبته نحو ٥ر١٢٪ فقط من اجمالى الاستثمارات بالخطة والبالغة نحو ٥ر٤٦ مليار جنيه ، بمعنى أن مستوى الاستثمار الزراعى لم يتغير كثيرا عما كان عليه فى الخطة الخمسية (٨٢-٨٣ / ٨٦-١٩٨٧) بالرغم من أهمية هذا القطاع الزراعى فى ضوء أزمة الغذاء الراهنة وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية لمصر عاما بعد آخر ، ويوضح الجدول رقم (٧ - ١) تطور حجم الاستثمارات للقطاع الزراعى خلال مرحلة الثمانينات وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص . وتقدر الاستثمارات التى وجهت للقطاع العام والحكومى فى الخطة الثانية (٨٧ - ١٩٩٢) بنحو ٣ر٢٤٧ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ٤ر١١٪ فقط من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع العام والحكومى والبالغة نحو ٥ر٢٨ مليار جنيه ، بينما خصص للقطاع الخاص الزراعى نحو ٥٩٤ر٢ مليار جنيه ، أى ما نسبته نحو ٤ر١٤ ٪ فقط من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع الخاص بالخطة والبالغة نحو ٠ر١٨ مليار جنيه مصرى . ويلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع الخاص الزراعى من

نحو ٣٥٪ من اجمالى الاستثمار الزراعى بالخطة الاولى (٨٢ - ١٩٨٧) الى نحو ٥ر٤٤٪ من اجمالى الاستثمار الزراعى بالخطة الثانية (٨٧ - ١٩٩٢) الا أن حجم الاستثمار الزراعى بصفة عامة بالخطة يقل كثيرا عما يجب أن يكون بالمقارنة بأهداف الخطة فيما يتعلق بتوفير الغذاء وتحقيق أهداف الدولة المعلنة فى مجالات استصلاح الأراضى ، كما يقل عما يجب أن يكون بالمقارنة بالأهمية النسبية للقطاع الزراعى بالنسبة لقطاعات الاقتصاد القومى الآخرى . أما فيما يتعلق بمساهمات القطاع الخاص فانه على الرغم من توقع ارتفاع مساهمته فى الخطة الثانية كأحد الأهداف التى تسعى الى تحقيقها فان مستوى الاستثمار الزراعى الخاص لايزال أقل من مستواه الذى يمكن أن يحقق أهداف الخطة الزراعية . ولذلك فلايزال القطاع الزراعى فى حاجة الى توفير تمويل خارجى لتحقيق أهدافه الانتاجية .

ان متابعة اتجاه وتطور حجم الاستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعى منذ الستينات وحتى نهاية مرحلة الثمانينات تشير الى ان ما خصص من استثمارات لهذا القطاع لم تتعدى نحو ٤ر٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) والبالغة نحو ٢٥٢ مليون جنيه ، ونحو ٣ر٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) والبالغة نحو ٢٦٦ مليون جنيه ، ونحو ٠ر٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) والبالغة حوالى ٦٦٥ مليون جنيه . وهو ما يوكد عدم توجيه موارد مالية كافية خلال تلك المراحل لاحداث تطوير وتنمية ملموسة فى القطاع الزراعى ، وذلك نظرا لاعتماد استراتيجية التنمية على التصنيع منذ بداية الستينات ، وتتابع الحروب منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، الامر الذى ادى الى قصور الموارد المالية الحكومية والخاصة على مواجهة متطلبات التنمية وبالتالى تدنى معدلات النمو وتراكم المشكلات التنموية . وقد بدات الخطة الخمسية (٨٣ ـ ١٩٨٧) فى توجيه قدر اكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعى ، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة فى سنة الاساس للخطة (١٩٨٢) نحو ٤ر١٢ ٪ من اجمالى استثمارات هذا العام والبالغة حوالى ٧٠٨ مليون جنيه . وقد بلغ نسبة مانفذ خلال خطة (٨٣ ـ ١٩٨٧) فى القطاع الزراعى نحو ٢ر٩ ٪ فقط من اجمالى استثمارات الخطة كما سبق الاشارة الى ذلك . ولا يزال القطاع الزراعى يعانى من توفير التمويل اللازم للوصول الى معدلات النمو التى تحقق اهداف التنمية الزراعية كاحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، خاصة فى القطاع الريفى الذى يمثل اكثر من نحو ٥٠ ٪ من السكان .

جـدول رقم (٧ - ١)
تطور حجم الاستثمارات للقطاع الزراعى
خلال الفترة من ٨٢/٨٢ - ١٩٩١
(بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	الزراعة	الرى والصرف	جملة الاستثمارات	مايخص منها	
				القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٨٣/٨٢	٢٦٩ر٠	٢٢٣ر٣	٤٩٢ر٣	٣٠٥ر٣	١٨٧ر٠
١٩٨٤/٨٣	٢٤٤ر٩	٢٧٣ر٨	٥١٨ر٧	٣٦٩ر٢	١٤٩ر٥
١٩٨٥/٨٤	٣٨٧ر١	٢٧٦ر٧	٦٦٣ر٨	٤١٦ر٨	٢٤٧ر٠
١٩٨٦/٨٥	٣٩٣ر١	٣٧٢ر٨	٧٦٥ر٩	٥٣٣ر٢	٢٣٢ر٧
١٩٨٧/٨٦	٤٨٢ر٠	٤٠٧ر٠	٨٨٩ر٠	٥١٩ر٠	٣٧٠ر٠
١٩٨٨/٨٧	٦٢٦ر٠	٤٩٥ر٦	١١٢١ر٦	٧٠٢ر١	٤١٩ر٥
١٩٨٩/٨٨	٧٢١ر٧	٦٢٠ر٣	١٣٤٢ر٠	٨٣٨ر٠	٥٠٤ر٠
١٩٩٠/٨٩	١٠٠٣ر٣	٥٧٤ر٨	١٥٧٨ر١	٨٥٧ر٩	٧٢٠ر٢
١٩٩١/٩٠	١٢٢٤ر٩	٥٧٤ر٠	١٧٩٨ر٩	٨٤٨ر٩	٩٥٠ر٠
اجمالى الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٢-٨٦/١٩٨٧)			٣٣٢٩ر٧	٢١٤٣ر٥	١١٨٦ر٢
اجمالى الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٦-٩١/١٩٩٢)			٥٨٤٠ر٩	٣٢٤٦ر٩	٢٥٩٤ر٠

المصـــدر : وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات الزراعية فانه يلاحظ أن معظم الاستثمارات الزراعية بالخطة الخمسية الأولى والثانية قد تم تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة ، حيث يشير الجدول رقم (٧ - ٢) الى أن نسبة المكون المحلى الى اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تقدر بنحو ٥ر٧٥ ٪ بينما يقدر المكون الأجنبى النقدى والتسهيلات بنحو ٥ر٢٤٪ . وقد أوضحت بيانات المتابعة أن حجم الاستثمارات الزراعية التى نفذت بالخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦) لم تتعدى نحو ٢ر٩٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية بالخطة وأن معدل ما خصص للقطاع العام الزراعى بلغ نحو ٩ر٧٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام بالخطة حيث تم تمويل معظمها من خلال الموازنة العامة للدولة ، أما القطاع الخاص الزراعى فقد موّل ما قيمته نحو ٨ر١٢٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة بالخطة بواسطة القطاع الخاص ، بمعنى أن التمويل الذاتى من خلال الأفراد والقطاع العائلى لم يتعدى نحو ٢ر١ مليار جنيه مصرى خلال تلك الفترة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل استثمارات القطاع الزراعى (الزراعة والرى واستصلاح الأراضى) بالخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) فتشير بيانات الخطة [٢٤] الى أن حجم الاستثمارات الزراعية بالخطة يقدر بحوالى ٣ر٣ مليار جنيه مصرى للقطاع العام الزراعى و بحوالى ٦ر٢ مليار جنيه للقطاع الخاص أى ما جملته نحو ٩ر٤ مليار جنيه وبنسبة لاتتعدى نحو ٥ر١٠ ٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المستهدفة بالخطة . ويوضح الجدول رقم (٧ - ٢) أن مكونات الاستثمارات العامة المستهدفة للقطاع الزراعى تتضمن حوالى ٦ر١ مليار جنيه بالنقد المحلى ، بحوالى ٧٢ر٠ مليار جنيه بالنقد الاجنبى بينما يلاحظ أن ما تم تنفيذه بالفعل من المكون المحلى خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة يقدر بنحو ٧ر١ مليار جنيه ومن المكون الأجنبى بنحو ٧ر٠ مليار جنيه ، أى أن المنفذ فى الثلاث سنوات الأولى يزيد عما هو مستهدف بالخطة ، وقد استهدفت الخطة مع ذلك تمويل الاستثمارات الزراعية للقطاع العام من خلال قروض بنك الاستثمار القومى والموارد الذاتية للهيئات والوحدات الاقتصادية بما يغطى المكون المحلى المطلوب ، أى حوالى ٦ر١ مليار جنيه مصرى ، أما المكون الأجنبى فيتوقع تمويله من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات فى حدود ما يعادل ٧٢ر٠مليار جنيه مصرى ، فى

جدول رقم (٧ - ٢)

تطور مصادر التمويل لقطاع الزراعة

(الزراعة والرى) خلال الفترة

(١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١)

(بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	المكون المحلى	المكـــون الأجنبى (يعادل جنيه مصرى)		
		نقدى	غير نقدى	جملة
١٩٨٣/٨٢	٢٢٤ر٥	٢٨ر٢	٥٢ر٦	٨٠ر٨
١٩٨٤/٨٣	٢٥٣ر٦	٤٧ر٢	٦٧ر٧	١١٥ر٦
١٩٨٥/٨٤	٢٩٩ر٤	٥٠ر٣	٦٧ر١	١١٧ر٤
١٩٨٦/٨٥	٣٩٧ر٠	٥٩ر٣	٧٦ر٩	١٣٦ر٢
١٩٨٧/٨٦	٤٤٣ر٣	٢٧ر٩	٤٧ر٨	٧٥ر٧
١٩٨٨/٨٧	٥٠٤ر٨	٣٦ر٤	١٦٠ر٩	١٩٧ر٣
١٩٨٩/٨٨	٦٢٦ر٧	٤٥ر٢	١٦٦ر١	٢١١ر٣
١٩٩٠/٨٩ *	٥٦٤ر٢	٤٣ر٧	٢٥٠ر٠	٢٩٣ر٧
١٩٩٢/٩١ **	٦٢٠ر٥	٤١ر٥	١٨٦ر٢	٢٢٨ر٤
٨٧-٩١/٨٨-١٩٩٢**	١٥٦٨ر٣	٢٤٨ر٣	٤٧٠ر٦	٧١٨ر٩

المصدر : بيانات وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة السنوية ، اطار الخطة الخمسية الثانيـــــة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) .

(*) تقديرات

(**) مستهدف بالخطة الخمسية الثانية .

حين تتوقع الخطة تمويل استثمارات القطاع الخاص الزراعى (حوالى ٢ر٦٥ مليار جنيه) من خلال مصادر تمويل ذاتية خاصة للأفراد والجمعيات التعاونية أو بالقروض من الجهاز المصرفى أو من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الخارجية التى تمنح للقطاع الخاص لتمويل المشروعات التنموية .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن اجمالى حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ لم تتعدى ٣ر١٢٥ مليون دولار أمريكى وهو يمثل نسبة ضئيلة جدا لاتتعدى نحو ١٠٪ من حجم التمويل الذى قدمته هذه الصناديق لقطاعات الاقتصاد المصرى ومن جهة أخرى فان حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للاقتصاد المصرى لم يتعدى نحو ٢ر٤٪ من اجمالى حجم القروض المقدمة من هذه الصناديق حتى نهاية عام ١٩٨٩ ، حيث لم تحصل مصر على أية قروض من صناديق التمويا العربية منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ ثم بدأت مصر فى الحصول على قروض بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ وبلغ حجم القروض أقصاه فى عام ١٩٨٩.

وقد اشترك القطاع الزراعى مع قطاعات الاقتصاد المصرى فى تلقى المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) والبالغ مجملها حوالى ١٣ر٠ مليار دولار أمريكى (*) ، وذلك ضمن برنامج المشروعات وبلغ نصيب القطاع الزراعى حوالى ٦٠٥ مليون دولار فقط خلال تلك الفترة ، وهى تزيد عما قدمته صناديق التمويل العربية. وقد وجهت تلك المساعدات الاقتصادية أساسا لمشروعات التنمية الزراعية الرأسية من ميكنة وبحوث وارشاد زراعى الى جانب مشروع المزارع الصغير .

ان الاستخدام الفعلى لما خصص من أموال ضمن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لايتجاوز فى كثير من الأحيان ٤٦٪ كما هو الحال فى الزراعة على سبيل المثال ، ومن ثم فان هناك فجوة بين التخصيص النظرى والفعلى ، وقد بلغت نسبة الاستخدام الفعلى

(*) منها ٤ر٥ مليار دولار لمشروعات تنمية معينة فى مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنيات الأساسية ، و ٧ر٧ مليار دولار لبرنامج الاستيراد السلعى والامدادات الغذائية .

لتخصيصات المساعدات الأمريكية للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) نحو ٧٠٪ من اجمالى المخصص عن تلك الفترة وقدره نحو ٨ر٥ مليار دولار ، أى أن هناك فجوة تقدر بنحو ٢ر٥ مليار دولار لم تستخدم ، وقد سجل برنامج فائض الحاصلات الزراعية أعلى معدل استخدام بلغ نحو ٩٧٪ عن الفترة المشار اليها فى حين لم تتجاوز هذه النسبة ٧٨٪ ، ٤٨٪ لكل من برنامج الاستيراد السلعى ، وبرنامج المشروعات على الترتيب .(٢)

ويبدو أن المساعدات الأمريكية ذات أثر محدود الأن فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر اما لمحدودية ما وجه لقطاع الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الأخرى ، واما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ . ويمكن القول بأن دور المساعدات الأمريكية سوف يبقى محدود فى تنمية الاقتصاد المصرى وان كانت هذه المساعدات ماتزال مطلوبة وضرورية ويرجع ذلك الى اسلوب التمويل المرحلى قصير الأجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى مساندة مصر اقتصاديا . حيث يتم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى المخصصة لمصر فى ضوء احتياجات التنفيذ الى سنوات طويلة . كما أن المساعدات الاقتصادية من صناديق التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ تبدو أيضا ذات أثر محدود جدا لتطوير وتنمية القطاع الزراعى ، حيث نسبة ما خصص من قروض صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى لاتتعدى ١٠٪ من اجمالى ما خصص لمصر من قروض ، نحو ٤ر٢٪ فقط من اجمالى ماقدمته صناديق التمويل من قروض للقطاع الزراعى فى الدول العربية والافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والذى يقدر بنحو ٢ر٥ مليار دولار حتى نهاية ١٩٨٩ وكذلك بالمقارنة بقروض الصناديق التى خصصت للقطاع الزراعى فى جميع الدول العربية والبالغة نحو ٦ر٥٧٪ والدول الافريقية والبالغة نحو ٧ر١٩٪ والدول الآسيوية والبالغة نحو ٨ر٢١٪ .

وقد أشارت بعض التقارير (١٢) الى أن الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعى المصرى فى عام ١٩٨٩ من مؤسسات تمويل عربية هى على النحو التالى :

٧٥ر٠٠ مليون دولار أمريكى لمشروع غرب النوبارية من صندوق أبوظبى .

٨٧ر٠٠ مليون دينار كويتى لمشروعات زراعية متنوعة .

٥ر٢٥ مليون دينار عربى حسابى لمشروعات زراعية متنوعة .

كما أن هناك مفاوضات تجرى حاليا لتمويل المكون الأجنبى لعملية استصلاح مساحة ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء وانشاء سحارة لنقل مياه النيل تحت قناة السويس بتمويل مشترك سعودى كويتى يقدر بحوالى ٦٠ مليون دينار كويتى، ٩٠ مليون ريال سعودى .

أما الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى المصرى من مؤسسات تمويل أخرى غير عربية لعام ١٩٨٩ فهى على النحو التالى :

٦٠ر٠٠ مليون دولار أمريكى من الوكالة الأمريكية لمشروعات استصلاح الأراضى .

٤ر٦٠ مليون دولار أمريكى من الحكومة الايطالية لمجمع زراعى حيوانى بالشرقية .

٦ر٣٠ مليون جنيه مصرى من الحكومة الايطالية لمشروع البان بالشرقية .

٥ر٠٠ مليون فلورين هولندى من هولند لشراء أسمدة كيماوية .

١٠٥ر٠٠ مليون مارك ألمانى من بنك التعمير الالمانى للتوسع فى انتاج الأسمدة الآزوتية .

٤٥ر٠٠ مليون وحدة نقد أوربية من المجموعة الاقتصادية الأوربية لمشروعات زراعية مختلفة .

٧ر٠٠ مليون وحدة نقد أوربية من المجموعة الاقتصادية لاستصلاح ٤٥ ألف فدان بالنوبارية .

١٩ر٠٠ مليون دولار كندى من الحكومة الكندية لتحسين الأراضى بالدقهلية .

هذا وقد سبق الاشارة الى أن الاستثمارات الخليجية لكافة المشروعات فى مصر حتى نهاية ١٩٨٩ قدرت بحوالى ١ر٥ مليار جنيه مصرى أو ما يعادل نحو ٥٦٠ مليون دولار أمريكى .

٧ - ٦ : المشروعات التنموية الزراعية المطروحة للتمويل من خلال الأفراد وصناديق التمويل العربية :

تسعى جمهورية مصر العربية الى ترويج مشروعات الخطة التنموية بصفة عامة والمشروعات التنموية الزراعية بصفة خاصة ، حيث أن احدى ركائز الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٩٢) تعتمد على مشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى الى جانب تمويل هذه المشروعات من خلال صناديق ومؤسسات التمويل العربية .

وقد بذلت جهود مستمرة للترويج لمشروعات استصلاح الأراضى وكانت نتيجة هذه الجهود قيام صندوق أبوظبى بتمويل عمليات استصلاح مساحة نحو ١٥٠ الف فدان بالساحل الشمالى وشمال التحرير بقرض دوار بلغ قيمته نحو ٧٥ مليون دولار أمريكى ، كما تجرى مباحثات الآن لتمويل عمليات استصلاح الأراضى بهذه المناطق واقامة مجتمعات عمرانية زراعية جديدة ، وتقدر قيمة العروض المتوقع الحصول عليها بما يعادل نحو ٢٥٠ مليون دولار تمول بقرض مشترك من كل من السعودية والكويت .

وقد أشار التقرير السنوى لعام ١٩٩٠ عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية والصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أن هناك كثير من المشروعات التنموية المعروضة للاستثمار فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومي المصرى . حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باعداد قائمة بالمشروعات المتاحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية فى مصر فى مجالات التصنيع والصناعات الغذائية والزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والسمكية والقرى السياحية والفنادق والصناعات الكيماوية وانتاج الملابس وصناعة مواد البناء والحراريات . وقد تم اخطار السفارات المصرية بالخارج بهذه القائمة لعرضها على المستثمرين كما يتم الترويج لها داخل مصر عن طريق الغرف التجارية واتحاد الصناعات لجمعية رجال الأعمال المصريين .

وقد تضمنت المشروعات المطروحة للاستثمار فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية المشروعات التالية :

- استصلاح الأراضى واستزراع الخضروات والموالح والنباتات والأعشاب الطبية وعبـــاد الشمس .
- استصلاح الأراضى لتربية الماشية وانتاج الخضر والفواكهوانتاج اللحوم الحمراء واقامة المجازر الالية .
- التصنيع الزراعى وانتاج وتصنيع البطاطا .
- اقامة محالب الية ومصانع لانتاج الألبان .
- تربية وتسمين الأغنام والأرانب وانتاج الفراء واقامة مزارع البط .

وقد تضمنت قائمة المشروعات الجارى الترويج لها من خلال الهيئة العامة فـــى المناطق الحرة لقطاع الزراعة والتى تبذل جهود مكثفة لتوفير التمويل اللازم لها مـــن القطاع الخاص وصناديق التمويل العربية ما يلى :

- مشروع استصلاح أراضى بالوادى الجديد ،أجريت له الدراسة الأولية وتبلغ اجمالـــى التكلفة التقديرية نحو ١ر١٨ مليون جنيه .
- مشروع انتاج الأعلاف غير التقليدية ، أجريت له الدراسة الأولية وتبلغ اجمـــالـــى التكلفة التقديرية بنحو ٩ مليون جنيه .
- اقامة عنابر تسمين الكتاكيت وهو مشروع مقدم للتمويل من الشركة المصريـــــة البريطانية للتفريخ وأجريت له دراسة نهائية وتبلغ اجمالى التكلفة التقديرية نـحو ٣ مليون دولار أمريكى .
- مشروع تعبئة الخضروات والفاكهة الطازجة أجريت له دراسة أولية ، وتبلغ تكلفتـــه التقديرية بنحو مليون جنيه .
- مشروع تربية الأسماك فى مصر المقدم من الشركة العربية لمصايد الأسماك وهـــو مشروع عربى مشترك برأسمال يقدر بنحو ٤ر١٤ مليون جنيه مصرى .

كما يشير التقرير أيضا الى أن الاستثمارات العربية الوافدة والتى تم الترخيـــص باقامتها فى عام ١٩٨٩ ويملكها أو يساهم فى رؤوس أموالها مستثمرون عرب قـــد بلغت نحو ٥ر٢٦٢ مليون جنيه مصرى لعدد ٢٢ مشروعا تغطى مجالات الصناعـــة

والزراعة والخدمات والسياحة والتمويل ، وقد بلغت مساهمات السعوديين فى هـــــذه الاستثمارات نحو ٣ر٤٤٪ ، الكويتيون نحو ٢ر٣٪ ،الأردنيون ٦ر٣٪ ، السوريون ٨ر١٪ ، اللبنانيون ٥ر١٪ ،والبحرانيون ٦ر٠ ٪ ، واليمنيون نحو ٣ر٠٪ والباقى لشركاء مصريـــون وتقدر مساهمتهم فى رؤوس هذه المشروعات بنحو ٤ر٥٥٪ وتشير الدلائل الى الاتجـــــاه المتزايد للمساهمات العربية للقطاع الخاص فى مشروعاه التنموية بالاقتصاد المصـــرى ، حيث تتحرك رؤوس أموال الأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة من دول الخليج العربية الـــى مصر نظرا للاستقرار النسبى الذى يتمتع به الاقتصاد المصرى بالرغم مما يعانيه من قيود واختناقات تعمل الدولة جاهدة على التغلب عليها ، هذا بالاضافة الى الاستقرار الأمنـــى وتحقيق قدر من الديمقراطية واتاحة الفرصة للاستثمارات الخاصة بضمانات وامتيـــــازات جديدة تعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والعربية والاجنبية على حد سواء .

المـــراجـــع باللغة العربية والانجليزية

(١) لويس دبلو . ايه " نظرية النمو الاقتصادى : الاحتياجات الرأسمـــاليـــة " ، لندن ١٩٦٥ (باللغة الانجليزية) .

(٢) معهد التخطيط القومى ، د. سيد حسين أحمد وآخرون " دراسة تحليلية لأثـــر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعـــى " سلسلة قضايا التنمية والتخطيط رقم ٤٨ ، معهد التخطيط القومى ، فبرايـــر ١٩٩٠ .

(٣) الأونكتاد (UNCTAD) تقرير عام ١٩٨٤ من التجارة والتنمية ، الجزء الثانـــى : تطور نظم التجارة والمدفوعات ص ٩٣ ـ ١٥٢ ، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيـــع (A. 81. II. D. 9),

(٤) الأونكتاد (UNCTAD) دليل احصاءات التجارة الدولية والتنميـــة ، منشورات الأمم المتحدة ، ١٩٨٣ .

(٥) المجلة الشهرية لبنك انجلترا ، عدد يونيو ١٩٨٠ ص ١٥٨.

(٦) الأهرام الاقتصادى ، قراءة فى المستقبل الاقتصادى العربى ، حوار مع رئيـــس الجمعية الدولية للمستقبلات بباريس ، العدد ١١١٩ يونيه ١٩٩٠ ، ص ٦٢ ـ ٦٥

(٧) الأهرام الاقتصادى ، نص البيان المشترك لأصحاب الأعمال والعمال ، العدد ١٠٦٤ لعام ١٩٨٩ ، ص٢٠.

(٨) جريدة الأهرام ، أ. على نجم محافظ البنك المركزى السابق ورئيس اتحـــاد المصارف العربية والفرنسية (اليوبان) ،جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٣.

(٩) مناقشات ندوة المصارف العربية ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٩ .

(١٠) الأهرام الاقتصادى ، تجربة مؤسسة نقد البحرين ، الأهرام الاقتصادى ، العـــدد ١٠٩٢ بتاريخ ديسمبر ١٩٨٩.

(١١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، العمليات التمويلية . فى ١٩٨٩/١٢/٣١ ، الكويت ١٩٩٠ .

(١٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" التقرير السنوى عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٩ " ، الكويت ذار/مارس ١٩٩٠ .

(١٣) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى وصندوق النقد والبنك الدولى " ندوة عن سياسات الاستثمار فى البلاد العربية " ، الكويت ديسمبر ١٩٨٩ .

(١٤) المعهد العربى للتخطيط بالكويت " ندوة اعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة فى الخارج الى المنطقة العربية " ، الكويت مارس /آذار ١٩٨٩.

(١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزى بالمملكة الأردنية الهاشمية ،"ندوة عن تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العربية " ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مايو ١٩٨٩.

(١٦) اتحاد المصارف العربية " المؤتمر المصرفى عن أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ وما بعدها : تحديات العمل المصرفى العربى فى التسعينات " مدريد أسبانيا مارس/آذار ١٩٨٩ .

(١٧) اتحاد المصارف العربية - البنك المركزى المصرى ، " دور المصارف العربية فى الخارج " - القاهرة يونيه ١٩٨٩ .

(١٨) اتحاد المصارف العربية " مؤتمر التعاون المصرفى العربى الدولى " سبتمبر / أيلول ١٩٨٩ بالمنامة بالبحرين .

(١٩) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية ، الدورة العادية رقم ٦٩ المنعقدة فى الكويت ، يونيه ١٩٨٩.

(٢٠) د. سميح مسعود " مناخ الاستثمار فى الوطن العربى " الأهرام الاقتصـــــادى ، العدد ١١١٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ ص ٦٦ ـ ص ٧١ .

(٢١) مناخ الاستثمار فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة الى الملتقى العربى الثالـث ـ جامعة المنصورة مارس/آذار ١٩٩٠ .

(٢٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، برهان الدجانى " أوراق اقتصادية " ، يونيه ١٩٨٦ .

(٢٣) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية الدولية فى العالم لعام ١٩٨٨ ، واشنطن ١٩٨٨ (باللغة الانجليزية).

(٢٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولى " الاطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ـ١٩٨٨ / ٩١ـ١٩٩٢) وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الأول ـ المكونات الرئيسية ، القاهرة مايو ١٩٨٧ .

(٢٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، " تقرير متابعة الخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٣) بيانات غير منشورة .

(٢٦) السـفارة الامريكية بالقاهرة ، تقـرير عـن اتجاهات الاقتصـاد المصرى ، القاهـــرة مارس ١٩٨٩ .

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)• (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)• (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين• (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨)• (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)• (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩• (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية • (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه •
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)• (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) المحورات الدخليه بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الآفاق المستقبليه فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه للدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الكفاءة فى سوق القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1985

(٣٦) الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتصله باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايثار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥ • (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ــ بحث الاسترراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢ــ نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء	أكتوبر ١٩٨٨
٤٣ــ دور الصناعات الصغيره فى التنميه دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤ــ دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعه ٠	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥ــ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	فبراير ١٩٨٩
٤٦ــ امكانيات تطوير الضرائب العقاريه لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدوله فى مصر ٠	فبراير ١٩٨٩
٤٧ــ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨ــ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية القطاع الزراعى ٠	فبراير ١٩٩٠
٤٩ــ الانتاجية والأجور والأسعار ــ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر ٠	مارس ١٩٩٠
٥٠ــ المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه ٠	مارس ١٩٩٠
٥١ــ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢ــ بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣ــ بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤ــ التخطيط الاجتماعى والانتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥ــ مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقه ٠	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦ــ دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧ــ بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨ــ بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠

٥٩-	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠-	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ـ	امكانات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١